الفوائد السَّريَّــة

في

شرح المقدِّمة الجزريَّة

للشيخ الإمام العلاَّمة محمَّد التادفي الحلبي الحنفي

تحقيق وتعليق

محمود رأفت بن حسن زلط

(أبو محمد)

قدّم له وراجعه

أ.د أحمد بن عيسى المعصراوي

شيخ عموم المقارئ المصرية ورئيس لجنة تصحيح المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية وأستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

مؤسسة قرطبة

٥٨٨٣١١٧ - ٧٧٩٥٠٢٧

رقم الإيداع
٢٠٠٥/١٦١١٣
الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مشيخة المقارئ المصرية
أ.د / أحمد عيسى المعصراوي
شيخ عموم المقارئ المصرية

تقريظ د/المعصراوي

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يُضْلِل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فقد أجَلتُ النظر في كتاب **«الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية»** لمحققه الشيخ / محمود رأفت بن حسن زلط، فوجدته كتابًا قيمًا، وإضافة جديدة إلى مكتبة القراءات؛ لأنَّ كل ما تَمَّ تحقيقه فهو بمثابة إحياء لتراث علم القراءات الذي قَلَّ أن تصدى له كثير من المتخصصين في هذا العلم، وهذه المخطوطة درة القرآن تُهدى إلى مكتبة القرآن، درةٌ عاليةٌ من غوالي علم القراءات.

وإني أسأل الله تبارك وتعالى للشيخ / محمود رأفت بن زلط أن يجزيه عن القرآن وأهله خير الجزاء، وأن يجعل القرآن قائدًا لنا وله إلى جنات النعيم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه.

كتبه الفقير إلى ربه
أحمد عيسى المعصراوي

الأستاذ الدكتور / أحمد عيسى المعصراوي
أستاذ الحديث وعلوم السنة بجامعة الأزهر
ورئيس لجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث
وشيخ عموم المقارئ المصرية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمة المحقّق

إنَّ الحمد للَّه ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ،ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، مَنْ يهده اللَّه فلا مضلَّ له ، ومَنْ يضلل فلا هادي له ،وأشهد أَنْ لا إله إلاَّ اللَّه وحده لا شريك له ، وأشهد أَنَّ محمدًا عبده ورسوله .

وبعد : فاعتمدنا في تحقيق نصِّ الكتاب على نسختين خطيتين ، وهي ما أمكننا الوصول إليه من نسخ الكتاب الخطيَّة الكثيرة .

ونعرِّف بهذه النُّسخ الخطيَّة ، فيما يلي :

النُّسخة الأولى : ورمزتُ لها بالرمز (ص) ، وهي نسخةٌ من مقتنيات « المكتبة الأزهرية » بمصر ، تحت رقم [٩٠] ٥٨٢٠، وهي نسخةٌ في مجلدٍ ، تقع في مائةٍ وتسعةٍ وتسعون ورقة ،وهي مكتوبةٌ بخطٍ واضح جيدٍ ، بقلم معتاد بالمداد الأسود ، ومسطرتها : ٢١ سطرًا × ٢١ سم ، والنسخةٌ كاملةٌ ، وقليلة الأخطاء ، وعدم وجود آثار رطوبة ، وعدم وجود حواش .

وأمّا بالنسبة لتاريخ نسخ هذه المخطوطة : فلم أقفْ على تاريخ نسخها ، ولا اسم ناسخها ، وأمّا بالنسبة لتاريخ تأليف هذه المخطوطة : قال النَّاسخ في آخر صفحة (ق ١٠٩/ب) : قال مؤلِّفه عفا اللَّه عنه ، كما وجد بالأصل الذي بخطه : « وكان الفراغ من تأليفه في العشر الأواسط من شهر صفر الخير من شهور سنة إحدى وأربعين وتسعمائة منم الهجرة » ا هـ .

وهذه المخطوطة تعدُّ مِنْ أقرب المخطوطات إلى الصحة ، وذلك : لأنَّها نُسختْ من الأصل ، الذي هو بخط المؤلِّف .

النُّسخة الثانية : ورمزتُ لها بالرمز (س) ، هي نسخةٌ من مقتنيات « المكتبة الأزهرية أيضًا ، تحت رقم [١١٥٤] حليم ٣٢٨٤٣، وهي نسخةٌ في مجلدٍ ، تقع في تسعين ورقة ، وهي مكتوبةٌ بخطٍ واضحٍ جيدٍ ، بقلمٍ معتادٍ بالمداد الأسود .

ومسطرتها : ١٧ سطرًا × ١٩سم ، النُّسخة كاملةٌ ، وقليلة الأخطاء ، وعدم وجود آثار رطوبة وعدم وجود حواش .

وذكر النَّاسخ تاريخ تأليفها في آخر صفحة (ق٩٠/ ب) .

وكان الفراغ من تأليفها في العَشْر الأواسط من صفر سنة إحدى وأربعين وتسعمائة .

وكان الفراغ مِنْ نسخها في العَشْر الأواسط من شهر ربيع الأوَّل سنة سبعٍ وسبعين وتسعمائة .

منهجي في التَّحقيق :

* استنسختُها ،وقابلتُها ،وضبطت نصَّها وفقراتها ، وفصَّلتُها ، ونسَّقتُ عبارتِها .

* عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها ، مع ذكر رقم الآية .

* خرَّجتُ الأحاديث والآثار ، وبيَّنتُ مرتبتها من حيث القَبول والرَّد .

* أنَّ المصنِّف يُكثر النقل عن تآليف الأئمة السابقين .

* أثبتُّ النَّصَّ الصحيح ما إذا كان هناك سقطٌ واضحٌ أو سبق قلم من المصنِّف ، أو خطأ في آية قرآنيَة ، أو ما أشبه ذلك ممَّا ينبغي تصحيحه ،

ثُمَّ أُشير في الهامش إلى ما كان عليه نصّ النُّسخة والتزامًا بالمتبع المشهور في عُرف المحقِّقين .

* وضعتُ عناوين الأحكام التجويدية ، ووضعته بين معكوفين ، حتى لا يختلط بكلام المصنِّف .

وكتبه / الفقير إلى عفو ربّه

محمود رأفت بن حسن زلط

(أبو محمد)

القاهرة في : ١٨ شعبان ١٤٢٦ هـ .

الموافق : ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ م



ترجمة الناظم

هو الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن على بن يوسف الدمشقي الشَّافعي المعروف بابن الجزري .

كان أبوه تاجرًا ، فحجَّ سنة خمسين وسبعمائة (٧٥٠ هـ) ، وشرب مِنْ ماء زمزم بنيَّة ولد عالم ، فوُلِدَ له ابنه محمدٌ هذا بعد صلاة التروايح ، في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظَّم سنة ٧٥١ هـ بدمشق .

نشأ محمدٌ بدمشقَ فحفظ القرآن ، وأكمله وهو ابن ثلاثة عشر عامًا ، وصلَّى به وهو ابن أربع عشرة سنة ، وأفرد القراءات وعمره خمس عشرة سنة على الشيخ عبد الوهاب بن السلار ، وأحمد بن إبراهيم الصحان ، وأحمد بن رجب .

وحج مرارًا ورحل إلى مصر تكرارًا ، وفي كلِّ الرِّحلات يلتقي بالأئمة القُرَّاء ، ويتلقى عنهم ، ويقرأ عليهم .

وأَوْلَع بطلب الحديث ، وبرز فيه ، وأنشأ للقُرَّاء مدرسة سمَّاها « دار القرآن » ، وأقرأ النَّاس فيها .

ودخل بلاد الروم ، فاتصل بملكها أبى يزيد عثمان ، فأكرمه ، وانتفع به أهل الروم ، وأخذوا عنه علم القراءات ، وأكثروا عنه ؛ فلمَّا دخل تيمورلنك بلاد الروم حمله معه إلى بلاد ما وراء النهر ؛ فأنزله بمدينة « كش » فقرأ عليه بها ، وبسمرقند جماعةٌ ، ثُمَّ دخل مدينة « هراة » بعد وفاة الأمير تيمور ، فقرأ عليه بها جماعةٌ ، ثُمَّ دخل مدينة « يزد » ثُمَّ « أصفهان » وقرأ عليه بهما جماعة ، ثُمَّ وصل

إلى مدينة « شيراز » فأمسكه بها سلطانها ، وألزمه القضاء ، فبقى بها مدَّة ، وقرأ عليه بها خلقٌ كثيرٌ .

وللإمام ابن الجزري مصنَّفات كثيرة في علوم الحديث والقراءات منها :

* « النَّشر في القراءات العشر » ، ونظمه في « طيبة النشر » .

* « غاية النهاية في طبقات القُرَّاء » وهو مختصرٌ لكتاب « نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات » .

* « الدُّرة المضيَّة في قراءات الأئمة الثَّلاثة المرضِيَّة » .

* « المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد » في الحديث .

* « المقدِّمه فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه » .

* « التَّمهيد في علم التَّجويد » .

* « الجوهرة في النَّحو » .

* « تحبير التَّيسير في القراءات العشر» .

* « تقريب النَّشر في القراءات العشر» .

* « الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين » في « الأذكار » .

وغيرها كثير . .

توفي – رحمه اللَّه – في «شيراز» ، يوم الجمعة ، الخامس من ربيع الأوَّل سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ) ودُفن بدار القرآن التي أنشأها هناك ، وكانتْ جنازته مشهودة ، تغمَّده اللَّه برحمته ، وأسكنه فسيح جَنَّتِه .

ترجمة المصنف

الاسم ونسبه : هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبدالرحمن الحنفي التادفي الحلبي .

عالم ، أديب ، مقرئ ، مفسِّر.

مولده : ولد بحلب سنة ٩٠٨هـ ، وانتفع به جماعة .

شيوخه : أخذ عن الحناجري ، والبرهان الحلبي ، وعن أبيه ، وآخرين ، وقد استوفى مشايخه في تاريخه .

تلاميذه : محمود البيلوني ، والشمس بن لمنقار ، وأحمد بن الملا، والقاضي محب الدين[١] .

ومن تصانيفه الكثيرة :

١ - الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية[٢] .

٢ - وسيلة المظلوم في تحصيل العلوم[٣] .

٣ - موارد الصفا وفوائد الشفا في الحديث[٤] .

٤ - شرح نوابغ الكلم[٥] .

---

(١) معجم المؤلفين (٢٢٣/٨، ٢٢٤) ، الأعلام (١٩٣/٦) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٨، ٣٦٦) .

(٢) كشف الظنون (١٧٩/٢) .

(٣) كشف الظنون (٢٠١٠/٢) .

(٤) كشف الظنون (٥٩٨/٢)

(٥) إيضاح المكنون (٦٧٩/٢)

(٦) كشف الظنون (٨٣٢/٢)

٥ - ربط الشوارد في حل الشواهد في النجو[١] .

٦ - إعانة العارض في تصحيح واقعات الفرائض[٢] .

٧ - أنموذج العلوم لذوي البصائر والفهوم[٣] .

٨ - شرح المقلتين في حكم القلتين[٤] .

٩ - رفع الحجاب عن قواعد الحساب[٥] .

١٠ - ذخيرة الممات في القول بتلقين من مات[٦] .

وفاته : توفي إلى رحمة الله بحلب في جمادى الأول سنة ٩٧١هـ .

---

(١) إيضاح المكنون (٤٢٥/١) .

(٢) كشف الظنون (١٨٤/١) ، معجم المؤلفين (٢٢٣/٨) .

(٣) كشف الظنون (١٠٤٣/٢) .

(٤) كشف الظنون (٩١٠/٢) .

(٥) كشف الظنون (٨٢٤/٢) .

متن الجزرية

المقدّمة

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامعِ ... مُحَمَّدُ بنُ الجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

ألحَمدُ لِله وَصَلَّى اللهُ ... عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ ... وَمُقْرِئِ القُرآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

وَبَعدُ إنَّ هذِهِ مُقَدِّمَه ... فِيما عَلَى قارِئِهِ أنْ يَعْلَمَهْ

إذْ وَاجِبٌ عَلَيهِمُ مُحَتَّمُ ... قَبلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أنْ يَعْلَمُوا

مَخَارِجَ الحُروفِ وَالصِّفَاتِ ... لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

مُحرِّرِي التَّجْوِيدِ والمَوَاقِفِ ... وَما الذِي رُسِمَ في المَصَاحِفِ

مِنْ كُلِّ مَقطُوعٍ وَمَوصُولٍ بِهَا ... وَتاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا

باب : مَخَارِجِ الحُرُوفِ

مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبعةَ عَشَرْ ... عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

لِلْجَوفِ ألِفٌ وَأُخْتَاهَا وَهِي ... حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

ثُمَّ لِأَقْصَى الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... ومِنْ وَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءُ

أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا وَالْقَافُ ... أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الكافُ

أَسْفَلُ، وَالوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا ... والضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إذْ وَلِيَا

لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا ... واللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

والنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا ... والرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

والطَّاءُ والدَّالُ وتَا مِنْهُ وَمِنْ ... عُلْيَا الثَّنَايَا، والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

مِنهُ وَمِن فَوقِ الثَّنايا السُّفلىٰ والظَّاءُ والذَّالُ وثا لِلعُليا
مِن طَرَفَيهِما وَمِن بَطنِ الشَّفَهْ فالفَا مَعَ اطرافِ الثَّنايا المُشرِفَهْ
لِلشَّفَتَينِ الواوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ مَخرَجُها الخَيشُومُ

باب : الصِّفاتِ

صِفَاتُها جَهرٌ ورِخوٌ مُستَفِلْ مُنفَتِحٌ مُصمَتَةٌ والضِّدَّ قُلْ
مَهمُوسُها (فَحَثَّهُ شَخصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفظُ (أَجِد قَطٍ بَكَتْ)
وَبَينَ رِخوٍ والشَّدِيدِ (لِن عُمَرْ) وَسَبعُ عُلوٍ (خُصَّ ضَغطٍ قِظْ) حَصَرْ
وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظاءٌ مُطبَقَهْ وَ (فَرَّ مِن لُبّ) الحُرُوفُ المُذْلَقَهْ
صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ) واللِّينُ
وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وانفَتَحَا قَبلَهُمَا والانحِرَافُ صُحِّحَا
فِي اللَّامِ والرَّا وبتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ ضَادًا اسْتَطِلْ

باب : التَّجويد

والأَخذُ بالتَّجويدِ حَتمٌ لَازِمُ مَن لَم يُصَحِّحِ القُرآن آثِمُ
لِأَنَّهُ بِهِ الإِلٰهُ أَنزَلَا وهكَذَا مِنهُ إِلَينا وَصَلَا
وَهُوَ أَيضًا حِليَةُ التِّلاوَةِ وَزِينَةُ الأَدَاءِ وَالقِرَاءَةِ
وَهُوَ إِعطاءُ الحُرُوفِ حَقَّها مِن كُلِّ صِفةٍ وَمُستَحَقَّها
وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصلِهِ واللَّفظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثلِهِ
مُكَمَّلًا مِن غَيرِ ما تَكَلُّفِ باللُّطفِ فِي النُّطقِ بِلَا تَعَسُّفِ
وَلَيسَ بَينَهُ وَبَينَ تَركِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ امرِئٍ بِفَكِّهِ

[بَابُ : التَّرْقِيقِ وبَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ]

فَرَقِّقَن مُستَفِلًا مِن أَحرُفِ وَحاذِرَن تَفخِيمَ لَفظِ الأَلِفِ

وَهَمْزِ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنا ... أَللَّهُ ثُمَّ لَامِ لِلَّهِ لَنا
وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَىٰ اللّهِ وَلَا الضْ ... والْمِيم مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ
وَبَاءِ بَرْقٍ باطِلٍ بِهِمْ بِذِي ... واحْرِصْ علَىٰ الشِّدَّةِ والْجَهْرِ الَّذِي
فِيهَا وفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ ... رَبْوَةٍ اجْتُثَّتْ وَحَجِّ الْفَجْرِ
وبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إنْ سَكَنَا ... وإنْ يَكُنْ فِي الوَقْفِ كانَ أَبْيَنَا
وحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الْحَقُّ ... وَسِينَ مُسْتَقِيمِ يَسْطُو يَسْقُو

[بَابُ : الرَّاءَاتِ]

وَرَقِّقِ الرَّاءَ إذَا ما كُسِرَتْ ... كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ
إنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا ... أَوْ كانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا
وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ ... وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إذَا تُشَدَّدُ

باب : اللّامات وأحكام متفرقة

وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ اللَّهِ ... عَنْ فَتْحٍ او ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ
وَحَرْفَ الاِسْتِعْلاءِ فَخِّمْ وَاخْصُصَا ... الإِطْبَاقَ أَقْوَىٰ نَحْوَ قَالَ والْعَصَا
وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطْتُ مَعْ ... بَسَطْتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ
واحْرِصْ عَلَىٰ السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا ... أَنْعَمْتَ والْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا
وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَسَىٰ ... خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَىٰ
وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا ... كَشِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّىٰ فِتْنَتَا
وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ ... أَدْغِمْ كَقُلْ رَبِّ وَبَلْ لَّا وَأَبِنْ
فِي يَوْمِ مَعْ قالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ ... سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

[بَابُ : الضَّادِ والظَّاءِ]

وَالضَّادَ باسْتِطالَةٍ وَمَخْرَجِ ... مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّها تَجِي
في الظَّعْنِ ظِلِّ الظُّهرِ عُظْمِ الحِفْظِ ... أَيْقِظْ وأَنْظِرْ عَظْمِ ظَهْرِ اللَّفْظِ
ظَاهِرْ لَظَىٰ شُواظُ كَظْمِ ظَلَمَا ... أُغْلُظْ ظَلَامِ ظُفْرٍ انْتَظِرْ ظَمَا
أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جا وَعِظْ سِوَىٰ ... عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا
وَظَلْتَ ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا ... كالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ
يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ المُحْتَظِرِ ... وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظَرِ
إِلَّا بِوَيْلٍ هَلْ وَأُولَىٰ نَاضِرَه ... وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ
وَالْحَظُّ لَا الحَضُّ عَلَىٰ الطَّعامِ ... وَفِي ظَنِينٍ الخِلَافُ سَامِي
وإنْ تَلَاقَيا البَيَانُ لَازِمُ ... أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعَضُّ الظَّالِمُ
وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ ... وَصَفُّ هَا جِباهُهُمْ عَلَيْهِمُ

(بَابُ : النُّونِ والميمِ المشَدَّدَتَيْنِ والْمِيمِ السَّاكِنَةِ)

وأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ ... مِيمٍ إِذَا ما شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ
أَلْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ ... باءٍ عَلَىٰ المُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا
وأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ باقِي الأَحْرُفِ ... واحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

بَابُ : حُكْمِ النُّونِ السَّاكِنَةِ والتَّنوينِ

وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَىٰ ... إِظْهَارٌ ادْغَامٌ وقَلْبٌ إِخْفَا
فَعِنْدَ حَرْفِ الحلْقِ أَظْهِرْ وادَّغِمْ ... فِي اللَّامِ والرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ
وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي يُومِنُ ... إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَدُنْيا عَنْوَنُوا
والقَلْبُ عِنْدَ البا بِغُنَّةٍ كَذَا ... الاخْفَا لَدَىٰ باقي الحُرُوفِ أُخِذَا

بَابُ : المدّ

وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَىٰ … وَجَائِزٌ وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ … سَاكِنُ حَالَيْنِ وَبِالطُّولِ يُمَدّ

وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ … مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ

وَجَائِزٌ إِذَا أَتَىٰ مُنْفَصِلَا … أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا

(بَابُ : مَعْرِفَةِ الوُقُوفِ)

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ … لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

وَالِابْتِدَاءِ وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ … ثَلَاثَةٌ تَامٌّ وَكَافٍ وَحَسَنْ

وَهْيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ … تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِي

فَالتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنْ … إِلَّا رُءُوسَ الْآيِ جَوِّزْ فَالْحَسَنْ

وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ … الْوَقْفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَا قَبْلَهُ

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ … وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ

(بَابُ : المَقْطُوعِ وَالمَوْصُولِ)

وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا … فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا … مَعْ مَلْجَإٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا

وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا … يُشْرِكْنَ تُشْرِكْ يَدْخُلَنْ تَعْلُوا عَلَى

أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولَ إِنْ مَا … بِالرَّعْدِ وَالْمَفْتُوحَ صِلْ وَعَنْ مَا

نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا بِرُومٍ وَالنِّسَا … خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا

فُصِّلَتْ النِّسَا وَذِبْحٍ حَيْثُ مَا … وَأَنْ لَمِ الْمَفْتُوحَ كَسْرُ إِنَّ مَا

الْأنْعَامَ والْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ الْأنْفَالِ وَنَحْلِ وَقَعَا
وكُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ واخْتُلِفْ رُدُّوا كَذَا قُلْ بِئْسَما وَالْوَصْلَ صِفْ
خَلَفْتُمُونِي واشْتَرَوْا فِي ما اقْطَعَا أُوحِيَ أَفَضْتُمْ اشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا
ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا تَنْزِيلُ شُعَرَا وَغَيْرَهَا صِلَا
فَأَيْنَما كالنَّحلِ صِلْ وَمُخْتَلَفْ فِي الشُّعَرا الأَحْزَابِ وَالنِّسا وُصِفْ
وَصِلْ فَإِنْ لَمْ هُودَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَا نَجْمَعَ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَىٰ
حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّي يَوْمَ هُمْ
وَمَالِ هَذَا والَّذِينَ هَؤُلَا تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ وَوُهِّلَا
وَوَزَنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ الْ وَيَا وَهَا لَا تَفْصِلِ

(بَابُ : التَّاءَاتِ)

وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ الْأَعْرَافِ رُومِ هُودَ كَافِ الْبَقَرَهْ
نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهَمْ مَعًا أَخِيرَاتٌ عُقُودُ الثَّانِ هَمْ
لُقْمَانُ ثُمَّ فاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ
وامْرَأَتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصْ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ
شَجَرَتَ الدُّخانِ سُنَّتْ فاطِرِ كُلًّا والْأَنفَالِ وأُخْرَىٰ غَافِرِ
قُرَّتُ عَيْنٍ جَنَّتٌ فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ بَقِيَّتْ وابْنَتٌ وَكَلِمَتْ
أَوْسَطِ الْأعْرَافِ وكُلُّ ما اخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفْ

(بابُ : هَمزِ الْوَصْلِ)

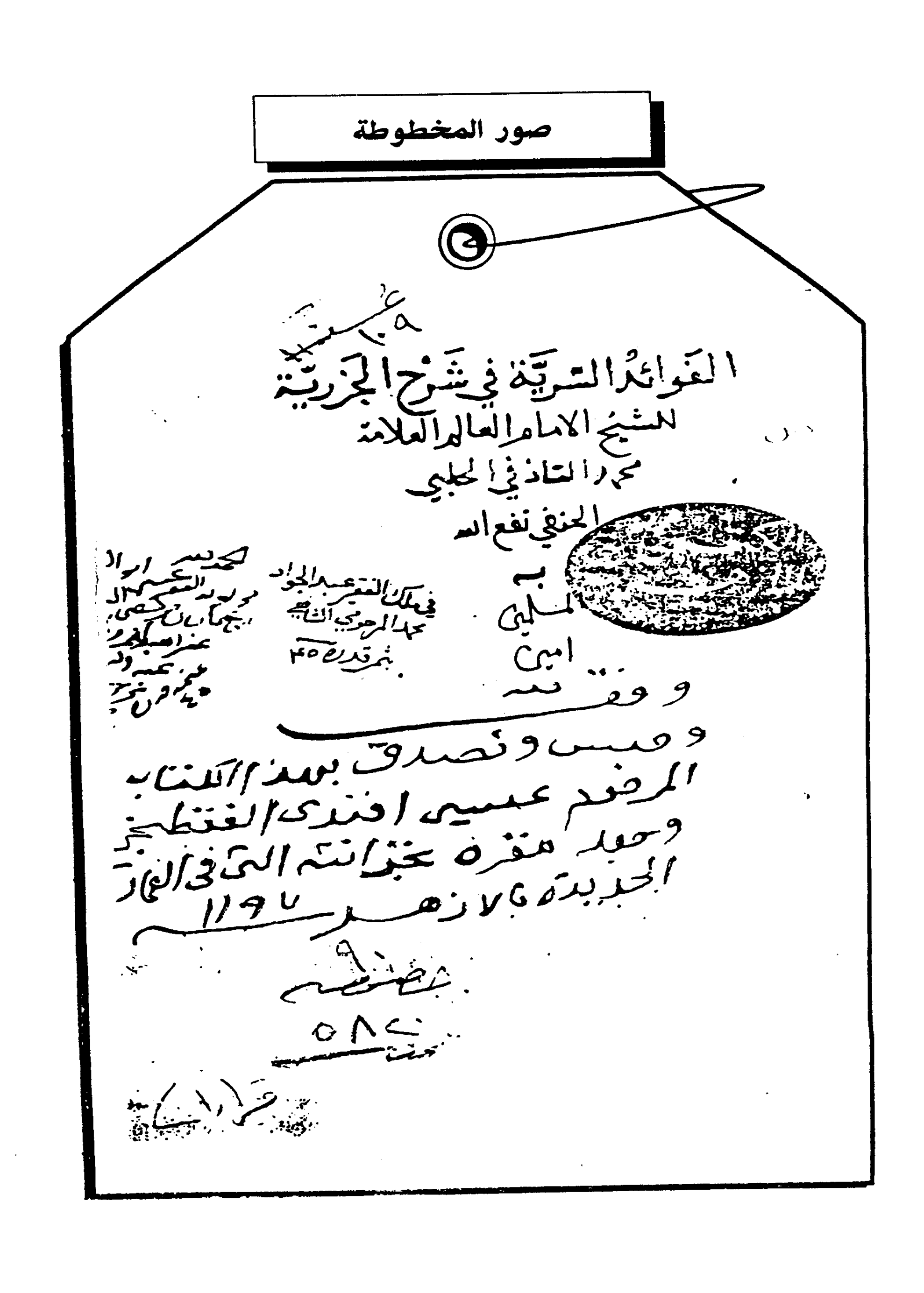
وابْدَأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ ... إنْ كانَ ثالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ
واكْسِرْهُ حالَ الكَسْرِ وَالفَتْحِ وفِيْ ... الاَسْماءِ غَيْرَ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِيّ
إبْنٍ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ واثْنَيْنِ ... وامْرَأَةٍ واسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ

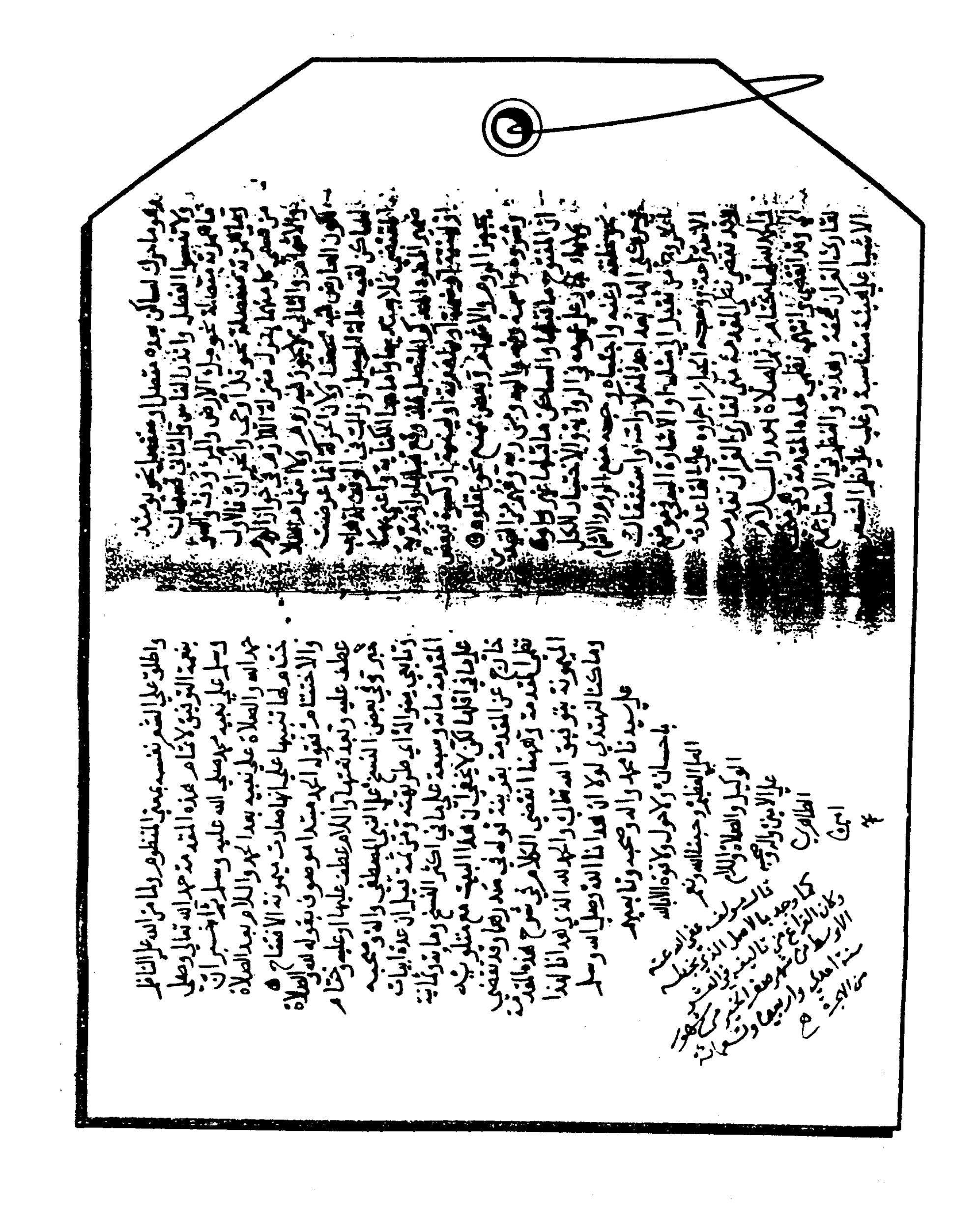
(بَابُ : الوَقْفِ على أواخِرِ الْكَلِمِ)

وحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ ... إلَّا إذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الحَرَكَهْ
إلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وأَشِمْ ... إشارَةً بالضَّمِّ في رَفْعٍ وَضَمْ
وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ ... مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرآنِ تَقْدِمَهْ
[أَبْيَاتُها قَافٌ وَزَايٌ في الْعَدَدْ ... مَنْ يُحْسِنِ التَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِالرَّشَدْ]
والْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ والسَّلَامُ
[عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ ... وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوالِهِ]



صور المخطوطة





شرح المتن

ويحتوي على :

مقدمة المصنِّف

شرح المقدِّمة الجزريَّة

باب : مخارج الحروف .

باب : صفات الحروف .

باب : التَّجويد .

باب : التَّرقيق . استعمال الحروف .

باب : الرَّاءات .

باب : اللاَّمات وأحكام متفرقة .

باب : المتماثلان والمتجانسان .

باب : الضاد والظاء .

باب : النُّون والميم المشدَّدتين والميم السَّاكنة .

باب : أحكان النُّون السَّاكنة والتَّنوين .

باب : أحكام المدِّ .

باب : معرفة الوقف والابتداء .

باب : المقطوع والموصول .

باب : التَّاءات .

باب : همزة الوصل .

مقدمة المصنِّف

بسم اللّٰه الرَّحمٰن الرَّحيم [وهو حسبي وكفى][1]

الحمد للّٰه الذي أنزل الكتاب مجَوَّدًا ذا بلاغةٍ ، وخاطب بلذيذ الخطاب مَنْ تولَّى إيصاله وبلاغه ، أفصح من نطق بالضَّاد ، وأجلَّ مَن اقتنص شوارد فوائده وصاد ، المستعلي بصوارم الآيات على من استطال ، المطبق على ظهور ما له من البينات عقول أهل الكمال ، محمد المفخَّم قدره ، المكرَّر بنات حديثه وفطره ، المقطوع بإنَّ جُودَ جُودِهِ موصول الوَقْع المجزوم ، بأنَّ ارتفاع شأن وجوده لا يزاحمه وضع ، صلى اللّٰه عليه وعلى آله وأصحابه الواقفين عند الشَّريعة ، المعتصمين بأقوى الذَّريعة دومًا للنجَّاة والسَّلامة يومًا ، تضطرب فيه السَّواكن من شدَّة السَّآمة ، ما تُليت الآيات ، ووقف على الغايات ، أمَّا بعد :

فيقول فقير لطف اللّٰه الخفيِّ مُحمَّد التَّاذفي الحلبيُّ الحنفيُّ ، منحه اللّٰه - تعالى - شفاعة الكتاب ، وحرسه من توجُّه العتاب ، وأطلعه على « كنز المعاني » وأوقفه على « حرز الأماني » : لمَّا كان القرآن المجيد مستوجبًا لرعاية التَّجويد ، وكان تمهيد أصوله وتحرير أبوابه وفصوله بمقدار الاستطاعة معدودًا في عِدَاد الطَّاعة ، ألَّف في فنِّ التَّجويد جماعة ، وأذاعوا طِيبَ نشره ، أي إذاعة ، فكان مِنْ أرفع ما ألِّفوه ، وأنفع ما تداوله الطَّلبة وألِفُوه (ق ٢/ب) « المقدِّمة السَّريَّة » الموسومة بالجزريَّة ؛ لشيخ الإسلام والمسلمين أستاذ القُرَّاء والمحدِّثين

---

(١) سقط من س .

أبي الخير محمد بن مُحَمَّد الجزري الشَّافعي ، ألبسه اللَّه تعالى لباس الجنَّة ،ومَنَّ عليه بفضله أجلَّ مِنَّةٍ ، مقدِّمة عقود جمانها عَليه ، ولطائف إشارتها من بواهر عباراتها خَفيَّة من جليَّة ، إذا ضاع نشرها كانت « طيبة النَّشر » أَوْ بان يُسْرها ، كانت عمدة أهل العَصْر ، ذات دقائق محكمة ومطويات بطراز الرُّموز مُغْلَمة ، وتيسير على اللاَّفظ ، وأوزان يقبلها طبْع الحافظ ، غير أنَّ خفياتها مفتقرة إلى إظهار أثر الإخفاء ، ومشكلاتها محتاجة إلى تسهيل بإذن من يَعْلَمُ السِّر وأخفى ، وعليها تعليقات لا تستغني عن التَّحرير والتَّبيين ، وفيها من الغثّ والسَّمين ما يتعيَّن له التَّعيين ، إرشادًا إلى الطيِّب ، وإرشاقًا للذيذ الصَّيِّب ، فمِنْ جملتها « الحواشي المفهمة في شرح المقدِّمة » [للعالم وابن العالم نجل مؤلِّفها و « الدِّقائق المحكمة في شرح المقدِّمة »][1] لشيخ الإسلام وقاضيه ، ومَنْ جَدَّ أصل البَّاطل بحدِّ ماضيه الأستاذ بلا مُماري زكريا الأنصاري ، و « الحواشي الأزهريَّة » لفارس مضمار العربية وسِيْبَوَيْه الزَّمان بلا ممتري خالد بن عبد الله الأزهري ، ولمَّا كانت هذه المقدِّمة في عصرنا هذا مقدَّمة ، واعتنوا بها حفظًا وحَلاًّ ، وسلكوا مناهجها حَزْنًا وسهلاً ، واستقرَّ الحال (ق ٣/أ) على ذلك ، وكان الأمرُ على ما مرَّ هنالك بادرتُ بإذن اللَّه إلى شرحها ، واستخرتُ الله - تعالى - في تشييدِ صرحها ، فوضعتُ هذا الشَّرح عليها ، وأسْديتُ حل المشكلات إليها ، جامعًا لفوائد منثورة من التَّعليقات المذكورة ، مقلدًا لمؤلفيها في جَمِّ من المُحالِ متقلدًا نجادهم حيث لم يظهر ما فيها من أخذ بالمُحال ، وربما استنتج الفكر ما كان واجب الذِّكر من توضيح للمقال ، وتصحيح لبعض المُحال ، وإيرادٍ وجوابٍ ، وتقرير على الصَّواب ، وحثّ العالم[2]

(١) في هامش س .

(٢) في ص : القلم .

على البحث ، وتمييز الجديد من الرَّث . فكم أبقى الماهر للقاصر ،وكم ترك الأَوَّل للآخِر ، وسمَّيته « الفوائد السَّريَّة في شرح الجزريَّة » ، وأرجو مِنْ فضل اللَّه – تعالى – ، أنْ يكون سعيي مشكورًا ، وأَنْ أكون بالخير مذكورًا ، وأَنْ يُواري خللي ناصح ، وأَنْ يُصلح خطلي[1] صالح ، إنَّه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وقد قرأتُ المقدِّمة المذكورة جمْعَاء على شيخنا الإمام العالم العامل العلاَّمة شهاب الدِّين أبي العباس أحمد بن الشيخ شمس الدين مُحَمَّد بن القاضي برهان الدين إبراهيم الأنطاكي الحنفي ، نزيل حلب ، وهو قرأها جَمْعًا على شيخ حلب وخاتمة محققيها بدر الدِّين الحسن بن علي السّيُوفي (ق ٣/ب) الإربْلي الشَّافعي ، وهو قرأها على العلاَّمة المحقِّق الأستاذ ركن الدِّين سُليمان بن أبي بكر بن المبارك شاه الهَرَوي بقراءته لها على أستاذه جلال الدِّين الهَرَوي بقراءته لها على المصنِّف ، وأجاز لنا شيخنا المذكور روايتها عنه بالإسناد المسْطور بالشَّرط المعتبر عند أهل النَّقل والأثر ، ثُمَّ أخبرني بها إِجازة ، قال : أخبرني بها إِجازة شيخنا البدر السُّيُوفي ، قال : أخبرني بها عاليًا أعلى من الإسناد المذكور أولاً بدرجة شيخنا الإمام العالم العامل الحسيب النَّسيب العلاَّمة نور الدِّين ابن السَّيد المرشد العامل المكمل صفيُّ الدِّين الأيجي إِجازة إنْ لم يكن سماعًا بروايته لها عن المؤلِّف الإجازة مشافهةً ، قال النَّاظم – رحمه اللَّه – :

---

(١) خَطِلَ خطلًا : أسرع وحاد عن الصواب ، انظر : المعجم الوجيز – مادة : خَطِلَ .

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الجار والمجرور متعلّق بأبتدئ ولو مؤخّر ، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره ابتدائي ، وافتتح رحمه الله تعالى ، بها ، وبالحمدله ، كما يأتي اقتداءً بالكتاب العزيز ، وعملاً بخبر : « كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ ففيه ببسم الله الرحمن الرحيم ، فهو أقطع » ، وفي رواية « بالحمد للّه » . رواه أبو داود وغيره ، وحسَّنه ابن الصلاح وغيره .

وفي رواية لأبي داود بالحمد للّه ؛ فهو « أجذم »[١] .

ذكرها ابن النّاظم ، والمراد بـ« الأقطع » و« الأجذم » : مقطوع (ق ٤/أ) البركة ، ولا تعارض بين الروايتين ، رواية البسملة ، ورواية الحمدلة ، لأنَّ الابتداء حقيقي وإضافيٌ .

فبالبسملة حصل الحقيقيُّ ، وبالحمدلة حصل الإضافيُّ ، أي : الإضافة إلى ما بعدها ، لا إلى غيرها .

كما قيل : لأنَّ غيرها ، وهو ما تخلَّل بينهما من البيت ، وما وقع بعدهما ، ومجموع ذلك لا تعتبر الإضافة إليه .

وقدَّم البسملة على الحمدله تأسِّيًا بالكتاب ، وعملاً بالإجماع ، ولأنَّها أَوَّل ما كتب القلم كما روي عن النَّبي ﷺ أوَّل ما كتب القلم « بسم اللّه الرَّحمٰن الرَّحيم » ؛ فإذا كتبتم كتابًا فاكتبوها أوَّله ،وهي مفتاح كلِّ كتابٍ أنزل الحديث ، و(اللّه) علمٌ للذات الواجب الوجود

---

(١) حديث ضعيف ، انظر : سنن ابن ماجه (١٨٩٤) ، والمعجم الكبير (٧٢/١٩) ، وإتحاف السادة المتقين (٤٦٦/٣) ، و« الأذكار » للنووي (٢٤٩) .
روايتا « أقطع » و« أجذم » ضعفهما الشيخ الالباني - رحمه اللّه - بلفظيهما ، انظر : ضعيف الجامع ، (٤٢١٦،٤٢١٧) .

خلافًا عن نفيِّ العلمية ، ومن لطيف ما يُحكى ما ذكره الجلال السُّيوطي في : « رياض الطالبين » ، أنَّ الأشعري رؤي في المنام ، فقيل له : ما فعل اللَّه بك ، قال : غفر لي ، قيل : بماذا ؟ قال : بقولي بعَلمية اللَّه ، ثُمَّ القائلون بالعلمية ، فريقان : فريق قالوا بالاشتقاق ، وفريق قالوا : بعدمه .

وحكي هذا القول عَنْ طائفةٍ من العلماء ، منهم الإمام الشَّافعي ومُحمَّد بن الحسن ،وجمعٌ من الفقهاءِ ، منهم إمام الحرمين والغَزَّالي .

والمراد : بوجوب الوجود ، وجوبه بالذَّات ، لأنَّه (ق ٤/ب) المفهوم من الإطلاق ، و(الرَّحمٰن الرَّحيم) صفتان بُنيتا للمبالغة مِنَ الرَّحمة ،وهي النِّعمة ،وقدَّم الرَّحمن إمَّا لاختصاصه باللَّه - تعالى -، أوْ لأنَّه أبلغ من الرَّحيم ، فهو أحقُّ بالتَّقديم ، ومِنْ ثَمَّ[1] أُطلق على مفيض جلائل النِّعم ، وأُطلق الرَّحيم على مُفيض دقائقها ، وقيل : يا رحمن الدُّنيا ، ورحيم الآخرة ، لشمول رحمته المؤمن والكافر [واختصاصها بالمؤمن في الآخرة][2] .

---

(١) في ص : [ثمة] .
(٢) سقط من : ص .

[شرح المقدّمة الجزريّة][1]

(١) يَقُولُ رَاجِي عَفوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ بنُ الجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

(يقول) من القول الذي يُقصد به حكاية الجمل ، وتكون في محل النَّصب به على أنَّها مَقُول القَوْل ، كقوله تعالي : « وقال اللّه : ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2] ، والأبيات الآتية محكيَّة به ، وقوله **(راجي)** من الرَّجاء ، وهو الطمع فيما يمكن حصوله ، ويُرادفه التَّأميل ، ويُفرَّق بينه ، وبين الرَّجاء ، بمعنى : الخوف ، استعمال الأوَّل في الإيجاب والنَّفي ، كقوله - تعالى - : ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ﴾[3] ، والثَّاني في النَّفي فقط ، نحو : ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾[4] ، وبينه وبين التَّمني بأنَّه في ممكن الحصول فحسب ، والتَّمني في ممكنه ومستحيله .

وقال بعضهم : لا يختصُّ الرَّجاء بمعنى الخوف بالنَّفي بدليل قوله تعالى : ﴿وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾[5] ، وقال ابن النَّاظم : الرَّجا الطَّمع (ق ٥/أ) فيما يمكن حصوله بخلاف التَّمني ، ويتعارضان ، و**(العفو)** الصَّفح عن الذنب ، وترك مجازاة المعتدي ، **(والرَّبّ)** يُطلق على اللّه تعالى بمعنى : المالك والسَّيدِ ، والمصلح ، والصَّاحب ، ولا يُطلق على غيره تعالى إلى مقيدًا ، كربِّ الدَّار ، ومنه :

---

(١) قد وضعتُ جميع عناوين الموضوعات والأحكام التي وردتْ في شرح هذه المقدّمة بين معكوفين حتى لا تختلط بكلام المصنِّف .

(٢) سورة النحل : [٥١] .

(٣) سورة النساء : [١٠٤] .

(٤) سورة نوح : [١٣] .

(٥) سورة العنكبوت : [٣٦] .

وإذا سكرت فإنني ربُّ الخورنق والسَّدير
وإذا صحوت فإنني ربُّ الشُّويهة والبعير

وقيل : لا يُقال له ربّ بمعنى : صاحب ، لأنَّه ليس من أسمائه ، ويعضدُه ما قيل في مسألة أنَّ **(ذو)** أبلغ من صاحب ، والأمر بالعكس مِنْ أنَّ الحقَّ هو الأوَّل ، بدليل إطلاقه على اللّه تعالى دونه ، ويردّه حديث : « اللَّهم أنت الصَّاحب في السَّفر والخليقة في الأهل » رواه مسلم[1] **(والسَّامع)** والسَّميع صفتان مشتقتان من السَّمع ، بمعنى : القَبول والإجابة ، غير أنَّ في السَّميع مبالغةً ، ومنه قول المصلي : سَمِعَ اللّه لمن حمده ، أي : قَبِل وأجاب من حَمده ، وقيل معناه : قَبِل حمد من حمده وأجاب مَنْ حمده إلى ما طُلب منه ، ومنه في الحديث : « أعوذ بك من دعاءٍ لا يُسمع» ، أي : لا يُقبل ولا يُجاب ، لأنَّ اللّه تعالى سامعٌ كلّ مسموعٍ ، إلا أنَّ من المسموعات ما لا يُجيب فيه ولا يقبله . و**(محمد)** : اسم النَّاظم ، وكنيته : أبو الخير ، ولقبه : شمس الدِّين ، و**(الجزري)** : نسبةٌ إلى جزيرة ابن عمر من بلاد المشرق ، وفي القاموس : أنَّها بلد شمالي (ق ٥/ب) الموصل ، تُحيط به دجلة مثل الهلال ، وابن عُمر الذي نُسبتْ إليه هو عبد العزيز بن عمر ، رجلٌ من أهل بَرْقعيد من عمل الموصل ، بناها فنُسبتْ إليه .

نصَّ على ذلك جدّ والدي لأمِّه ، شيخ الإسلام أبو الوليد ابن الشُّحنة الحنفي في تاريخه « روضة المناظر في علم الأوائل والآواخر » .

وقيل : في النِّسبة إليها (جزري) بحذف الياء ، لأنَّهم إذا نسبوا إلى فعيلة ولم يكن من مُعْتَل العَيْن ولا المضاعف ، قالوا : فَعليٌّ بحذفها ، نحو : حنَفي وبَجَلي في النِّسبة إلى حنيفة وبجيلة ، و**(الشَّافعي)** نسبةٌ إلى

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (٢/٩٩٨) .

الشَّافعي - رحمه اللَّه - المنسوب إلى جدِّه شافعٍ ، وهم إذا نسبوا إلى آخره (ياء) النَّسب ، حذفوها وزادوا أخرى .

٢) **الحَمدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ**

جملة (**الحمد للَّه**) مفيدة لاختصاص (الحمد) باللَّه تعالى ، إمَّا بأنْ تجعل (ألْ) للجنس ، ويكون الاختصاص باعتبار أنَّ تعريف المسند إليه بـ (ألْ) الجنسيَّة يفيد قَصْر الجنس على الآخر ، في نحو : الجَوَّاد عمرو ، واللاَّم الاختصاصية مقويَّة أو يكون الاختصاص مقصودًا بها فقط كما قيل ، وإمَّا بأنْ تُجعل للاستغراق فَيلزم منه اختصاص الجنس ، إذْ لو لم يكن الجنس مختصًّا لتخلَّف في ضمن بعض الأفراد ، فيلزم عدم استغراقها وهو خلاف المفروض ، ويجوز أَنْ تُجعل للعهد واللاَّم للاختصاص (ق ٦/أ) على معنى أنَّ (**الحمد**) الذي حمد اللَّه به نفسه وحمد به أنبياؤه وأولياءه مختص به تعالى ، لكنْ لا تكون الجملة حينئذٍ مفيدةً لاختصاص الحمد به تعالى ، كما ظن (بل) لاختصاص حصَّةً معينةً منه ، أعني : حمد مَنْ ذكر نِعَم العبن بحمد مَنْ ذكر فيكون غيره في مقابلتة بمنزلة العدم ، فلا يكون فرد من أفراد الحمد لغيره تعالى ادِّعاء ، ويلزم منه اختصاص نفس الحمد ادِّعاء لكن لا يكون مُفاد الجملة لأنَّها لا دلالة لها على أكثر من اختصاص تلك الحصَّة ، بل يتوقف استفادتُه على ملاحظة أنَّ العبرة بتلك الحصَّة ليس إلاَّ .

فإنْ قلتَ : هذا العهد ذهني أو خارجي؟ ، قلتُ : خارجي ؛ لأنَّ المراد حصَّةٌ معينةٌ من الحقيقة ولا يلزم تقدّم ذكر المعهود الخارجي ، بل قد يستغنى عَنْ تقدُّم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن ، نحو : خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلاَّ أمير واحد ، كما صرَّح به غير واحدٍ .

و(الحمد) هو الثناء باللِّسان على الجميل الاختياري على جهة التَّعظيم

من نعمةٍ أو غيرها ، والمراد بالثَّناء باللِّسان : الوصف بالجميل مطلقًا اختياريًّا كان أو غيره .

وإنَّما اشتراط كونه على جهة التَّعظيم مطلقًا ، أعني : ظاهرًا أو باطنًا ، لأنَّه إذا عُرِي عن مطابقة الاعتقاد أو خالفه أفعال الجوارح ، لم يكن حمدًا حقيقةً ، بل استهزاء أو سخريَّة ، وإنَّما اعتبر في الجميل المحمود عليه كونه اختياريًّا بالاحتراز عن المدح (ق ٦/ب) الذي يكون على غير الاختياري ، وإمَّا ما كان على الاختياري ، فهو الحمد بعينه ، ولا فَرْقَ بين الحمد والمدح في المفهوم إلاَّ باعتبار ذلك القيد في الأَوَّل دون الثَّاني فيكون الحمد أخصَّ منه مطلقًا ، تقول : حمدتُ زيدًا على علمه وكرمه ولا تقول : حمدتُه على حُسْنه ،بل مدحتُه ، وأمَّا الشُّكر فهو أعمّ منهما موردًا ، وأخصّ متعلّقًا وهما بالعكس ، وذلك لأنَّه فعل يُنبئ عن تعظيم المُنْعم بسبب إنعامه سواء كان قولاً باللِّسان واعتقاد بالجنان أو عملاً بالأركان ، ونعني بالإنعام الإِنعام مطلقًا ، أعمّ منْ أنْ يكون على الشَّاكر أو غيره ، ومن ضمَّ إلى التَّعريف المذكور بعد تمامه ، قوله: على الشَّاكر أو غيره ، فقد أوْهَم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ، وكذا نعني بالنّعمة في تعريف الحمد : الإنعام ؛ لأنَّه الأمر الذي يُحمد عليه .

(والصَّلاة) من الله تعالى الرَّحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومِنَ النَّاس الدُّعاء ،وقيل : من المؤمنين ، والأوَّل أَوْلى ، وهي واجبةٌ في العمر مرة واحدة ، بدليل مطلق الأمر مع عدم اقتضائه التكرار في قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[1] ، وبه قال

(١) سورة الأحزاب : [٥٦] .

الإمام الأعظم أبو حنيفة ومالك - رضي اللّه عنهما - وجزم به الكرخي من أصحابنا ، وقال الشّافعي - رضي اللّه عنه - بوجوبها في كلّ صلاة في تشهدها الأخير ، وهو (ق ٧/ أ) إحدى الروايتين عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وذهب الطّحاوي من أصحابنا ، والحليمي من الشّافعية إلى وجوبها كلما ذكر - عليه السّلام - ويشهد له ظاهر حديث أنس بن مالك رضي اللّه تعالى عنه : « من ذكرتُ عنده فليُصلِّ عليَّ فإنّه من صلّى[1] عليَّ مرةً صلى اللّه عليه عشرًا »[2] .

وحديث علي رضي الله عنه : « اَنَّ البخيل من ذُكرتُ عنده فلم يصلِّ عليَّ »[3] رواه الترمذي وغيره وبه استدلّ ابن النّاظم - على مطلق الوجوب .

وكذا بما رواه مسلم عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص ، أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول : « **مَنْ صلّى عليَّ صلاة صلّى اللّه عليه بها عشرًا** »[4] .

وَوَجْهُ دلالة الأَوّل : على الوجوب ما نقله العلاّمة شمس الدّين الزّرعي الحنبلي في كتاب « جلاء الأفهام » ، من أنّ البخل : اسم ذم، وتارك المستحب لا يستحق اسم الذّم ، وأنّ البخيل هو مانع ما وجب عليه ، فمن أدّى الواجب عليه كلّه لم يُسمَّ بخيلاً ، إنّما البخيل هو مانع ما يستحق عليه إعطاؤه وبذله .

وأمّا الثّاني : ففي دعوى دلالته على الوجوب نظر ، فإنْ قلتَ :

---

(١) في ص : صلِّ .

(٢) انظر : المعجم الأوسط (١٦٢/٥) .

(٣) قال الترمذي : حسن صحيح ، قال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٧٨) .

(٤) (١٨٨/١) .

الجزاء من جنس العمل كما هو المستقر في قواعد الشَّريعة وصلاة اللَّه على المصلِّي على رسوله جزاء لصلاته عليه ، فَيُشْكل بهذا الحديث تفسيرهم : الصَّلاة من اللَّه بالرَّحمة ، إذْ مِنَ المعلوم أنَّ صلاة (ق ٧/ ب) العبد على رسول اللَّه ﷺ ليست رحمة منه لتكون صلاة اللَّه عليه مِنْ جنسها .

قلتُ : الصَّلاة حقيقة في الدُّعاء ، ومَنْ قال : إنَّها مِن الله تعالى الرَّحمة ما لم يرد أنَّها موضوعة لها أيضًا ، بل أنَّها مراده منها باعتبار أنَّها من لوازم ذلك المعنى الحقيقي ، فيكون معنى الحديث أنَّ من دعا بإيصال الخير إلى النَّبي ﷺ دعا الله تعالى ذاته بإيصال الخير إليه .

غاية ما في الباب أنَّ الرَّحمة مراده من هذا الدُّعاء باعتبار أنَّها من لوازمه ، وبهذا يظهر أنَّ الجزاء في الحديث المذكور من جنس العمل من غير منافاة لِمَا قالوه على طريقة قوله عليه الصلاة والسَّلام : **« من نَفَّسَ على مؤمن كُرْبة من كرب الدُّنيا نَفَّسَ اللَّه عنه كربة من كُرَب يوم القيامة ، ومن يسَّر على مُعْسِرٍ يسَّر اللَّه عليه في الدنيا والآخرة »**[1] .

ونظائر ذلك مع أنَّ ما ذكروه من اختلاف الموصوف عند بيان اختلاف المعنى حيث قالوا : الصَّلاة من الله تعالى رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن النَّاس دعاء مُشْعِر بأنَّ معنى الصَّلاة في نفسه واحد يختلف باختلاف الموصوف ، كما نبَّه عليه بعض المحقِّقين ، ولا يدلُّ على أنَّها موضوعة لمعانٍ مختلفة بأوضاعٍ متعددة ليلزم الاشتراك المفضي إلى ورود الإشكال .

واعْلَمْ : أنَّ إفراد الصَّلاة عن السَّلام مكروه كعكسه لاقترانهما في قوله تعالى : ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[2] (ق ٨/ أ) .

(١) رواه مسلم (٢٠٧٤/٤) . وهو جزء من حديث رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – .
(٢) سورة الأحزاب : [٥٦] .

فكان ينبغي للمصنِّف ذكره خروجًا عن عُهْدَةِ الكراهة ، ولعلَّه ذِكره خارجًا عن النَّظم وأمَّا التَّشهد فقد اقترنا فيه معنى ؛ لأنَّ الصَّلاة من الله تعالى الرَّحمة ، وقد اقترنت به حيث قيل : السَّلام عليك أيها النَّبي ورحمة اللَّه وبركاته .

(والنَّبيِّ) : بالهمز فعيل من النبأ ، وهو الخير ؛ لأنَّه مُنبَأ منهج اللَّه تعالى ، أو لأنَّه مُنبِئ ومُخبِر عن اللَّه تعالى ، وبلا همزٍ وهو الأكثر ، فعيل من النَّبأ أيضًا غير أنَّه خُفِّف بقلب الهمزة ياءً أو من النَّبوة : وهي الرِّفعة ، وقيل : هو الارتفاع ، لأنَّ النَّبي مرفوعُ الرُّتبة أو مرتفعها على سائر الخلق ، قال اللَّه تعالى : ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾[1] ، وأصله على هذا (نبيوٌ) فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت الياء في الياء .

النَّبي أعم من الرَّسول مطلقًا ، لأنَّه إنسانٌ أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه ، والنَّبيُّ : إنسانٌ أُوحي إليه بشرع وإنْ يُؤمر بتبليغه .

ولم يقلْ : على رسوله وإنْ كانت صفة - الرِّسالة أشرف ، لأنَّه سيُرْدف النَّبوة بصفة **(الاصطفاء)** : المراد بها الاختيار للرسالة نظرًا إلى قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[2] وفي الآية مجاز الأوَّل ، لأنَّ المصطفى للرسالة لا يكون في حالة الإصطفاء رسولاً ، بل في المآل .

وروى مسلم خبر : « **أنَّ اللَّه اصطفى كنانة (ق ٨/ب) مِنْ ولد إسماعيل واصطفى قريشًا مِنْ كنانة واصطفى مِنْ قريش بني هاشم واصطفاني مِنْ بني هاشم ، فأنا خيارٌ من خيار** .....»[3] .

---

(١) سورة مريم : [٥٧] .

(٢) سورة الحج : [٧٥] .

(٣) (٢٢٧٩) .

مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقْرِئِ القُرآنِ مَعْ مُحِبِّهِ (٣)

(مُحَمَّدٌ) اسمه ﷺ بدل أو عطف بيان مِنْ نبيه ، قيل : أو من مصطفاه ، وهو علم منقول من اسم المفعول من التَّحميد والتَّكرير فيه للتكثير ، ومعناه : الذي حُمد مرة بعد مرة ، أو الذي كثرت خصاله المحمودة ، وإنَّما سُمِّي به ﷺ على جهة التفاؤل ،بأنْ يكثر حمده كما رُوي عن جدِّه عبد المطلب ، أنَّه سمَّاه به في سابع ولادته لموت أبيه قبلها ، فقيل له : سمَّيته محمَّدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك ، فقال : رجوت أنْ يُحمد في السَّماء والأرض .

ورَوى الكمال الشُّمني ، في « شرح النخبة » بسنده عن ابن عباس – رضي اللَّه عنهما – أنَّه قال : لمَّا وُلد النَّبي ﷺ ، عقَّ عنه عبد المطلب بكبش ، وسمَّاه محمَّدًا ، فقيل له : يا أبا الحارث ما حملك على أنْ سمَّيته محمَّدًا ، ولم تسمِّه باسم آبائه؟ ، فقال : أردتُ أنْ يحمده اللَّه في السَّماء ، ويحمده النَّاس في الأرض ، فكان كذلك ، وأنكر الحافظ مغلطاي في « تلخيص السِّيرة » ، أنَّ اللَّه تعالى سمَّاه محمَّدًا ، ثُمَّ قال : قالته أمّه ، وقيل : جدّه سمَّاه في سابعه ، انتهى .

قوله : **(وآله)** أي : وعلى آله وقد اختُلف (ق ٩/أ) في آله ﷺ ، على أقوالٍ ، منها : إنَّهم الذين حُرمت عليهم الصَّدقة أعني الزكاة ، وفيهم أقوال : فقيل : هم بنو هاشم ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في روايةٍ عنه ، واختيار ابن القاسم صاحب مالك رضي الله عنه وقيل : بنو هاشم وبنو المطلب ، وهو مذهب الشافعي رضي اللَّه تعالى عنه .

والرواية الأخرى : عن أحمد واختلفوا في أصل (آل) .

فقيل : (أهل) قُلبت الهاء همزة توصُّلاً إلى الألف ثُمَّ الهمزة ألفًا ، واندفع بهذا قول مَنْ قال : ينافي حكمة اللُّغة ، وهي : العدول من

الثَّقيل إلى الخفيف ، مع[١] أنَّه غير وارد ، لثبوت قائله .

وقول الجَعْبَرِيُّ : وهو العدول من الخفيف إلى الثَّقيل ، أراد به بيان المنافي لا بيان الحكمة ، وحكى تصغيره على (أهيل) فدلَّ على أصالة الهاء ، وقيل : (أَوَل) لتصغيره على (أُوَيل) قُلبت الواو ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، قالوا : ولا يُستعمل مفردًا غير مضافٍ إلاَّ في نادر الكلام ، كقوله :

نحنُ آل اللَّه في بَلْدَتِنَا لم نزلْ إلا على عَهْدِ إرَمْ

ولا مضافًا إلى مضمرٍ إلاَّ قليلاً ، كقول عبد المطلب في الفيل وأصحابه

وانصُرْ على آل الصَّليب وعَابِديه اليوم آلَكْ

قال الكمال الشّمني : ولا يُضاف إلاَّ لمن له شرف من أُولي العلم الذكور ، ولا يُضاف إلى النّساء ، ولا إلى البلاد ، فلا يُقال : آل فلانه ، ولا آل مكة . أقول : ويخالفه الأهل في ذلك كلّه ، وأمّا آل فرعون ، فإنّما (ق ٩/ب) قيل : لشرفه عند قومه أو لتصوره بصورة الأشراف ، وتقييده أُولي العلم بالذكور مستغنى عنه لعدم صدق أُولي العلم على أُوْلات العلم ، اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ يعتبر التَّغليب وهو خلاف الظَّاهر ، على أَنَّ التَّقييد المذكور موجب لفساد الحَصْر ، بنحو : (نحن آل اللَّه) كما لا يخفى ، **(والصَّحب)** بفتح الصَّاد ، ويجوز كسرها ، اسم جمع لصاحب بمعنى : الصَّحابي أو جمع له على اختلاف الرأيين .

قال ابن النَّاظم : والصَّحابي : من يروي عن النَّبي ﷺ أو صَحبه ، أو رأى النَّبيَّ ، أو رآه النَّبي ﷺ مِنَ المسلمين ، وإنَّما قلنا : أو رآه النَّبي

---

(١) في س : ثُمَّ .

ﷺ ، ليدخل ابن أم مكتوم ، فإنَّه كان أعمى ، وقال القاضي : الصَّحابي : كلُّ مسلمٍ لقي النَّبي ﷺ ولو لحظة .

ويندرج في الصَّحابي على كلا القولين مَنْ تخللتْ الرِّدة بين صحبته وموته على الإسلام ، وعلى الأوَّل من ثبت له مجرد الرُّوية للنَّبي ﷺ مثل مَنْ كان مع أبيه فأراه النَّبيِّ ﷺ من بُعْد ، وهو معدود من الصَّحابة عند أئمَّة الحديث ، كما ذكره الكمال الشّمني .

وأمّا من تخلَّلت الرِّدَّة بين صحبته وموته على الإسلام ، فهو منهم عند من يقول : الرِّدَّة لا تُحبط العمل إلاَّ بالموت (ق ١٠/أ) على الكفر ، والذي عليه الإمام الأعظم ومالك أنَّ مجرَّد الرِّدَّة محبط[1] للعمل ، فالصَّحابي على قولهما : مَنْ لقي النَّبيَّ ﷺ ، مسلمًا ومات على الإسلام من غير تخلل ردَّة .

وقال الأزهري : هو من اجتمع مؤمنًا بمحمدٍ ﷺ فأخلَّ بقيد الموت على الإسلام ، ولابدَّ منه لإخراج من اجتمع به مؤمنًا ثُمَّ مات كافرًا ، كربيعة بن أميَّة . وما قيَّد به ابن النَّاظم لإدخال ابن أم مكتوم مستغنى عنه بقيد الرِّواية والصُّحبة لأنَّه روى عنه ﷺ وصحبه ، وثبتت روايته عنه في صحيح مسلم وغيره ، ومن ذكر اللقيَّ أدخله به لعدم استلزام الرُّؤية ، ولمَّا كان بيت الآل والصَّحْب عموم من وجه عطف الصُّحْبة على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصَّلاة باقيهم ، قوله : **(ومقرئ القرآن)** أي : على مقرئ القرآن العامل به من التَّابعين وغيرهم ، وحَمْل المقرئ على العامل كحمل أهل القرآن على العاملين منهم في حديث أنس - رضي اللَّه عنه - عن النَّبي ﷺ : **«إنَّ للَّه أهلين من خلقه ، قيل : مَنْ هم يا رسول اللَّه ، قال : هم أهل القرآن ، أهل اللَّه**

(١) في س : تُحبط .

وخاصته » .

قال الجعْبَريُّ : معناه : القارئ العامل ، ولمَّا بقي مِنَ التَّابعين بقيَّة لم تشملهم الصَّلاة ،وهم من لم يكن مقرئًا (ق ١٠/ب) للقرآن ، قال : مع محبِّة ، أي : مع محبِّ محمَّد ﷺ تابعيًّا كان أو غيره ، وأسكن عَيْن (مَعَ) ، لأنَّ إسكانها قبل الحركة لغة رَبيعة .

وجمع بينه ﷺ وبين محبِّه في حكمٍ واحدٍ ، وهو الصَّلاة ، لأنَّ المرْء مع من أحبَّ ، ولحديث البخاريِّ عن أنس بن مالك - رضي اللَّه عنه - قال : « بينما أنا والنَّبي ﷺ خارجان من المسجد فلقينا رجل عند سدَّة المسجد ، فقال : يا رسول اللَّه متى السَّاعة؟ ، قال : ما أعددتَ لها ؟ فكأنَّ الرَّجل استكان ، ثُمَّ قال : يا رسول اللَّه : ما اعددتُ لها كثير صيام ولا صلاة ولا صدقة ، ولكنِّي أحبُّ اللَّه ورسوله ، قال : أنت مع من أحببت »[١] .

وقيل : ضمير (محبِّه) للقرآن أو مُقْرئه اعتبارًا بقرب المرجعين ، وضميرا (آل وصحبه) العائدان إليه ﷺ شاهدا صدق على ما ذكرناه ، فإنْ قلتَ : فهل يصلى على (آل) منفردين عنه ، قلتُ : هذه المسألة على نوعين :

أحدهما : أنْ يُقال : اللَّهمَّ صلِّ على آل محمَّدٍ ، فهذا يجوز ويكون ﷺ داخلاً في آل ، فالإفراد عنه وقع في اللَّفظ لا في المعنى .

الثَّاني : أنْ يفرد واحد منهم بالذِّكر ، فيُقال : اللَّهمَّ صلِّ على عليٍّ أو على حسنٍ أو حسينٍ أو فاطمة أو نحو ذلك .

فاختُلف في ذلك وفي الصَّلاة على غير آله ﷺ من الصَّحابة ومَنْ بعدهم (ق ١١/أ) فكره ذلك مالك - رحمه اللَّه- وهو مذهب أبي

(١) رواه البخاري (٢٦١٥/٦) .

حنيفة - رحمه اللَّه- وقال ابن عباس - رضي اللَّه عنهما- : لا تنبغي الصَّلاة إلاَّ على النَّبي ﷺ ، وهذا مذهب أصحاب الشَّافعي ، ولهم ثلاثة أوجه :

أحدهما : إِنَّه منع تحريم .

والثَّاني : إِنَّه منع كراهة تنزيه .

والثَّالث : مِنْ باب ترك الأوْلى ، وليس : بمكروه .

حكاه النَّووي في «الأذكار» وقال : والصَّحيح الذي عليه الأكثرون ، أنَّه مكروه كراهة تنزيه ، واحتجَّ هؤلاء ، بوجوه :

أحدهما : قول ابن عباس - رضي اللَّه عنهما - وقدم تقدَّم .

الثَّاني : إنَّ الصَّلاة على غير النَّبي وآله ، قد صارت شعار أهل البدع ،وقد نُهينا عن شعارهم ، ذكره النَّووي .

ومعنى ذلك : أنَّ الرَّافضة إذا ذكروا أئمَّتهم يصلُّون عليهم بأسمائهم ، ولا يصلُّون على غيرهم مِمَّن هو خيرٌ منهم ، وأحبُّ إلى الرَّسول ﷺ ، فينبغي أنْ يُخالفوا في هذا الشِّعار .

الثَّالث : ما احتجَّ به مالك - رحمه اللَّه - إِنَّ هذا لم يكن عمل من مضى من الأَئمَّة ، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه .

الرَّابع : إنَّ الصَّلاة صارتْ مخصوصة في لسان الأئمة بالنَّبي ﷺ تذكر مع اسمه .

ولا يسوغ أَنْ يُستعمل ذلك لغيره فكما لا يُقال : محمَّدٌ عزَّ وجلَّ ،ولا سبحانه وتعالى ، فلا يُعطى المخلوق مرتبة الخالق (ق ١١/ب) [فكذا لا يعطى][1] غير النَّبي ﷺ مرتبته ، فيُقال : قال فلان

(١) في س : فكذلك لا ينبغي .

ﷺ ، ذكر ذلك بأسره صاحب «جلاء الأفهام » ، ثُمَّ ذكر الجواب عن قوله ﷺ : « اللَّهمَّ صلِّ على آله أبي أوفى »[١] ، بأنَّ الصَّلاة عليه حقّ له ﷺ يتعيَّن على الأمَّة أداؤه والقيام به ، وأمَّا هو فيخصُّ مَنْ أراد ببعض ذلك الحق ، وهذا كما نقول في شاتمه ومُؤذيه ، إنَّ قتله حقٌّ لرسول اللَّه ﷺ يجب على الأمَّة القيام به واستيفاؤه ، وإنْ كان ﷺ يعفو عنه حين كان يبلغه ، ويقول : «رحم اللَّه موسى قد أوذي بأكثر من هذا ، فصبر» ، وقيل : صلاته عليهم مِنْ خصائصه ، وقيل : لبيان الجواز .

(٤) **وَبَـعـدُ إنَّ هـذِهِ مُـقَـدِّمَـه فِيما عَلَى قارِئِهِ أنْ يَعْلَمَهْ**

ظاهر الواو للاستئناف لا العطف ، لأنَّ **(وبعد)** قائمة مقام **(أمَّا بعد)** التي يُؤتى بها في الخطب والمكاتبات للانتقال من غرضٍ إلى غرض ، ويُستحبُّ الإتيان بها ، فيها اقتداءً بالنَّبي ﷺ .

وقد اختُلف في أوَّل من ابتدأ بها ، فقيل : داود عليه الصلاة والسلام وقيل : غيره .

(وبعد) ظرف زمان يقتضي التَّأخر ، مبنيٌّ على الضمّ لأنَّ قبلاً وبعدًا إذا قُطِعَا عن الإضافة ونُوى [معنى][٢] المضاف إليه بُنيا [على الضمّ][٣] ، ومن اقتصر على ذكر القطع عن الإضافة ، فقد قصَّر ، وعامِلُه ، أقول : مقدَّرًا ، أي : وبعد البسملة (ق ١٢/أ) والحمدلة والصَّلاة .

أقول : إنَّ هذه الأرجوزة مقدّمة ، ولم يعقِّبْ وبعد بالفاء ، وإنْ كان ما قبل بعد مظِنَّة ، أمَّا التي تلزمها الفاء غالبًا إجراء للمظنون مجرى المحقّق .

---

(١) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى .
(٢) سقط من س .
(٣) سقط من س .

في نحو قوله : أمَّا القتال لا قتال لديكم ، مع أنَّ ترك الفاء أوْلى بمقام المظنَّة من مقام المئِنَّة ، وهذه إشارة إلى محسوسٍ إنْ تأخرتْ الخطبة ، وإلاَّ فإِلَى معقول نزل منزلته ، فإنْ قلتَ وأيُّ محسوسٍ ذلك هو النَّقش أو اللَّفظ .

قلتُ : هو النَّقش لمَا تقرَّر مِنْ أنَّ أصل أسماء الإشارة ، أنْ يُشار بها إلى محسوسٍ مُشاهَد ، ولو أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ، نحو : ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾[1] أو إلى محسوسٍ غير مُشاهَد ، أي : غير مُدْرك بالبصر بالفعل ، نحو ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾[2] فلنصيِّره كالمحسوس المُشاهَد ، فإنْ قلتَ : وأي نقشٍ ذلك النَّقش أهو الشَّخصي أو النَّوعي؟ ، قلتُ : هو الشخصي .

وقوله : **(إنَّ هذه مقدِّمة)** من قبيل قولك : إنَّ هذا الإنسان مشيرًا بهذا إلى شخص معيَّن ، لا مِنْ قبيل إنَّ هذا زيد ، إذْ ليست المقدِّمة اسمًا لذلك الجزئي بعينه ، وإلاَّ لم تطلق على غيره ، أو هو النَّوعي إذْ ليس المراد تسميته ذلكم الشَّخص بالمقدِّمة .

وإنَّما المراد تسمية نوعه الذي يتصور التعدّد فيه ، وأمَّا ما ارتضاه الجلال الدَّواني في بعض تعاليقه : من أنَّ الإشارة في أمثال ذلك إلى المرتَّب الحاضر (ق ١٢/ب) في الذِّهن سواء كان وضع الديباجة قبل التَّصنيف أو بعده ، فقد ناقشه [عنه][3] شيخ شيخنا الخطيب أبو الفضل الكازروني في شرح « إرشاد » القاضي شهاب الدِّين الهندي ، وأثبت أنَّ الإشارة إلى النَّقش النَّوعي كما ذكرنا ،ولقائل أنْ يُورد عليه أنَّه لا حضور لهذا الكلي في الخارج ، فكيف يُشار إليه ، وله أنْ

---

(١) سورة الشورى : [١٠] .
(٢) سورة مريم : [٦٣] .
(٣) سقط من : ص .

يُجيب بأنَّه ينزل منزلة الموجود [في الخارج لأنهم كثيرًا ما ينزلون المعدوم منزلة الموجود][١] ، **(والمقدمة)** بكسر الدَّال ، من قدَّم اللازم ، بمعنى تقدَّم ، كبيَّن بمعنى تبيَّن ، ومنهما : ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٢] ، و﴿إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[٣] ، بكسر الياء في قراءة ابن كثير وشعبة ، وبفتحها على قلة مَنْ قدَّم المتعدِّي ، فإنْ قلتَ : هم يقولون : مقدِّمة العلم لِمَا يتوقف عليه مسائلة ، ومقدِّمة الكتاب لطائفةٍ من كلامه .

قدّمتُ أمام المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاع بها فيه ، فماذا أراد المصنِّف بالمقدِّمة هاهنا ؟

قلتُ : لم يردْ واحدًا منهما :

أمَّا الأوَّل : فظاهر .

وأمَّا الثَّاني : فلأنَّ هذه إشارة إلى الأرجوزة ، كما نبَّه عليه ابن النَّاظم ، بقوله : أي : أنَّ هذه الأرجوزة طائفة في علم التجويد ، لا إلى طائفة منها ، وإنَّما أراد طائفة مستقلة من الكلام في علم قُدِّمتْ على معظمه تسهيلاً على المبتدئ .

قوله : **(فيما على القارئ أن يعلمه)** أي : في الذي يجب على كلِّ قارِيءٍ من قرأ القرآن تعلُّمه ، قاله ابن النَّاظم ، والوجوب مستفادٌ من على (ق ١٣/أ) لا مقدَّر ، كما توَهَّم لتصريحهم بأنَّها قد يُراد بها الوجوب .

فإنْ قلتَ : (إن) مع الفعل المضارع بمعنى المصدر ، فإن يعلمه

(١) سقط من ص.
(٢) سورة الحجرات : [١] .
(٣) سورة النساء : [١٩] .

بمعنى تعليمه إياه ، أي : تعليم الغير القارئ إياه ، ويلزم على هذا أنْ يجب على القارئ فعل غيره ، وهذا لا معنى له إذْ لا يجب على أحدٍ فعل غيره .

قلتُ : ذكر التَّعليم وأراد التَّعلُّم مجازًا على طريق ذكر السبب وإرادة المُسبَّب ، وفي بعض النُّسخ (فيما على قارئه أنْ يعلمه) أي : فيما على قارئ القرآن علمه ممَّا يعتبر في تجويده .

إذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أنْ يَعْلَمُوا (٥)

مَخَارِجَ الحُروفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بأَفْصَحِ اللُّغَاتِ (٦)

إذْ تعليل للواجب المفهوم من (على) ، وأراد (بالواجب) الواجب صناعة بمعنى ما لا بدَّ منه مطلقًا سواءً لم يُؤْثم تاركه أو أثم بإنْ أَوْهَم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الإِعراب ، وأعاد ضمير (عليهم) إلى القارئ ، لأنَّ للامِهِ الاستغراقية في معنى كلِّ قارئ ، ومثله في العموم قارئه عند من يجعل المفرد المضاف للعموم .

وتسامح الأزهري كابن النَّاظم في جعله عائدًا إلى كلِّ المقدَّر في قوله (فيما على قارئه أن يعلمه) ، و**(محتَّم)** أي : موجب تأكيد وتقرير لقوله **(واجب)** ، وقوله : **(قبل الشروع)** أي : في قراءة القرآن ظرف لواجب ، وكذا **(أَوَّلًا)** أو هو ظرف لمقدَّر فسَّره (ق ١٣/ب) المذكور ، والمراد أَنْ يعلموا (أَوَّلاً) لا للمذكور ، لئلا يلزم عمل ما بعد أنَّ فيما قبلها ، وهو غير جائزٍ (فأَوَّلاً) تأكيد لِمَا قبله على الأوَّل دون الثَّاني .

و**(مخارج الحروف)** منصوب **(بيعلموا)** ، **(والصِّفات)** عطف عليه .

والمخارج : جمع مخرج ، اسمٌ لموضع الخروج ، وهو عبارةُ عن الحيِّز المولِّد للحرف .

والحروف : جمع حروف ،وهو صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ محقَّق أو

مقدَّر . ويختصُّ بالإنسان وضعًا ، والحركة عرض يحلّه ،والمراد : حروف الهجاء التِّسعة والعشرون [المشهورة][(١)] التي يجمعها مع تكرار بعضها ، قول القائل :

صف خلق حور كمثل الشمس إذ بزغت يحظى الضجيع بها شنبًا معطارًا

والصَّوتُ : هواءٌ ممتزج[(٢)] بتصادم جسمين ، كما ذكره الجَعْبَريُّ في « شرح الشَّاطبية » ، وجزم به ابن النَّاظم ، وفي « حاشية شرح العقائد النَّسفية » لشيخ الإسلام كمال الدِّين ابن أبي شريف :

« إنَّ مُطْلَق الصَّوت عندنا : كيفية تحدث بمحض خلق اللّه تعالى من غير تأثير لتموُّج الهواء والقلْع والقرْع خلافًا للحكماء في زعمهم أنّه كيفيَّة في الهواء بسبب التَّموج المعلول للقرْع الذي هو إمساس بعنف ، أو القلع : الذي هو انفصال بعنف ، بشرط مقاومة المقروع للقارع ، والمقلوع للقالع فعلى كلا المذهبين لا يكون الصَّوت هواء أصلاً » .

وقول القسطلاني في « لطائف (ق ١٤/أ) الإشارات » ، أنَّ الصَّوت : هو الحاصل من دفع الرئة للهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموَّج فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت مِنْ قرْع الهواء المندفع من الرِّئة إشارة إلى تعريف الصَّوت الخارج من الفم على رأي الحكماء لا مطلق الصَّوت قال - رحمه اللّه - : والذي عليه أهل الحق أَنَّ الصَّوت يحدث بمحض خلق اللّه تعالى من غير [تأثير][(٣)] لتموج الهواء ، والقرْع كسائر الحوادث ، وكذا المراد الصِّفات المشهورة وقَدْرِها سبع عشرة على ما يأتي **(وليلفظوا بأفصح اللغات)** تعليلٌ للوجوب على معنى ليحسُن تلفُّظهم بأفصح اللّغات ، وهي لغة

---

(١) سقط من : ص .

(٢) في س : متموج .

(٣) سقط من : ص .

العرب ، قيل : وأَوَّل مَنْ تكلَّم بالعربية إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السَّلام إلهامًا من اللَّه تعالى .

وفي شرح ابن النَّاظم ، أنَّها لغة العرب التي نزل القرآن بها ، ولغة نبينا محمد ﷺ ، ولغة أهل الجنَّة في الجنَّة ، لقوله ﷺ : « أحبُّ العربَ لثلاث : لأنِّي عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجَّنة في الجنة عربي » ، انتهى .

وفي « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، حديثان آخران ، ولكن بغير هذا اللَّفظ .

أمَّا الأوَّل : فمن حديث ابن عباس - رضي اللَّه عنهما - قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « أحبُّ العرب لثلاث ، لأنِّي عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنَّة عربي »[١] .

وأمَّا الثَّاني : فمن حديث أبي هريرة - رضي اللَّه عنه - (ق ١٤/ب) قال رسول اللَّه ﷺ : « أنا عربيٌّ ، والقرآن عربيٌّ ، وكلام الجنَّة عربيٌّ »[٢] .

قال السَّخاوي : وهو مع ضعفه أيضًا ، أصحُّ من حديث ابن عباس . وفي بعض النُّسخ : (لينطقوا بأفصح اللغات) ، والأَوْلى رواية ابن النَّاظم .

واللُّغات : جمع لغة ،وهي الألفاظ الموضوعة .

وقال صاحب القاموس : أصواتٌ يُعبَّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم .

مُحرِّري التَّجْويدِ والمَواقِفِ وَما الذِي رُسِمَ في المَصَاحِفِ (٧)

---

(١) رواه الحاكم (٤/٨٧) ، قال أبو حاتم في « العلل » (٢٦٤١) : حديث كذب ، وقال الألباني - رحمه الله - في ضعيف الجامع (١٨٣) : موضوع .

(٢) قال الألباني - رحمه الله - في السلسلة الضعيفة (١/٢٩٨) : موضوع .

أي : واجبٌ أَنْ يعلموا ما ذُكر حال كونهم مُتْقِني تجويد القرآن ، ومحال الوقف ومحال الابتداء ، والمكتوب في المصاحف العثمانية ممَّا يأتي .

ولابدَّ من اعتبار هذه الحالة مقدَّرة ، نحو : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[1] ، واعتبار معنى الإرادة فيها كاعتباره ، في نحو : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[2] ، لأنَّهم في حال اتقانهم كتلك الأمور لا يفتقرون إلى العلم بما ذكر ، وإنَّما يفتقرون إليه حال إرادتهم وتقديرهم إتقانها .

والتَّجويد (لغةً) : التَّحسين .

واصطلاحًا : إعطاء الحروف حقَّها مِنْ مخرجها وصفاتها .

لا تلاوة القرآن بذلك كما قيل ، وطريقه الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطرق الأداء بعد معرفة ما يحتاج القارئ إلى معرفته من مخارج الحروف وصفاتها ، والوقف والابتداء ، وغيرها ممَّا سيجئ ، وإنَّما قلنا : ومحال الابتداء ، ومحال الابتداء حَمْلاً لكلامه على (ق ١٥/أ) على حذف معطوف وعاطف تقديرهما والمبَادئ ، نحو : ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[3] أي : والبرد .

والمصاحف العثمانية ، هي التي كتبها عثمان – رضي اللَّه عنه – أعني : أمر بكتابتها وذلك أنَّه لَمَّا أُصيب المسلمون باليمامة ، فزع أبو بكر – رضي اللَّه عنه – وخاف أَنْ يهلك من أهل القرآن طائفة ، فأقبل النَّاس بما كان معهم وعندهم حتى جُمع على أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أَوَّل مَنْ جمع القرآن في الصُّحف ، ولمَّا تُوفي – رضي

---

(١) سورة النمل : [١٩] .

(٢) سورة النحل : [٩٨] .

(٣) سورة النحل : [٨١] .

اللَّه عنه - وقام بالأمر بعده عمر بن الخطاب ، ثُمَّ عثمان بن عفان - رضي اللَّه تعالى عنهما - أُشير على عثمان - رضي اللَّه تعالى عنه - بجمعه في المصحف ، وذلك أنَّ حذيفة بن اليمان قدِم على عثمان - رضي اللَّه تعالى عنه - وكان يُغازي أهل الشَّام في فتح أرمينية وأذربيجان ، وهو بفتح الهمزة والذَّال المعجمة وسكون الرَّاء وكسر الموحَّدة بعدها تحتيَّة ساكنة ، ثُمَّ جيم مخفَّفة آخره نُون ، مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان رضي اللَّه عنه : « أدرِك هذه الأمَّة قبل أنْ يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنَّصارى » ، فأرسل عثمان - رضي اللَّه عنه - إلى حفصة أَنْ أرسلي إلينا بالصُّحف نَنسخها في المصاحف ، ثُمَّ نردَّها إليكِ ، فأرسلتْ بها حفصة إليه ، فأمر زيد (ق ١٥/ب) بن ثابت وعبد الله ابن الزُّبير وسعيد بن العاص وعبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان - رضي اللَّه عنه- للرَّهط[١] القرشيين الثَّلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيءٍ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنَّما نزل [القرآن][٢] بلسانهم ففعلوا حتى إذا نسخوا الصُّحف في المصاحف ، ردَّ عثمان الصُّحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كلِّ أُفقٍ بمصحفٍ ممَّا نسخوا .

والفرق بين الصُّحف والمصاحف :

أنَّ الصُّحف : هي[٣] الأوراق المجرَّدة التي جُمع فيها القرآن في عهد أبي بكر - رضي اللَّه عنه - وكانت سورًا مفرَّقة ، كلُّ سورةٍ مرتبةٍ بآياتها

---

(١) الرهط : الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة ، أو ما دون العشرة .
انظر : « مختار الصحاح » (١٠٩/١) .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من ص .

على حِدَه ، ولكنْ لم يُرتِّب بعضها إثر بعض ، فلمَّا نُسخت ورتِّب بعضها إِثر بعض ، صارت مصحفًا .

فإنْ قلتَ : وهل كان تأليفهم لآيات السُّور بالاجتهاد أو بالتوقيف ؟

قلتُ : ذكر القسطلاني في « لطائف الإشارات » ما رواه أبو[1] داود من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه قال : أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة « براءة » فقال : أشهد أنّي سمعتهما من رسول اللّه ﷺ ووعيتهما ، فقال عمر : وأنا أشهد لقد سمعتهما ، ثُمَّ قال : لو كان ثلاث آيات لجعلتها سورة على حِده ، فانظر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها ، ثُمَّ ذكر أنَّ ظاهر هذا أنَّهم كانوا يؤلفون آيات (ق ١٦/أ) السّور باجتهادهم ، وسائر الأخبار تدلُّ على أنَّهم لم يفعلوا [شيئًا من][2] ذلك إلاّ بتوقيف .

(٨) **مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا ... وَتاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا**

مِنْ بيان للذي رُسم ، لا لِمَا لأنَّها زائدة ، ويجوز أَنْ تكون استفهامية ، والجملة عطف على مفعول (يعلموا) ولو مفردًا . ويكون (يعلموا) معلقًا عنها على رأي مَنْ يجوِّز تعليق الفعل القلبي ، وإن تعدَّى إلى واحدٍ .

« وهاء » في (بها) الأُولى : ضمير يعود إلى المصاحف ، و« الباء » بمعنى : في .

وفي (بها) الثَّانية : اسم للحرف المخصوص ،وهو ممدود قُصِرَ للوزن .

أي : من كلِّ مقطوعٍ في المصاحف ، ومن كلّ تاء تأنيث لم تُكتبْ

(١) في س : أبي .
(٢) سقط من : ص .

بهاء مربوطة ، بل بتاءٍ مجرورة .

وفي البيت من محسّنات اللّفظ ، (الجناس) : وهو تشابه اللّفظين في التّلفّظ .

ومن محسّنات المعنى ، (الطباق) : وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة .

[باب : مخارج الحروف]

(٩) مَـخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَـى الَّذِي يَـخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

يريد أنَّ مخارج الحروف الأُصول التي عدَّدها تسعة وعشرون حرفًا ، سبعة عشر مخرجًا ، وقال سِيْبَوَيْه : ستَّة عشر ، بإسقاط الجوف .

وقال المُبَرِّد : أربعة عشر بإسقاطه ، وجعل مخرج النُّون واللام والرَّاء مخرجًا واحدًا .

والحق الذي عليه الجمهور ، وهو مذهب الخليل ، أنَّها **(سبعة عشر)** .

وإليه أشار بقوله : **(على الذي يختاره من اختبر)** أي : على القول : (ق ١٦/ب) الذي يختاره مِنَّا مِنْ بين الأقوال مَنْ سبق اختياره للحروف أو على القول الذي اختاره من اختبر ، كالخليل .

وإلى هذا المعنى جنح ابن النَّاظم وغيره ، والمعنى الأَوَّل غنيٌّ عن تأويل المضارع بالماضي ، ثُمَّ المخارج منحصرة فيما ذُكر تقريبًا لا تحقيقًا ، لأنَّ التَّحقيق : أنُّ لكلِّ حرفٍ مخرجًا مخالفًا لمخرج الآخر وإلاَّ كان إياه .

ويحصر أنواعها : الحَلْق واللِّسان والشَّفة ، وزاد جماعة منهم النَّاظم : الجَوْف والخيشوم ، وتنقسم إلى فصيحٍ وغير فصيحٍ .

والوارد مِنَ الأَوَّل في القرآن :

١ - الألف الممالة . ٢ - الهمزة المسهَّلة بين وبين . ٣ - والصَّاد « كالزَّاي » ، وزاد القاضيُّ :

١ - اللاَّم المفخمة . ٢ - والنُّون المخفاه .

وهو وَهْمٌ إذ ليس منهما شائبة حرف آخر ، ولم يقعا بين مخرجين

غاية الأمر ، أنَّ « الام » لام مغلَّظة ، و« النُّون » نون مخفاة مخرجها الخيشوم على ما يأتي ، وكونها ذات مخرجين في حالتين مختلفتين ، أي : حالة إخفائها وعدمه غير كونها خارجة ممَّا بين مخرجين في حالةٍ واحدةٍ ، فلا تكون مِنْ الفرعيَّة أصلاً .

وإذا أردتَ معرفة مخرج الحرف بعد لفظك به صحيح ، فسَكِّنْه وأَدْخِل عليه همزة وصل ، وأصغِ إليه فحيث انقطع الصَّوت كان مخرجه (ق ١٧/أ) .

فَأَلِفُ الجَوْفِ وَأُخْتَاهَا وَهِي   حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي (١٠)

يشير إلى أنَّ الجوف مخرج **(لحروف المدّ)** : وهي الألف والواو والياء السَّاكنتان المجانس لهما ما قبلهما بأنَّ انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء ، ولأصالة الألف في المدِّ والخروج من مخرج[١] الجوف مِنْ جهةِ أنَّها لا تكون إلاَّ ساكنة ، ولا يكون ما قبلها إلاَّ مُجَانسًا بخلاف أُخْتيها أضافهما إليها ، في قوله : **(وأختاها)** أي : ومشابهتاها في مخرج الجوف .

وتُسمَّى حروف المدِّ واللِّين ، لأنَّها تخرج بامتدادٍ ولينٍ من غير كُلْفَة على اللِّسان لاتساع مخرجها ، فإنَّ المخرج إذا اتسع انتشر الصَّوت فيه وامتدَّ وَلاَن ،وإذا ضاق انضغط فيه الصَّوت وصلُب .

واقتصر المصنِّف على ذِكر المدِّ لاستلزام وجوده ، وجود اللِّين من غير عكسٍ ، وتُنسب إلى الجَوْف ، فيُقال : « ألف » الجَوْف ، كما قال المصنِّف « وواوه » و« ياؤه » لأنَّ مخرجها كما ذكرنا ، لا لأنَّه آخرُ انقطاع مخرجها كما قيل ، ووقع في بعض النُّسخ (للجوف ألف) وفيه

(١) سقط من : ص .

نظر ، لأنَّ فيه زحافًا[١] غير مسموعٍ في « بحر الرجز »[٢] ، والمراد بالجوف (ق ١٧/ب) جوف الفَمِ ، كما قال القاضي : وجزم به المصنِّف في « تمهيده » وهو خلاؤه وعبَّر عنه الجَعبريُّ ، بجوِّ الفَم ، فقال : « الواو والياء » المدِّيتان ، و« الألف » عند الخليل والمحققين مِنْ جوِّ الفَم ، [أي][٣] من خلائه أو جَوْف الحلْق والفم ، كما قال الأزهري ويؤكده جزم الجعْبريّ[٤] ثانيًا ، بأنَّ مخرجها مِنْ جَوِّ الحلْق والفم .

والجَوُّ في (أصل اللُّغة) : ما بين السَّماء والأرض ، فأُطلق على الخلاء المذكور مجازًا .

وقوله : (للهواء تنتهي) ، معناه : أنَّها تنتهي بانتهاء الهواء ، وهو الصَّوتُ على رأيٍ ، أو عند انتهائه ، فيكون إشارة إلى أنَّها ليس لها حيِّز محقق ، وأنَّها شبيهة بالصَّوت المجرَّد ، و« اللَّام » على الأوَّل للتعليل ، وعلى الثَّاني ، بمعنى : عند ، على رأي مَنْ أجاز مجيئها بمعناها والانتهاء على التَّقديرين مضاف إلى الهواء تقديرًا .

فإنْ قلتَ : فبماذا يتميَّز عن الصَّوت ، قلتُ : ذكر الجَعْبريُّ ، أنَّها بالصَّوت أشبه وميَّزها عند تصعُّد « الألف » وتسفُّل « الياء » واعتراض « الواو » ثُمَّ انتفاء الحيِّز المحقَّق « للألف » لازم لها للزومها المدّ ، وأمَّا (**أختاها**) فإنَّهما إذا فارقتاها فيه ، بأنْ تحركتا أو سكنتا (ق ١٨/أ) ولم يُجانسهما ما قبلهما صار لهما حَيِّز محقَّق ، ومِنْ ثَمَّ كان لهما

---

(١) (زحف) الشيء : جره جرًا ضعيفًا . انظر : « لسان العرب » (١٣١/٩) .

(٢) وهو سابع بحور الشعر ، وأجزاؤه تتكون من ست تفعلات ، (مستفعلن) ، لشطر كلِّ بيتٍ منها ثلاثة تفعيلات .

(٣) سقط من س .

(٤) في س : الأزهري .

مخرجان وكلُّ حرفٍ مساوٍ لمخرجه إلاَّ هي ، أعني حروف المدّ ، فإنَّها دونه ومن ثمَّ قبلت زيادة المدّ .

واعْلَمْ : أنَّ كلَّ مقدارٍ له نهايتان أيتهما فرضت **أَوَّلَهُ** كان مقابلها آخِرَه ،ولمَّا كان وضع الإنسان على الانتصاب كان رأسه أَوَّلَهُ ورجلاه آخِرَهُ ،ومِنْ ثم كان أوّل المخارج على رأي المصنف : الخيشوم ، لأنّه أعلاها .

وثانيها : الشّفتان ،وأوّلهما ما يلي البشرة وآخرها ما يلي الأسنان .

وثالثها : اللّسان ، وأوّله ما يلي الأسنان ، وآخِرهُ ما يلي الحلْق .

وهو رابعها : وأوّله ما يلي اللّسان وآخِره ما يلي الصَّدر .

وخامسُها : جَوْف الحلْق والفم ، وأوّله أوّل الشّفتين وآخِرهُ آخِرُ الحلْق ، وإنّما اعتبرناه متأخرًا عن الثّلاثة التي قبله وإنْ كان يَعمُّها لأنّها أحْيَاز[1] محقّقة ، فإذا اعتبرتَ أولاً تعيَّنَ تأخيره لأنّه حَيِّز غير محقّق ولو كان وضعه على التنكيس لانعكس الأمر في الأربعة الأولى .

ولمَّا كان مادة الصَّوت الهواء الخارج مِنْ داخل على رأي ، كان أوّله آخر الحلْق وآخره أوّل الشّفتين فرتَّب النّاظم كالجمهور (ق ١٨/ب) الحروف ما عدا حروف المدّ باعتبار الصَّوت ، وقدَّم حروف المدّ على حروف الحلْق واللّسان والشّفتين لعموم مخرجها وكونه بالنسبة إلى المخارج الآتية بمنزلة الكلّ ،وكون الكلّ مِنْ حيث هو كلٌّ أشرف من الجزء .

فيستدعي التّقديم في البيان ، وإنْ كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أنَّ حيِّزها مقدَّر ، وما حيِّزه مقدَّر فهو حقيقيٌّ بالتأخير .

---

(١) أحْيَاز : جمع حيِّز ، وهو المخرج .

ورتَّب تسمية المخارج باعتبار وضعها حيث جعل الأبْعَد ما يلي الصَّدر ، والأقْرب مقابله ، فقال :

(١١) ثُمَّ لِأقْصىٰ الحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... ومِـن وَسْـطِـهِ فَـعَـيْنٌ حـاءُ

(١٢) أَدْناهُ غَـيْـنٌ خَاؤُهَـا وَالْـقَـافُ ... أَقْصىٰ اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الكافُ

(١٣) أَسْفَلُ وَالوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا ... والـضَّـادُ مِـنْ حـافَـتِـهِ إِذْ وَلِـيَا

(١٤) لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْناها ... والـلَّامُ أَدْنـاهَـا لِـمُـنْـتَـهـاهَـا

اعْلَمْ : إنَّ في الحلْق ثلاثة مخارج لستَّة أحرف فلأقصاه ، أي : أبعدها ممَّا يلي الصَّدر « الهمزة » و« الهاء » ، ومنهم من ضمَّ الألف إليهما وجعل بعدهما كالشَّاطبي ، ومنهم مَنْ جعلها بينهما كالسكاكي في قسم الصَّرف من « المفتاح » ، حيث قال : أقصى الحلْق « للهمزة » و« الألف » و« الهاء » ، أي : مختصٌّ بها اختصاص المحل بالحال على عكس قول المصنِّف : **(ثُمَّ لأقصى الحلْق « همزٌ هاء »)** .

ثُمَّ صوَّر شكلاً وصوَّرها فيه على هذا التَّرتيب ، ويُنسب القول بأنَّها بعدهما إلى سِيْبَوَيْه ، قيل : (ق ١٩/أ) ومعنى جعله إياها من مخرج الهمزة أنَّ مبدأها مبدأ الحلْق ، ثُمَّ تمتدُّ وتمرُّ على الكلِّ وَلِوَسَطه « العَيْن » و« الحاء » المهملتان ، وإليه أشار بقوله : **(ثُمَّ لوسْطه فعين حاء)** ، وأسكن سِيْن (وسط) وإنْ لم يكن يصلح في موضعه بيَّن على اللُّغة الضعيفة وارتكبها رعاية للوزن ، و« الفاء » فيه زائدةٌ ، و« الحاء » معطوفةٌ على « العيْن » بواوٍ حُذفتْ ، و**(لأدناه)** أي : أقربه وهو أوَّله « الغَيْن والخاء » المعجمتان ؛ وإليه أشار بقوله : **(وأدناه غينٌ خاؤها)** أي : مخرج « غيْن » و« خاؤها » والمهملتان على ترتيبهما المذكور خلافًا لِشُرَيح في تقديمه « الحاء » وكذا المعجمتان خلافًا لمكيّ في تقديمه « الخاء » وأضاف « الخاء » إلى « الغيْن »

لمشاركتها لها في صفاتها إلاَّ في الجهر فإنَّها مهموسة و« الغَيْن » مجهورةٌ ، كما سيأتي .

وفي اللِّسان عشرة مخارج لثمانية عشر حرفًا :

فمخرج « القاف » أقصى اللِّسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، وإليه أشار بقوله **(والقاف أقصى اللِّسان فوق)** أي : وما فوقه ومخرج « الكاف » وما يليها[1] ، أعني : ما يلي الأقصى وما فوقه ، وإليه أشار بقوله (**ثُمَّ الكاف * أسفل**) ، أي : ثُمَّ مخرج « الكاف » أسفل من مخرج «القاف » ، ويفهم من بعض الشروح أنَّ المراد أن مخرج « القاف » أقصى اللِّسان **(فوق)** ، أي : وما فوقه من الحنك الأعلى ، ومخرج « الكاف » أقصى اللِّسان أسفل مع انضمام ذلك أيضًا (ق ١٩/ب) ويلزم منه التكلّف في عبارة المصنِّف ، والإخلال بذكر ما يُحاذي من الحنك الأعلى ، والإشارة إليه بخلاف ما إذا جعلناه مرادًا من كلمة « فوق » ،ويُسمَّى الحرفان : لهويِّين ، لأنَّهما يخرجان من أقصى اللِّسان وما يليه عند اللُّهاة : وهي اللَّحمة المشرفة على الحَلْق ، والجمع لُهي ولهوات ولهيات .

ومخرج الجيم والشِّين المعجمة و« الياء » المثنَّاة تحت ، بهذا التَّرتيب وسط اللِّسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى ، ومنهم مَنْ قَدَّم « الشِّين » على « الجيم » كمكيٍّ ، وتُسمَّى الثلاثة : شَجْريَّة ، قيل : لخروجها من شَجْر الفم ، وهو منفتح ما بين اللَّحيين ، وأسكن المصنف سِيْن (وسط) لِمَا مرَّ ، وحذف تنوين « جيم » للضرورة على حدِّ :

فالفيتُه غيرَ مُستَعتب ولا ذاكِر اللَّـهَ إلَّا قَليلًا

---

(١) في س : ما بينهما .

أي : ولا ذاكر اللّه إلاَّ قليلاً ، وقَصَرَ (يا) لها أو التوقف .

ومخرج « الضَّاد » مِنَ اللِّسان ، خاصةً حافتُه ، فإِنَّها تخرج من أقصى حافته ، مستطيلة إلى قريبٍ من رأسه ، وهو آخر مخرج « اللاَّم » وللِّسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي ، وهما جانباه ، وموضعهما[1] من الأسنان [و][2] الأضراس العُليا ، فيكون مخرجهما باعتبار اللِّسان والأسنان بين الأضراس وأقصى حافة اللِّسان إلى قريبٍ من رأسه ، وليس المراد بأقصى حافته ما هو في مقابلة أقصاه وما يليه ، لأنَّهم ذكروا (ق٢٠/أ) الضَّاد متأخرة عن « القاف » ، و« الكاف » لكون مخرجها متأخرًا عن مخرجهما تمام تأخُرٍ ، وعن « الجيم » و« الشِّين » و« الياء » أيضًا لكون مخرجهما متأخرًا عن مخرجهن تأخرًا ما ، إذْ هو من حافة اللِّسان مقابل لمخرج الثَّلاثة ، ولكن أقرب إلى مقدَّم الفَمِ بقليل ، ومنهم من عبَّر عن الأقصى بالأَوَّل ، كإِبن الحاجب ، فاعَتبر الصَّوت الخارج ، لا وضع المخارج ، فعلى مقتضى تعبيره ، يُقال : « الضَّاد » مستطيلة إلى أَوَّل مخرجِ « اللاَّم » ولَمَّا كانت حافة اللِّسان غير مستقلة بخروج « الضَّاد » ، بل لا بدَّ من انضام الأضراس ، قيَّد المصنِّف بقوله : **(إذْ وليا الاضراس)** ، والولي القُرب والدُّنو ، و« ألف » (وليا) للإطلاق ، ولضراس أصله : الأضراس ، حُذفتْ همزته الثَّانية ، بعد نقل فتحتها إلى «اللاَّم » ،والاستغناء بها عن همزة الوصل ، والرِّواية فيه النَّصب على أنَّه مفعول (وَلي) ، والفاعل مستتر عائدًا إلى اللِّسان ، كما أوْمأ ابن النَّاظم حيث قال : «والضَّاد» مخرجها من

---

(١) في س : وموضعها .

(٢) هذه الـ « و » ليست في الأصل ، وأثبتها ليستقيم السياق .

حافتي اللِّسان وما يليه [اللسان][1] من الأضراس ، أي : وما يليه اللِّسان منها أَوْ إلى حافته ، كما هو الملائم لعبارة الجمهور حيث اعتبروا الولي ، بين الأضراس والحافة ، لا بين الأضراس واللِّسان ، وتذكير الضمير إمَّا لأنَّ الحافة بمعنى : الجانب ، أو لأنَّها أُضيفتْ إلى مذكر ، فاكتسبتْ منه التَّذكير على عكس قُطعتْ بعض أنامله (ق ٢٠/ ب) ولو رُفع على أنَّه فاعل ، والمراد إذْ وليها الأضراس للحافة دون العكس ، لعبارتهم أقوى ، لأنَّهم اعتبروا أيضًا وَلْيَ الأضراس للحافة دون العكس ، وقوله **(من أيسر أو يمناها)** إشارة إلى أنَّ « الضَّاد » تخرج من الجانب الأيسر ، وهو أكثر وأيسر[2] ، وهو قليلٌ وعَسِر ، وضمير (يمناها) للحافة ، وتأنيث اليمنى باعتبار النَّاحية ، وقيل : الضَّمير للأضراس ، ومنهم من يخرجها منهما ، وهو أقل وأَعْسَر ، قيل : وكان عمر – رضي الله تعالى عنه – يخرجها منهما ، وبالجملة هي أصعب الحروف وأشدّها على اللِّسان ، ولهذا قال ﷺ : **« أنا أفصح من نطق بالضَّاد بيْدَ أنِّي من قريش »**[3] فخصَّها بالذِّكر لعُسْرها على غير العرب ، وأراد أنا أفصح العرب الذين ينطقون بالضَّاد ، وذكر الجاربردي أنَّه لا « ضاد » إلاَّ في اللُّغة العربية وذكر مكيٌّ : أنَّ العرب انفردتْ بكثرة استعمالها ، وهي قليلةٌ في لغات بعض العجم ، ولا توجد البتَّة في لغات كثيرٍ منهم ، فيمكن أَنْ يكون تخصيصها بالذِّكر لذلك أيضًا ، ويُؤكده ما نقله النَّاظم في« التَّمهيد » عن الأصمعي ، بعد أنْ ذكر أنَّها للعرب خاصةً أنَّه قال : ليس في الرُّوميَّة ولا في الفارسية (ثاء) ، كذا ستَّة أحرف انفردتْ بكثرة استعمالها

(١) سقط من : ص .

(٢) سقط من : ص .

(٣) قال الإمام ابن كثير في « تفسيره » (٣١/١) : لا أصل له ، وقال الحافظ السيوطي في « المصنوع » (٤٠) : لا أعلم من أخرجه ولا إسناده .

العرب (ق ٢١/أ) وهي قليلةٌ في لغات العجم ، ولا توجد في لغاتٍ كثيرةٍ منهم ، وهي « الضَّاد » مع أخواتٍ لها ، وقوله ﷺ : « بَيْدَ أنِّي من قريش » من باب تأكيد المدح بما يُشبه الذّم ،لأنَّ (بَيْدَ) بمعنى : غير ، وَقَيْد بالميم لغةٌ فيها ، ذكرها الجوهري ، وساق عليها حديث : « أنا أفصح العرب بَيْدَ أنِّي من قريش » ، ونشأتُ في بني سعد ابن بكر ، وقيل : (بيْدَ) بمعنى : من أجل ، والمعنى[1] : مِنْ أجل أنِّي من قريش الَّذين هم أفصح من نطق بها ، فأنا أفصح العرب ، وظاهر الحديث مشكل على هذا ، إذ المفهوم منه أنَّه من قريش الَّذين هم أفصح العرب ، وذا لا يلزم منه أَنْ يكون أفصح العرب ، بل مِنْ أفصحهم ، وبعضهم ساق الحديث مقتصرًا على قوله : « أنا أفصح من نطق بالضَّاد » فنقله عنه صاحب « لطائف الإشارات » كذلك ، ثُمَ نقله عن الحافظ ابن كثير ، أنَّه حديث لا أصل له .

ومخرج اللاَّم ما دون أوَّل حافة اللِّسان إلى منتهى طرفه وما يُحاذي ذلك من الحنك الأعلى ، فُوَيق الضَّاحك والنَّاب والرَّباعيَّة والثَّنيَّة وكذا في « المفصَّل » وبه تُشَكِّل عبارة النَّاظم لاقتضائها كون أدنى الحافة ، وهو أَوْلها أحد طرفي المخرج مع أنَّه بينهما ، وامتداد المخرج إلى منتهى الحافة ممَّا يلي الحلق (ق ٢١/ب) مع أنَّ امتداده ممَّا دون أَدْنى الحافة ، ثُمَّ إلى منتهى طرف اللِّسان ممَّا يلي الأسنان ، اللَّهم إلاَّ أنْ تجعل إضافة المنتهى مرادًا به منتهى الطَّرف إلى الحافة التَّالية له لأدْنى ملابسه ، فيكون الإشكال الثَّاني مندفعًا خاصةً ، وقال القاضي في تفسير عبارة النَّاظم : أي : « واللاَّم » مخرجها مِنْ أَوَّل حافة اللِّسان مع ما يليها من الحنك الأعلى إلى آخرها ، فاعتبر ما يلي الحافة من

---

(١) في س : أي .

الحنك الأعلى إلى ما يقرب منها مع المحاذاة منه ، مع أنَّ المعتبر ما كان محاذيًا لِمَا دون الأَوَّل إلى منتهى الطرف على ما عرفتْ .

واعْلَمْ : أنَّ الثَّنايا ، هي الأسنان المتقدِّمة اثنان فوق واثنان تحت ، جمعُ ثنيَّة ، والرَّباعيَّات : بفتح «الراء» وتخفيف « الياء » ، الأربع خلفها والأنياب أربعة أخرى خلف الرَّباعيَّات ، ثُمَّ الأضراس ، وهي عشرون ضرسًا من كلِّ جانب عشرة ، منها الضَّواحك أربعة من الجانبين ، ثُمَّ الطَّواحن ، وقيل : الطَّواحن « بالياء » ، اثنا عشر طاحنًا من الجانبين ثُمَّ النَّواجذ مِنْ كلِّ جانبٍ ، اثنان ، واحد مِنْ أعلى وآخر من أسفل ، وهي أقصى الأضراس ، ويُقال لها أسنان الحلُمُ ، وهي قد لا تنبت لبعض النَّاس ، وقد ينبت لبعضهم بعضها وللبعض كلّها .

والنُّونُ مِن طَرَفِهِ تَحتُ اجْعَلُوا والـرَّا يُـدَانِـيـه لِـظَـهْـرٍ أَدْخَـلُ (١٥)

(ق ٢٢/ أ) مخرج **(النُّون من طرف اللِّسان)** ، أي : رأسه ومحاذيه من اللِّثة ، وقال القاضي : مع ما يليه من الحنك الأعلى ، يريد ما يقرب منه من الحنك الأعلى مع المحاذاة .

والحق اعتبار اللِّثة كما هو رأي ابن النَّاظم وفاقًا للجَعْبَرِيِّ ، وهي ليستْ من الحنك الأعلى بل أسفل منه حول الأسنان .

وفي « الرِّعاية » عن سِيْبَوَيْه أَنَّ مخرجها من طرف اللِّسان بينه وبين ما فُوَيق الثنايا وبه جزم صاحب « المفتاح » وهو آية ظاهرة على أَنْ لا [دخل][(١)] للحنك الأعلى في مخرجها أصلاً ، وقوله : **(تحت اجعلوا)** أي : اجعلوها أيها القُرَّاء تحت « اللاَّم » قليلاً فيكون مخرجها على هذا أخرج مِنْ مخرج « اللاّم » ومخرج « الرَّاء » يُداني مخرج « النُّون » وأي : يقاربه ، إذْ هو عبارة عمَّا أدخل من مخرج النُّون .

---

(١) في س : مدخل .

واخرج من مخرج « اللّام » كما نصّ عليه الفخر الجاربردي ،وقوله **(لظهر ادخلوا)** إشارة إلى أنّه داخل إلى ظهر طرف اللّسان واللّام فيه ، بمعنى : إلى ، وادخلوا ، بمعنى داخل ، كأهون ، بمعنى : هيّن ، في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(١) على وَجْهٍ ، وليس التفضيل مرادًا أصلاً يرشدك إلى ذلك ، قول الشّاطبي :

*** وحرف يدانيه إلى الظهر مدخلا ***

وقال الجَعْبَرِيُّ : وتبعه ابن النّاظم ، هي مِنْ ظهر رأس اللّسان ومحاذيه مِنْ لثة الثّنيّتين العُليين ، وهو خلاف ما يفُهم من عبارة النّاظم من أنّ الظهر (ق٢٢/ب) منتهى المخرج الذي يفرض من اللّسان خاصةً لا عينه ، إلاّ أَنْ تجعل اللّام ، بمعنى : في ، ويُراد بالظهر : ظهر اللّسان لا ظهر طرفه ، كما هو مختار الأزهري ، فلا يكون مخالفًا ، ويشهد له قول صاحب « المفتاح » ومِنْ مخرج النُّون غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلاً لانحرافه إلى اللاّم مخرج الرّاء .

وما ذكره النّاظم من تغاير مخارج الثّلاثة ، وهو مذهب سِيْبَوَيْه والحذّاق ، وذهب المُبَرِّد ويحيى الفرّاء ، وقُطْرب تلميذ سِيْبَوَيْه إلى أن مخرجها واحد ، وهو طرف اللّسان مع ما يحاذيه وهو ضعيف لاستلزامه التّرجيح من غير مرجّح ، لاشتراك الحلقيّة في الحلق مع أنّها ليست من مخرجٍ واحدٍ بالاتفاق ، وإِنْ أُجيب بأنّ الحلقيّة وتفاوته في الحلق ردّ بأنّ الثّلاثة المذكورة متفاوتة في طرف اللّسان أيضًا . وتُسمّى : ذَلْقِيَّة وذوْلقيَّة ، لأنّها من ذَلْق اللّسان ، وذُوْلَقه .

قال صاحب القاموس : وذَلَق كلّ شيءٍ وذلْقتة ويحرّك ، وَذَوْلَقُه : حَدّه ، وذَوْلَق اللّسان والبنان : طرفهما .

---

(١) سورة الروم : [٢٧] .

وقال النّاظم في « التمهيد » ذَلق كل شيء : طرفهُ .

والطَّاءُ والدَّالُ وتَا مِنهُ وَمِن عُلْيا الثَّنايا والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ (١٦)
مِنهُ وَمِنْ فَوقِ الثَّنايا السُّفلَىٰ والظَّاءُ والذَّالُ وثا لِلْعُليا (١٧)
مِنْ طَرَفَيْهما وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فالفَا مَعَ اطرافِ الثَّنايا المُشْرِفهْ (١٨)
لِلشَّفَتَيْنِ الْواوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُها الْخَيْشُومُ (١٩)

(ق ٢٣/أ) يريد أنَّ مخرج الطَّاء والدَّال المهملتين ، والتَّاء المثنَّاه فوق من طرف اللِّسان وأصول الثَّنايا العُليا ، أي : ممَّا بينهما مصعَّدًا إلى الحنك الأعلى .

وتُسمَّى الثَّلاثة : نِطْعيَّه ، لمجاورة مخرجها نَطْع الغار الأعلى ، وهو سقفه لا لخروجها منه كما قيل .

وفي القاموس : النِّطْع بالكسر ، وكَعِنب ، ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز ، والمراد باالثَّنايا هنا ، وفيما يأتي : الثنيتان مجازًا ، لعدم استقامة إرادة معنى الجمع على ما مرَّ .

واختار الثَّنايا وإنْ كان مجازًا على الثَّنيتَّين لخفَّتها بقلَّة الحروف ، وعدم التَّشدِيد . ومخرج « الصَّاد » و« الزَّاي » و« السِّين » ، المسمَّاة بحروف الصَّفير الآتي ذكرها عند ذكر الصِّفات من طرف اللِّسان ومِنْ فوق الثَّنايا السُّفلى ، أي : ممَّا بينهما .

وقال مكيُّ : ممَّا بين طرف اللِّسان وفُويْقَها ، فنصَّ على البينيَّة .

وقال ابن النَّاظم : من طرف اللِّسان وأطرافها ، وفيه بحثٌ ، لأنَّ النَّاظم اعتبر فوق الثَّنايا السُّفلى الذي هو تحت العُليا بعينه ، يريد به ممَّا بينهما ، وهو لم يعتبر ذلك إذْ طرف الشيء ، غير فوقه ، نَعَمْ ، يمكن التَّوفيق بحمل الفوق على الأطراف لمجاورته (ق ٢٣/ب) إيَّاها فيكون من باب إطلاق اسم المجاور على مجاورة ، إلاَّ أنَّه خلاف

المتبادر .

وقال الشَّاطبي : ومنه ومِنْ بين الثَّنايا ، يريد بذلك بَيْن مجموعهما و(بالثنايا) الثنايا السُّفلى نفسها ، وما بين طرف اللِّسان وما فوقها .

ومنهم من حمل الثَّنايا على العُليا ، وردَّه المحقِّق الجَعْبَريّ .

وتُسمَّى الثَّلاثة : أَسَليَّه ، لأنَّها من أَسَلَة اللِّسان ، وهي طَرفُه .

كما ذكره ابن الأثير في « النِّهاية » ، لا مستدقه كما تَوهَّم .

وقال صاحب القاموس : (الأَسَلة) مِنَ اللِّسان طَرَفُه ، ومن النَّصل والذِّراع ، مستدقه .

وفي قوله : **(والصَّفير مستكن)** أي : مستقِر ، مضافان مقدران .

والتَّقدير وحروف الصَّفير مستكن خروجها ، والمضاف الثَّاني ، لِمَا حُذف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، انقلب بعد الجرّ مرفوعًا ، فبانقلابه مرفوعًا بعد الجرّ استكن في الصِّفة ، كما في قوله تعالى : ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾[1] إذا اعتبر أنَّ الأصل الحكيم قائله .

ومخرج الظَّاء والذَّال المعجمتين والثَّاء المثلَّثة : من طرفي اللِّسان والثَّنايا العُليا .

ويُقال للثَّلاثة : لثَويَّة ، نسبة إلى اللِّثة : وهي اللَّحم النَّابت حول الأسنان ، لمجاورة مخرجها (ق ٢٤/أ) إيَّاها ،وقيل : لخروجها منها ، وهو خروجٌ عن حدِّ الصَّواب .

وقوله : **(والظَّاء والذَّال وثا)** بقَصْر الثَّاء للوزن ، كالتَّاء في البيت الأَوَّل ، مبتدأ ومعطوفاه .

---

(١) سورة لقمان : [٢] .

وقوله : (للعُليا) بلام الاختصاص ، خبره ، (ومن طرفيهما) خبر آخر ، وضميره يعود إلى اللِّسان ، والثَّنايا العُليا ، وإنَّما قال : طرفيهما ، ولم يقلْ طرفها لأنَّ المراد مجموعة[1] الثَّنايا العُليا ، كقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾[2] .

ثُمَّ أخذ في بيان مخارجِ الشَّفة وحروفها ، وهي اثنان ،وحروفها أربعة فقال : **(ومن بطن الشَّفة * فالفا)** إلى آخره ، ومراده : أنَّ الفاء من باطن الشَّفَة السُّفلى مع أطراف الثَّنايا المُشْرِفَة ، أي العُليا .

قال القاضي : وأطلق الشَّفة ، ومراده السُّفلى لعدم تأتي النُّطق بالفاء مع العُليا والواو غير الجوفيَّة سواءٌ كانت متحركة أو لينة .

والباء والميم مِنَ الشَّفتين ، يعني مِنْ بينهما ، لكنْ بانفتاحهما في الأوَّل ، وانطباقهما في الأخيرين .

ويُقال للأربعة : شفهيَّة وشفويَّة .

قال الجاربردي : فَمَنْ قال : إنَّ لام شَفَة هاء ، وهو المختار لقولهم : شُفهية وشِفاه ، ورجل شُفاهِي بالضمِ ، أي : (ق ٢٤/ب) عظيم الشَّفة ، قال : شَفَهِيَّة .

ومن قال : إنَّ لامها واو لقولهم في الجمع : شفوات .

ورجل أَشَفَى إذا كان لا تنضم شفتاه ، قال : شَفَوِيَّة .

وقوله : (فالفا) بالقَصْر للوزن و (مع أطراف) بإسْكان عَيْن (مَعَ) على لغة ربيعة ، سكنها قبل الحركة ، ثُمَّ نقل حركة الهمزة إليها على قاعدة

---

(١) في س ، ص : « جماعة » ، ولعلَّ الصحيح ما أثبته ، ليستقيم المعنى .

(٢) سورة الأنبياء : [٣٠] .

قراءة وَرْش ، نحو [قوله تعالى] : ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾(١) ، والفاء الدَّاخلة على « الفاء » زائدة ، والجملة اسميَّة مقدَّمة الخبر ، والأَوْلى اعتبارها فعليه بتقدير (فا) جعل الفاء ليكون على طريق قوله تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝﴾(٢) ، ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾(٣) ونظائرهما ، فلا تكون الفاء زائدة ، بل شرطية ،وتحقيق كونها شرطية ليس هذا موضع ذِكْره ، ومَنْ رامه فليطلبه مِنْ « حاشية المطوّل » للسيد الجرجاني قُدِّس سرُّه ، ثُمَّ أخذ في بيان المخرج السَّابع عشر المتمِّم لمخارج حروف الهجاء ، بقوله : **(وغُنَّةٌ مخرجها الخيشوم)** .

والخَيشوم : خرْق الأنف المنجذب إلى داخل الفم ، كذا في « التَّمهيد » .

وقيل : هو المركَّب فوق غار الخَلق الأعلى، وقيل : أقصى الأنف .

فإنْ قلتَ : الغُنَّة ليست بحرفٍ ، قلتُ ، لا نسلِّم بذلك ، فقد نصَّ مكيٌّ في « الرِّعاية » على أنَّها نونٌ ساكنةٌ خفيفةٌ تخرج من الخيشوم(٤) تابعة للنُّون السَّاكنة ولو (ق ٢٥/أ) تنوينًا وللميم السَّاكنة وإنَّها حرفٌ مجهورٌ شديدٌ لا عَمَلَ للِّسان فيه .

ولئن سَلَّمْنَا ذلك كما هو الحق ، فنقول : هي صفةٌ شبيهةٌ بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها محلّها النُّون ولو تنوينًا والميم إذا سكنتا ، ولم تظْهَرا ،والخيشوم مخرج محلّها .

---

(١) سورة المؤمنون : [١] .

(٢) سورة المدثر : [٣] .

(٣) سورة المدثر :[٧] .

(٤) في س ، ص « الخياشيم » ولعلُّ الصحيح ما أثبته .

وقول النَّاظم (وغُنَّة مخرجها) أراد به ،ومحلُّ غُنَّة مخرجه ، أو وَغُنَّة مخرج محلّها بتقدير المضاف فلا يرد أنَّها صفة ، واللائق ذكرها في الصِّفات ، ولأنَّه كان ينبغي أنْ يذكر عوضها النُّون المخفاة ، فإنَّ مخرجها من الخيشوم ،وهي حرفٌ بخلاف الغُنَّة ، مع أنَّ منهم منْ يُسمّي النُّون السَّاكنة المُخْفَاة قبل حروف الإخفاء « غُنَّة » مع القول بحرفيتها كالجاربردي ، فإنَّه عدَّها من الحروف المتفرّعة .

ثُمَّ ذكر بعد ذلك ، أنَّك إذا قلتَ : « عَنْ » ، كان مخرجها من طرف اللِّسان وما فوقه .

وإذا قلتَ : « عَنْك » : لم يكن لها مخرج من الفم ، لكنها غُنَّة تخرج من الخيشوم ، فلو نطق بها النَّاطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لَبَانَ اختلالها ، فيمكن حمل الغُنَّة في المنظومة على النُّون المخفاة نفسها من غير (ق ٢٥/ب) تكلّف بقرينة .

إنَّ الكلام في الحروف لا في صفاتها ، وهذا بخلاف الغُنَّة ، وفي قوله : وأظهر الغُنَّة وغيره من المواضع الآتية : فإنَّ المراد بها الصِّفة حتمًا .

لكن يأتي ذلك قول النَّاظم في « التَّمهيد » أنَّ للنُّون السَّاكنة المخفاة ، مخرجين : مخرجًا لها ، ومخرجًا لغنتها .

وإنَّ غُنَّتها تخرج من الخيشوم وتقييد محلّها بالسُّكون ، وعدم الإظهار تقييد لكمال الغُنَّة لا لأصلها على ما سنوضحه ، في قوله : وأظهر الغُنَّة .

واعْلَمْ : أنَّ للحروف كمياتٍ وكيفياتٍ ، ومخارج وصفات ، وتُطلق عليها كالمجهور والرِّخو ، وبنحوهما فبيان المخارج تعرف كيفياتها من الجهر والرَّخاوة وشبههما ، وتتميَّز بها الحروف المشتركة في المخرج

بعضها عَنْ بعض ، كما يتميَّز غيرها بالمخارج .

ولمَّا فرغ النَّاظم مِنْ بيان المخارج ، أخذ في بيان الصِّفات ،واقتصر على المشهور منها ، وعِدَّتُه كعدة المخارج التي اختارها ، فقال :

❀ ❀ ❀

[باب : صفات الحروف]

صِفَاتُها جَهْرٌ ورِخْوٌ مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ والضِّدَّ قُلْ (٢٠)

قوله (**والضِّد قل**) أي : واذكر ضد هذه الخمسة ، يعني :

١ - المهموس . ٢ - والشَّديد . ٣ - والمستعلي. ٤- والمطبق . ٥ - والمُذْلَق.

وفي تعبيره بالجهر عن المجهور ، تجوُّز وهذا أَوْلى (ق ٢٦/أ) ممَّا اختاره ابن النَّاظم والقاضي ، من أَنَّ المراد بالصِّفات : الكيفيات لا المشتقات الدَّالة عليها .

أمَّا أوَّلًا : فلعدم ملائمته لقول النَّاظم فيما يأتي مهموسًا ، وقوله شديدها وغيرها .

وأمَّا ثانيًا : فلاستلزامه كثرة التَّجوُّز أو حذف المضاف ، بأَنْ يراد : رخاوة رِخو ، ونحو ذلك .

إذِ المناسب على قولهما التَّعبير بالرَّخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات .

والرِّخو ، هو ذو الرَّخاوة ، و لا هي كما ظُنَّ ، وفي رائه التَّثليث ، والكسر أشهر .

ومعناه في اللُّغة : الهشُّ من كلِّ شيء .

ذكره صاحب القاموس مع حكاية التَّثليث فيه .

وهو مؤيِّد لكونه في (الاصطلاح) بمعنى : ذي الرَّخاوة ، لا الرَّخاوة نفسها .

ومن العجب إنَّهما بعد اعتبار الصِّفات ، بمعنى الكيفيات ذكرًا .

إنَّ المخرج للحرف كالميزان تُعرف به كميته .

والصِّفة له كالنَّاقد قد تُعرف بها كيفيته ، ولا معنى لمعرفة الكيفيَّة بالكيفيَّة .

وفي البيت حذف العاطف ثلاث مراتٍ ، أي ومستفلٍ ومنفتحٍ ومصمتةٍ .

ثُمَّ أخذ في بيان الأضداد المذكورة و وما لكلِّ ضدٍّ منها من الحروف المعلوم منه ، أنَّ ما عدا ذلك حروف مقابل ذلك الضِّد (ق ٦٢/ ب) بعد إخراج البينِّية ، الآتي ذكرها .

ولم يعكس لقلَّة حروف كلِّ ضدٍّ منها بالنِّسبة إلى مقابله ، وسهولة ضبط الأقل ، فقال :

(٢١) مَهْمُوسُها (فَحَثَّهُ شَخصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفظُ (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)

(٢٢) وَبَيْنَ رِخْوٍ والشَّدِيدِ (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ

يعني الحروف المهموسة عشرة يجمعها لفظ (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) ، ولك أَنْ تقول : (سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ) أو (حَثَّهُ شَخْصٌ فَسَكَتْ) ، والحثُّ على الشيء بالمثلَّثة : الحضُّ [على الشيء][1] ذكره صاحب الصحاح .

والمجهورة تسعة عشر ، وهي ما عدا تلك العشرة .

والهمس في (اللغة) : الإخفاء ، كما أنَّ الجهر : الإعلان .

وقيل : الهمس : الخفاء ، قال صاحب الصحاح : الهَمْسُ : الصَّوت الخفي .

---

(١) في س : عليه .

وابن النَّاظم (الجهر) : الصَّوت القويُّ الشَّدِيد .

وسُمِّيت هذه الحروف مهموسة : لجريان النَّفَس[١] معها ، لضعفها ، وضعف الاعتماد عليها في مخارجها .

والمجهورة : مجهورة ، لمنع النَّفَس أَنْ يجري معها لقوتها ، وقوة الاعتماد عليها في مخارجها ، وجعل الضَّعفين علَّة للجريان ، كما ذكرنا ، أَوْلى مِنْ ضمِّها إليه ، وجعل المجموع علَّة للتَّسمية ، كما قال الأزهري : ومَنْ ضمَّ الأَوَّل خاصةً ، وجعل الثَّاني بانفراده علَّة للجريان .

كما قال القاضي : لأنَّ المحقِّقين على اعتبار الجريان بانفراد علَّة للتَّسمية المذكورة .

والحروف الشَّديدة : ثمانية ، يجمعها لفظ : (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ) (ق ٢٧/أ) وقولي : (جُذْتَ بأَقِطِكَ) .

والرِّخوة : ستَّة عشرَ ، وهي : ما عداها بعد إخراج البينيَّة وعدتها : خمسة ويجمعها لفظ : (لِنْ عُمرْ) ،ومعناه : **(لِنْ يا عمر)** ، **(فَلِنْ)** : أمرٌ من اللِّين ، وعمر : منادى حُذف حرف ندائه .

والشِّدَّة في (اللغة) : القوَّة . سُميتْ حروفها شديدة ، لمنع الصَّوت أنْ يجري معها لقوة الاعتماد عليها .

والرَّخاوة في (اللغة) : اللِّين ، سُمِّيت حروفها رخوة لجري الصَّوت معها ، حتى لانَتْ عند النُّطق بها .

---

(١) يُسمُّون الهواء الخارج من الرئة ، وإنْ خرج بطبْعه دون أَنْ يحتكَّ بأوتار الصَّوت ؛ (نَفَسًا) ، ولكنْ إذا وجَّه الإنسان بإرادته هذا الهواء إلى أوتار الصَّوت الموجودة في الحنجرة ؛ فاحتكَّ بها ، وحدث له تموُّج وتذبذبٌ مسموعٌ ، ويسمُّونه (صوتًا) .

وعلَّل القاضي ، بمنعها النَّفَس أَنْ يجري معها ، ويجزيه معها ، وفيه نظر ، لأنَّ الكاف والتَّاء معددتان في المهموسة ، التي اعتبر هو فيها جري النَّفَس .

فلو اعتبر في الشَّديدة التي هما فها عدم جَرْيِه ، لزم فيهما اجتماع وضعين[١] متناقضين ، نَعَمْ ، من المتأخرين من أدرجهما في المجهورة ، ورأى أَنَّ الشِّدَّة تُؤكِّد[٢] الجهر .

لكن التَّحقيق : أنَّ بين الرِّخوة والشَّديدة فرقًا باعتبار عدم جري النَّفَس في المجهورة ، وعدم جري الصَّوت في الشَّديدة ، كما نصَّ عليه الرَّضي في شرح « الشَّافية » .

وقال الجاربردي : ليس الشِّدَّة تُؤكِّد الجهر ، وإنَّما الشِّدَّة : انحصار جري الصَّوت عند الإسْكَان ، والجهر : انحصار (ق ٢٧/ب) جري النَّفَس مع تحركه .

فقد يجري النَّفَس ولا يجري الصَّوت كالكاف والتَّاء ، وقد يجري الصَّوت ولا يجري النَّفَس كالضَّاد ، والغَيْن ، فظهر الفرق بينهما ، وإنَّما اعتبر الإسْكَان في الشِّدَّة ، والتَّحرُّك[٣] في الجهر ، بناءً على أنَّها في حالة الإسكان أَبْيَنَ منها في حالة التَّحرك ،والجهرُ بالعكس .

ومِنْ ثَمَّ مثَّلوا للمجهورة بـ « قَقَقْ » بتحريك القافات ، لأنَّها تجد انحصار النَّفس مع التَّحريك أظهر ، وللشَّديدة بـ « الْجَجْ » موقوفٌ عليه ، لأنَّك تجد انحصار صوتك مع الإسْكَان أظهر .

---

(١) في س : وصفين .
(٢) في س ، ص « تأكد » ، ولعلَّ الصحيح ما أثبته ليستقيم المعنى . وهكذا في كلِّ موضع سيأتي .
(٣) في س : التحريك .

ومصداق انحصار الصَّوت في الشِّدَّة ، أنَّك لو رُمْتَ مدَّ صوتك لم يمكنك ذلك بخلاف الرِّخوة .

وأمَّا البينيَّة : وتُسمَّى المتوسِّطة ، بين الشَّديدة[١] والرِّخوة ، فإنَّها سُمّيتْ بينية لكونها بينهما ، لجري بعض الصَّوت معها وانحصار بعضه[٢] ، فنُسبتْ إلى بَيْن ، وهو محلُّ التَّوسُّط[٣] بين الشيئين .

وفسَّره الجَعْبَريُّ : بنَفْس التَّوسُّط بين الشيئين ، وفيه تسامح .

وما ذكره القاضي : مِنْ أنَّها سُمّيتْ متوسطة بينهما ، لأنَّ النَّفَس لم ينحبس معها انحباس الشَّديدة ،ولم يجر معها جريانه مع الرِّخوة ، مبنيٌّ على اعتبار جري النَّفَس (ق ٢٨/أ) في الرِّخوة في موضع جري الصَّوت ، ولا يخفى ما فيه .

والحروف المستعلية : سبعة ، يحصرها لفظ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) ، وما عداها ، وهو اثنان وعشرون مستقلة ، وتُسمَّى منخفضة أيضًا .

والاستفال (لغةً) : الانخفاض ، **والاستعلاء** : الارتفاع ، ويُقال : العُلو ، ويعضدُه قول صاحب الصَّحاح ، واستعلى الرجل ، أي : علا .

وقولهم المعتبر في الأمر الاستعلاء دون العُلو ، ومرادهم بالاستعلاء : فيه طلب العُلو .

وإنَّما سُميتْ حروفه مستعلية : لاستعلاء اللِّسان عند النُّطق بها إلى الحنك الأعلى ، بخلاف المستفلة .

وهذا مراد من علَّل باستعلاء اللِّسان عندها إليه ، فإنْ قلتَ : على

(١) في س : الشدَّة .
(٢) في ص : بعض .
(٣) في س : المتوسط .

هذا يكون اللِّسان ، فَلِمَ سُمِّيتْ مستعلية ، قلتُ : إنَّها[1] تجوز في تسميتها مستعلية .

كما تجوز في قولهم : ليلٌ نائمٌ ، لأنَّها مستعْل عندها اللِّسان ، كما أنَّ اللَّيل نائمٌ فيه زيد أو غيره ، وقوله : (وسبع علوٍ خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) اسميَّة على وزن مهموسها فحثُّه شَخْصٌ سَكتْ ، و(حصر) مستأنفة ، وضميرها يعود إلى (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) أنَّه حَصْر حروف الاستعلاء ، ويجوز جعل (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) مبتدأ (ق ٢٨/ب) وحَصْر مع ضميره خبر أو (سبع) عُلو بالنَّصب مفعولاً لحصر مقدَّمًا عليه ، لكن عامة النُّسخ على الرَّفع ، وفي (علو) ضم العَيْنِ وكسرها و(قِظْ) : أمرٌ من القيظ ، وهو الإقامة بالمكان في الصَّيف ، والخصّ : البيت من القصَب ، والضغط : الضيق ، و(خُصَّ ضَغْطٍ) بالإضافة منصوب بقظ بعد نزع الخافض .

والمعنى : قِظْ في خُصّ ضَغْطٍ ، نحو قوله :

لدٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عسل الطرق الثعلبُ

معناه : لين بسبب هَزّ الكف إياه ، يضطرب ظهره كما اضطرب في الطَّريق الثعلب ، ثُمَّ الاستعلاء المذكور قد يكون مع انطباق اللِّسان على الحنك الأعلى ، وقد لا يكون فعلى الأوَّل يُسمَّى الحرف مستعليًا ومطبقًا ، وعلى الثَّاني : يُسمَّى مستعليًا فقط ، فكلُّ مطبقٍ مستعلٍ ، وليس كلّ مستعلٍ مطبقًا ؛ لأنَّ الإطباق يستلزم الاستعلاء ، والاستعلاء لا يستلزم الإطباق ، وإلى بيان الحروف المطبقة ، وأشار بقوله :

(٢٣) **وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَهْ وَ(فَرَّ مِنْ لُبِّ) الحُرُوفُ المُذْلَقَهْ**

يعني : حروف الإطباق أربعة ، وهي بعض المستعلية السَّابق

---

(١) سقط من : س .

ذكرها ، وهي : الصَّاد ، والضَّاد ، والطَّاء ، والظَّاء ، ، وما عداها منفتحة ، وهي : خمسةٌ وعشرون حرفًا .

وسُميت **الأولى مطبقة** : لانطباق ما يحاذي اللِّسان (ق ٢٩/أ) من الحنك على اللِّسان عند خروجها ، وقيل : لانطباق طائفة مِنَ اللِّسان بها على الحنك الأعلى .

والانطباق (لغةً) : الالتصاق . والأنسب أَنْ يُقال لإطباق طائفةٍ من اللِّسان عند خروجها على ما يحاذيها مِنَ الحنك الأعلى .

أمَّا أوَّلًا : فلأَنَّ اشتقاق المطبقة مِنَ الإطباق لا مِنَ الانطباق ، فيكون الإطباق أليق ، بوجه التَّسمية منه .

وأمَّا ثانيًا : فلأَنَّه اعتبر الاستعلاء مِن جانب اللِّسان ، فيكون الأليق اعتبار الانطباق أيضًا مِنْ جانبه لا من جانب ما يحاذيه .

وأمَّا ثالثًا : فلأنَّ المنطبق طائفة من اللِّسان لا هو ، ويلزم مِنْ هذا أنْ يكون المنطبق عليه ما حاذى الطائفة من الحنك الأعلى لا إياه .

ويؤيِّد[1] ذلك قول الجَعْبَرِيُّ : والإطباق تلاقي طائفتي اللِّسان والحنك الأعلى عند لفظها ، ومن عبَّر بانطباق اللِّسان على الحنك فقد تجوَّز ، وكون المطبق[2] طائفة من اللِّسان لا ينافي تسميته الحرف مطبقًا مجازًا بأنْ يكون الأصل مطبق عنده ، أي : عند خروجه .

فاختصر : فقيل : مطبق كما قيل للمشترك ، فيه مشترك ونظائره كثيرة ، ويجوز في بائه الكسر ، فيكون التَّجوُّز فيه كالتَّجوُّز في المستعلي ، وكذا المنفتح (ق ٢٩/ب) لأنَّ **الانفتاح (لغة)** : الافتراق .

---

(١) في س : ويؤكد .

(٢) في س : المنطبق .

وإنّما سُمّي حرفه منفتحًا : لانفتاح ما بين اللّسان والحنك عند خروجه والنُّطق به كذا قيل : والحقُّ أنّ الانفتاح لا ينسب إلى ما بينهما .

أمّا أوّلًا : فلأنّه (لغةً) : الافتراق . وهو لا ينسب إلى ما بين الشّيئين .

وأمّا ثانيًا : فلأنّ العبرة لطائفتي اللّسان والحنك لا لهما .

ومِنْ ثَمّ(١) فسّره الجَعْبَريُّ (اصطلاحًا) : بتجافي كلٍّ من الطّائفتين عن الأخرى(٢) ، ومعناه في اللغة عنده : الافتراق أيضًا .

ويلائم تفسيره ما ذكره الجاربردي : مَنْ أنّ الكلام في المنفتحة في التّسمية كالكلام في المطبقة [لأنّ الحروف لا تنفتح ، وإنّما ينفتح عندها اللّسان عن الحنك وقوله : كالكلام في المطبقة](٣) ، يعني : من جهة أنّ التّسمية مجازية لا مِن جهة أنّ التّجوّز بالحذف والإيصال كما في المشترك وشبهه ، لأنّه لا يُقال : منفتحةٌ بصيغة اسم المفعول ، كما يُقال : مطبقةٌ ليكون الأصل منفتحٌ عندها ، ويُقال : بالعكس .

واعْلَمْ : أنّ حروف الاستعلاء أقوى الحروف ، ومِنْ ثَمّ مُنعت الإمالة لاستحقاقها التّفخيم المنافي للإمالة ، وأقواها حروف الإطباق ، فهي أشدُّ منعًا للإمالة /(ق ٣٠/أ) من باقيها ؛ لأنّها أقوى تفخيمًا على ما يأتي في المنظومة .

والحروف المُذْلَقة : ستّة ، هي حروف قولك : (فرَّ مِنْ لُبٍّ) ، ومعناه : هرب الجاهل من ذي لب ، أي : من عاقل ، لأنّ اللُّب : العقل ، وحذف تنوين لُبَّ للضرورة كتنوين صاد وطاء بالإهمال

---

(١) في س ، ص « ثمة » ، ولعلّ الصحيح ما أثبته ليستقيم المعنى .
(٢) في س : الآخر .
(٣) سقط من : س .

فيهما ، ولو قال حروف مُذْلَقة بالتَّنكير لثبت تنوين (لُبَّ) ، ولم يكن ضرورة ، كما لو قال : مَنْ لَبَ بفتح الميم واللام والباء .

ولبُّ (لغةً) في اللّب ، بمعنى : أقام .

والمصمتة : ما سوى السِّتَّة المذكورة والألف ، كما نصَّ عليه في « التَّمهيد » ، فتكون اثنين وعشرين حرفًا .

وسُميتْ المُذْلَقة مُذلقة : لخروجها مِنْ ذَلَق اللّسان ، والشَّفة طَرَفُه ، كذا نقل الجَعْبَريُّ .

والمراد إنَّ بعضها يخرج مِنْ ذَلْقِ اللّسان ،وهو طَرَفُه ، وبعضها مِنَ الشَّفة التي هي ذَلْق المخارج ، وليس قوله : والشَّفة عاطفًا على اللّسان ، إذ ليس فيها ما يخرج من ذَلْق الشَّفة ، بل ما يخرج مِنْ بطنها أو مِنْ كلا الشَّفتين على ما عرفتَ ، ولذا قال : طرفه دون طرفهما .

فقول ابن النَّاظم والقاضي : لخروجها مِنْ طرفهما خروجًا عن نهج الصِّحة .

والمصمتة : مِنْ (ق ٣٠/ب) صَمتَ ، منع نفسه من الكلام .

سُمِّيت بذلك : لكونها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة ، أي : إنَّ كلَّ كلمةٍ على أربعة أحرفٍ أو خمسة أصول .

لابَّد أَنْ يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف مِنَ الحروف المُذْلَقة لِتُعادل خفَّة المُذْلَقة ثِقل المصمتة[1] .

ولذلك قالوا : إنَّ العسْجَد : وهو اسمٌ للذهب أعجمي ، وقال

---

(١) في س : المصمت .

المحقّق الرّضى : إنّه شاذٌ كالدهدقة[١] والزهزقة[٢] والعَسَطُوس[٣] .

ثُمَّ شرع يذكر صفات اختصَّتْ ببعض الحروف دون بعضٍ ، فقال :

(٢٤) صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ (قُطْبُ جَدٍ) واللِّينُ

(٢٥) وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا وانفَتَحَا قَبْلَهُمَا والانحِرَافُ صُحِّحَا

(٢٦) فِي اللَّامِ والرَّا وبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشّي الشِّينُ ضَادًا اسْتَطِلْ

يعني : إنَّ حروف الصَّفير : الصَّاد المهملة والزَّاي والسِّين المهملة .

سُمّيتْ بذلك : لأنَّك إذا قلتَ : إِصْ ، إِزْ ، إِسْ ، سمعتَ صوتًا يشبه صفير الطَّائر ، لأنَّها تخرج مِنْ بين الثَّنايا وطرف اللِّسان ، فينحصر الصَّوت هناك ويأتي كالصَّفير ، وفيها لأجل صفيرها قوة وأقواها في ذلك : الصَّاد للإطباق ، ثُمَّ الزَّاي للجهر ، وأمَّا السِّين فهي أضعفها .

وعلى هذا ينبغي أنْ يبين صفيرها أكثر منْ صفير الزَّاي ، لأنَّه بُيِّن بالجهر صفير الزَّاي أكثر من صفير الصَّاد ، لأنَّه بيِّن بالإطباق .

وقوله : **(صفيرها)** بتقدير حروف صفيرها ، فحروف مضاف إلى الصَّفير ، ثُمَّ إلى الضَّمير لكنْ مع اعتبار المضاف إليه السَّابق على حدِّ قول الشَّاطبي :

وفي هَاءِ تَأْنِيثِ الوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الكِسَائِي غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلا[٤]

---

(١) الدهدقة : اسم للكسر . انظر « لسان العرب » (١٠/١٠٧) .

(٢) الزهزقة : اسم لشدَّة الضحك . انظر « لسان العرب » (١٠/١٤٩) .

(٣) العسطوس : اسم لشجرة الخيزران . « انظر لسان العرب » (٦/١٤١) .
هذه الكلمات الثلاث حُكم عليها بأعجميتها ، وذلك لعدم وجود حرف أو أكثر من حروف الإذلاق فيها ، وأيضًا كلمة (عسجد) : اسم للذهب ، انظر « لسان العرب » (٣/٢٩١) .

(٤) انظر : «شرح الشاطبية» للسيوطي ص (١٣٩) ، طبع مؤسسة قرطبة .

قال الجَعْبَرِيُّ : وهو على حدّ ما ورد ، وذلك بعد ما اعتبر إضافة الهاء إلى التّأنيث وكذا إلى الوقوف ، وأراد بضمير صفيرها حروف الهجاء .

وحروف القلقلة : حروف (قطب جد) ، القّاف والطّاء المهملة والباء الموحّدة والجيم والدّال المهملة (والقطب) في الأصل ، قطب الرَّحىَ ، ويُطلق ويُراد به ما يكون عليه مدار الأمر ، كما يُقال : فلان قطب بني فلان ، أي : سيدهم الذي يدور عليه أمرهم .

(والجد) الحظُّ خُفّفت داله للضرورة ، وأُبقيث على تشديدها في منظومة « الشّاطبي » لعدمها .

وإنّما سُمّيتْ بذلك : لأنَّ صوتها لا يكاد يتبيّن به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التّحرُّك لشدّة أمرها مِنْ قولهم قلقلة :إذا حَرَكَّهُ .

وإنّما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة ، فالجهر يمنع النّفس أَنْ يجري معها ، والشّدّة تمنع أنْ يجري صوتها ، فلمّا اجتمع لها هذان الوصفان احتاجتْ [ثمّ][1] التكلُّف في بيانها (ق ٣١/ب) فلذلك يحصل ما يحصل مِنَ الضغط للمتكلم عند النُّطق بها ساكنةً حتى تخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها .

وعلّل القاضي : بأنّها حين سكونها تتقلقل عند خروجها حتى يُسمع لها نبرةً قويةً ، وفيه تجوز لأنّه أراد بتقلقلها مشابهتها للمتقلقل[2] لا تحرّكها حقيقةً وإلاّ لزم اجتماع السُّكون والتّحرُّك في حينٍ واحدٍ .

ومَنْ علّل بأنّها إذا وُقف عليها تقلقل اللّسان بها عند خروجها فقد سَهَى لأنَّ البّاء منها ، وهي شفويّة لا يتحرَّك اللّسان بها .

---

(١) سقط من س .

(٢) في س : للمقلقل .

وتُسمَّى أيضًا حروف اللقلقة ، واللقلقة : التَّحريك ، تقول : قلقلتُ الشيءَ ولقلقتُه ، بمعنى : حرَّكته ، وقيل : الحركة .

وحرفا[(١)] اللِّين : واوٌ وياءٌ سَكَنَا وانفتح ما قبلهما .

نحو : ﴿خَوْفُ﴾[(٢)] ، و﴿بَيْتِ﴾[(٣)] .

سُمِّيا بذلك : لأنَّهما يخرجان في لينٍ وعدم كُلْفةٍ على اللِّسان .

وقول ابن النَّاظم ، يُقال لهما حرفا لين : حرفا لين[(٤)] لقلَّة المدِّ فيهما . لا ينافي نفي المدِّ عنهما ؛ لأنَّ في حروف اللين مدًّا أصليًّا .

وفي حرفي اللِّين مدًّا ما يضبط كلٌّ منهما بالمشافهة كما ذكره الجَعْبَرِيُّ .

والمدُّ الذي يُنفى هو الأصل الخاص لا مطلق المد الشَّامل له وَلِمَا فيهما من قليل المدِّ .

قال القاضي : وأجرى بعضهم حرفي اللِّين مجرى حروف المدِّ واللِّين ، حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقفٍ (ق ٣٢/أ) أو إِدغامٍ ، جاز المدُّ والقَصْر والتَّوسُّط .

والمنحرفان : اللاَّم والرَّاء .

وصُفا بذلك : لأنَّ اللاَّم فيه انحراف إلى طرف اللِّسان ، والرَّاء فيه انحراف إلى ظهر اللِّسان ، وميل قليل إلى جهة اللاَّم ، ولذلك يجعلها الألثغ لامًا .

---

(١) في س ، ص : « حروف » ، ولعلَّ ما أثبته هو الصحيح ليستقيم المعنى .

(٢) سورة قريش : [٤] .

(٣) سورة القصص : [١٢] .

(٤) في س : اللِّين .

وقيل : لانحرافهما إلى طرف اللّسان ، إلاَّ أنَّ الرَّاء فيه انحراف قليل .

وقال البدر ابن النحوية الحموي ، في شرح « الدُّرة الألفيَّة » : سُمِّي اللاَّم بالمنحرف لانحرافه إلى مخرج غيره ، وهو الضَّاد ، ولذلك إذا فُخِّم قاربها في اللَّفظ ، **والانحراف (لغةً)** : هو المَيل .

والألف في **(انفتحا وصححا)** للإطلاق ، والرَّاء ، بالقَصْر للوزن ، وفاعل صحَّحْ بالبناء للمفعول [عليه][1] كما نبَّه عليه القاضي ومذهب الدَّاني وجمهور القُرَّاء : أنَّ المنحرف اللاَّم فقط .

والمكرَّر : الرَّاء ، والتَّكرار ، ويُقال له التَّكرير أيضًا : إعادة الشَّيء . وأقله مرة .

ومعنى قولهم : مكرَّر : إنَّ له قبول التَّكرار لارتعاد طرف اللِّسان به عند التَّلفُّظ ، كقولهم لغير الضَّاحك : إنسانٌ ضاحكٌ ، واتصاف الشَّيء بالشَّيء أعمُّ من أَنْ يكون بالفعل أو بالقوة ، وتكريره لحنٌ على ما يأتي .

والمتفشّي : « الشِّين » المعجمة وحدها عند المصنِّف والشَّاطبي ، ومع « الفاء » عند (ق ٣٢/ ب) صاحب « دُرّ الأفكار » ، ومع « الثَّاء » عند صاحب « الرّعاية » ، ومع « الضَّاد » المعجمة عند بعضٍ .

ومن أَلْحَقَ « الثَّاء » قال : إنَّها تفشَّتْ حتى اتصلتْ بمخرج « الفاء » ، ولذلك تُبدلُ منها ، فيُقال : حدث وجدف[2] .

والتَّفشِّي (لغةً) : الانبثاث والانتشار .

واصطلاحًا : انتشار الصَّوت عند خروج الشِّين حتى تتصل بحروف

---

(١) ليست في الأصل ، وأثبتها ليستقيم السياق ، حيث المقام يقتضي أن تكون كذلك .

(٢) جدف الرجل بنعمة الله : أي : كفرها . انظر : «لسان العرب» (٢٤/٩) .

الطرف .

وقيل (لغةً) : الاتساع ، لأنَّه يُقال : تفشَّتْ القرحة[١] ، بمعنى : اتَّسعتْ ، حكاه صاحب القاموس .

واصطلاحًا : انتشار الرِّيحُ في الفم حتى يتصل بمخرج الظَّاء المشالة .

وقوله : (**للتَّفشِّي**) : الشِّين مِنْ باب القلب ، نحو قوله تعالى : ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[٢] عند مَنْ فَسَّر « تنوء » بتنهض ، وذلك لأنَّ الغرض إثبات الصِّفات للحروف لا عكسه ، فيكون المراد [أنَّ][٣] التَّفشِّي ثابتٌ للشِّين لا أنَّها ثابتةٌ له .

والمستطيل : الضَّاد ، وإنَّما وُصف بالاستطالة ، لأنَّه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللاَّم .

وقيل : والاستطالة (لغةً) : أبْعَد المسافتيْن ، وفيه ما فيه ، لأنَّ أبعدهما محل الاستطالة ، والاستطالة : إنَّما هي الأبْعَديَّة .

والفرق بين المستطيل والممدود : أنَّ المستطيل جرى في مخرجه ، والممدود (ق ٣٣/أ) جرى في نفسه ، وقوله : (قبلهما) ، ظرف وقع صلة لموصول مقدَّر هو فاعل انفتح والتقدير ما قبلهما على أسلوب ، قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[٤] .

ذكر أبو حيان في « الارتشاف » أنَّ معناه : ما ثمَّ ، وليس قبلهما مرفوعًا على الفاعلية لِمَا صرَّح به غير واحدٍ مِنْ أنَّ لا يخرج عن الظرفيَّة إلاَّ بدخول حرف الجرِّ عليه .

---

(١) في س : القرعة .

(٢) سورة القصص : [٧٦] .

(٣) سقط من : ص .

(٤) سورة الإنسان : [٢٠] .

وقوله : **(وبتكرير جعل)** ، معناه : وجُعِلت الرَّاء مصاحبةً لصفة التَّكرير ، وقوله : **(ضادًا استطل)** معناه : إذا[(١)] وقع الاستطالة في الضَّاد فيكون استطل متضمنًا لمعنى الإيقاع ، كما وقع للشَّاطبي في كثيرٍ من الأفعال « **وفي** » محذوفة على حدِّ [كما][(٢)] عَسَل الطريق الثعلب ، وقيل معناه : صفة بالاستطالة .

ولمَّا فرغ مِنْ بيان مخارج الحروف وصفاتها أخذ يُبيِّن المراد بالتَّجويد ، وماذا يُعتبر فيه مِنْ رعاية المخارج والصِّفات ، وغير ذلك مقدِّمًا للثناء عليه ترغيبًا فيه ، فقال :

❁ ❁ ❁

---

(١) في س : أَوْ .
(٢) سقط من : ص .

[باب : التجويد]

(٢٧) والأَخْذُ بالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ ... مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ الْقُرَان آثِمُ

(٢٨) لِأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْزَلَا ... وهكَذَا مِنْهُ إِلَيْنا وَصَلا

أخبر أنَّ مراعاة قواعد التَّجويد ، والأخذ بذلك (ق ٣٣/ ب) أي : العمل به واجبٌ لازمٌ لكلِّ قارئ من قُرَّاء القرآن ، ثُمَّ نبَّه على علَّة الوجوب ، بقوله : **(من لم يجود القرآن آثم)** أي : مَنْ لم يراعِ قواعد التَّجويد في قراءته عاصٍ ، آثمٌ بعصيانه ، والآثم مُعَاقب ، فيكون التَّجويد واجبًا ، لأنَّ الواجب هو الذي يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه ، والحرام بالعكس .

وكثيرًا ما تستأنف الجمل للتعليل ، وفي بعض النُّسخ (من لم يصحِّحْ) ، والمراد : التَّصحيح ، بمراعاة قواعد التَّجويد خاصةً ، وإنْ كان تارك التَّصحيح بمراعاة قواعد الإعراب آثمًا أيضًا ، لأنَّ الكلام في التَّجويد فقط .

وبهذا يظهر ضعف ما ذكره القاضي حيث قال : فحينئذٍ مَنْ لم يجوِّد القرآن ، وفي نسخة (يُصحِّح) ، بأنْ يقرأه قراءةً تخلُّ بالمعنى أو بالإعراب ، فهو آثمٌ .

إذِ اللائق أنْ يُقال : بأنْ يقرأه قراءةً تخلُّ بإعطاء الحروف حقَّها ومستحقَّها ، وغير ذلك ممَّا يأتي ، **(والقرآن)** في البيت غير مهموز ، وهو لغةٌ في المهموز ، قرأ بها ابن كثير واختارها المصنِّف هنا رعايةً للوزن .

ثُمَّ علَّل كون القارئ آثمًا بترك التَّجويد ، فقال : لأنَّه (ق ٣٤/ أ) **(به الإله أنزلا)** ، والضَّمير في **(لأنه)** ضمير الشَّأن ، وقيل : عائدٌ إلى

القرآن ، وفي (به) يعود إلى التَّجويد ، أي : الشَّأنُ أنَّ اللَّه أنزل القرآن بالتَّجويد ، قال اللَّه تعالى : ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[1] ، أي : أنزلناه بالتَّرتيل ، أي : بالتَّجويد ، وقال اللَّه تعالى مخاطبًا لنبيه مُحَمَّد ﷺ : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[2] ، أي : جوِّدهُ تجويدًا .

فإنْ قلتَ : من المعلوم أنَّ النبي ﷺ كان يقرأه مجوَّدًا كما أُنزل ، فما معنى أمره بالترتيل؟

قلتُ : الخطاب له ﷺ ، والمراد غيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾[3]، على قول بعض المفسِّرين ، ولم يقتصرْ سبحانه وتعالى على الأمر به حتى أكَّده بالمصدر تعظيمًا لشأنه وترغيبًا في ثوابه .

ثُمَّ لا يخفى أنَّه سبحانه أنزله بأفصح اللُّغات ، وهي لغة العرب العرباء ، فإذا كان عربيًا ينبغي أنْ يُراعى فيه قواعد لغة العرب ، مِنْ ترقيق المرقَّق ، وتفخيم المفخَّم ، وإدغام المدغم ، وإظهار المظهر ، وإخفاء المخفي ، ومدُّ الممدود (ق ٣٤/ب) وقَصْر المقصور ، وغير ذلك ممَّا هو لازمٌ في كلامهم الذي هو سليقةٌ لهم ، لا يُحسنون غيره ، فإذا لم يُراعَ ذلك فكأنَّه قرأ القرآن بغير لغة العرب ، والقرآن ليس كذلك ، فهو قارئٌ وليس بقارئٍ ، بل هو هادمٌ ، وعدم قراءته أَوْلى من قراءته ، وهو بها من : ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[4] ، ومِنَ الدَّاخلين في قوله ﷺ : **« رب قارئٌ للقرآن والقرآن يلعنه »**[5] .

---

(١) سورة الفرقان : [٣٢] .
(٢) سورة المزمل : [٤] .
(٣) سورة البقرة : [١٤٧] .
(٤) سورة الكهف : [١٠٤] .
(٥) حديث لا أصل له .

ثُمَّ اللَّحن يتجنبه القارئ ، أعني : الخطأ والميل عن الصَّواب .

قسمان : ١ - جليٌّ ٢ - وخفيٌّ .

فالجليُّ : خطأٌ يُعرض للَّفظ ، ويُخلُّ بالمعنى والعُرف ، كتغيير كلّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بآخره ، وتغيير المبني عمَّا قُسِّم له من حركةٍ أو سكونٍ .

والخفيُّ : خطأٌ يُعرض للَّفظ ، ولا يُخلُّ[١] بالمعنى ، بل[٢] بالعُرف : كتكرير الرَّاءات ، وتطنين النُّونات ، وتغليظ[٣] اللاَّمات إلاَّ لِورْشٍ في مواضع معدودة ، وكإظهار المخفيّ ، وتشديد اللَّيِّن ، وغير ذلك ممَّا يأتي ذكره إنْ شاء اللَّه تعالى .

وهذا الضَّرب مِنَ اللَّحن غير مُخلٍ بالمعنى ، وإنَّما (ق٣٥/ أ) الخلل الدَّاخل على اللَّفظ ، فساد رونقه وحُسْنِه وطلاوته ، مِنْ حيث إنَّه جارٍ مجرى الرَّثة[٤] واللُّثْغَة[٥] .

وذكر النَّاظم في « التَّمهيد » :

أنَّ الجليّ : خللٌ يطرأ على الألفاظ فيخلُّ بالعُرف والمعنى ، نحو : أَنْ تضمَّ « التَّاءُ » في قوله تعالى : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٦] [و][٧] كسرها .

---

(١) في س : ويخل .

(٢) في س : لا .

(٣) في س : كتغليظ .

(٤) في س : الرثة وهذا خطأ ، الصحيح « الرتة » : اللثغة والتردُّد في النُّطق ، انظر : « مختار الصحاح » (٩٨/١) ، « لسان العرب » (٣٤/٢) .

(٥) اللثغة : تحوُّل اللسان من حرفٍ إلى حرف ، كقلب السِّين ثاءً ، أو الرَّاء غينًا .
انظر : « مختار الصحاح » (٢٤٧/١) ، « لسان العرب » (٤٤٨/٨) .

(٦) سورة الفاتحة : [٧] .

(٧) في س : أَوْ .

أو تفتح « التّاء » في قوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾[١] ، وخللٌ يطرأ عليها فيخلُّ بالعُرف فقط [نحو : رفع « الهاء » ونصبها من قوله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٢]][٣] .

والخفيُّ : خللٌ يطرأ عليها ، فيخلُّ بالعرف فقط ، كتكرير الرّاءات ، وغيره ممّا مَرَّ .

فإنْ قلتَ : هذا منافٍ لِمَا نُقل آنفًا ؛ لاقتضائه عدم الإخلال بالمعنى في رفع « هاء » « الحمد للّه » مثلًا واقتضاء ذلك الإخلال به أيضًا ، حيث غيَّر المجرور بالمرفوع؟

قلتُ : يمكن التّوفيق بينه وبين ما نقلناه آنفًا ، بأنَّ المراد مِنْ [كون][٤] ذلك[٥] الرَّفع غير مخلٍّ بالمعنى ، كونه لم يخرج الجملة عَنْ معناها المراد منها إلى معنًى آخر .

ومن كون التغييرين المنقولين آنفًا مخلين به ، كون الأوّل : مخلًا به من حيث تفويت الإعراب الدّالّ على المعنى المراد من فاعلية أو مفعولية أو إضافة .

وكون الثّاني : مخلًا به من حيث خروج الكلمة بالتّحريف عن أَنْ (ق ٣٥/ب) تكون كلمة دالة على المعنى المراد ، سواء صار لها معنًى آخر .

كما إذا ضُمتْ « تاء » : « أنعمت »[٦] أم[٧] لا .

---

(١) سورة المائدة : [٧] .
(٢) سورة الفاتحة : [٢] .
(٣) زيادة في س .
(٤) سقط من س .
(٥) تكرَّر في س ، ص ، وهذا سبق قلم من المصنِّف .
(٦) سورة الفاتحة : [٧] .
(٧) في س : أوْ .

كما إذا ضُمتْ « همزة » : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ﴾[١] .

وقوله : (**وهكذا منه إلينا وصلا**) إشارة إلى أنَّه كما أنزله الله تعالى مجوَّدًا ، وصل إلينا منه مجوَّدًا ، وذلك لأنَّ اللَّه تعالى أنزله [إلى][٢] اللَّوح المحفوظ إلى جبريل إلى النَّبي ﷺ إلى الصحابة إلى التَّابعين - رضي اللَّه عنهم أجمعين - إلى الأئمَّةِ القُرَّاء إلى الرُّواة إلى الطُّرق ، إلى أنْ وصل إلى شيوخنا متواترًا كما أُنزل .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ جبريل تلقاهُ من ربِّ العزَّة جلَّ وعلا لا من اللَّوح المحفوظ .

وكلا القولين نصَّ عليه الجَعْبَريُّ ، ثُمَّ لَمْ يكتفِ المشايخ أهل الأداء - رحمهم اللَّه - تعالى بالأخذ عنهم بالسَّماع والقراءة ، حتى دَوَّنوا تلك القواعد في الكتب مضبوطةً محرَّرةً .

فلم يبقَ لمتعلِّلٍ علَّة جزاهم اللَّه عنَّا أحسنَ الجزاءِ .

٢٥) وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التِّلاوَةِ وَزِينَةُ الأَدَاءِ وَالقِرَاءَةِ

(**هو**) بضمِّ الهاء مع تخفيف الواو على الخبْل ، ومع تشديدها كما هو لغة على الخَبْن[٣] ، والرواية على (ق ٣٦/أ) الأوَّل ، ومرجع الضَّمير التَّجويد والحلية : أراد بها الزِّينة إطلاقًا لاسم المحلِّ على الحال على عكس قوله تعالى : ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾[٤] ، على ما قيل : مِنْ إنَّه أُطلقتْ فيه الزِّينة ، وأُريد محلّها وهو الثَّوب الذي يُواري السَّوءة ، لأنَّ أخذ الزِّينة نفسها ، وهي سَتْر العورة الحاصل بالثَّوب

(١) سورة البقرة : [٨٥] .
(٢) في س : من .
(٣) الخبن : الثوب ونحوه ، انظر « لسان العرب » (١٣٧/١٣) .
(٤) سورة الأعراف : [٣١] .

غير ممكن لكونه مصدرًا .

وفرّق ابن النّاظم بين « التّلاوة » و« الأداء » و«القراءة» :

بأنّ التّلاوة : قراءة القرآن متتابعًا ، كالأدوار والدّراسة والأوْرَاد الموظّفة .

والأداء : الأخذ عن الشُّيوخ .

والقراءة : أعمُّ منهما .

والحقُّ أَنَّ الأداء [والمقرءة][(١)] بحضرة الشُّيوخ عقيب[(٢)] الأخذ مِنْ أفواههم ، لا الأخذ نفسهُ .

ومراتب التَّجويد ثلاثة : ترتيلٌ وتدْويرٌ وحَذْر .

والإسْكان ، والتّحريك والتّشديد ، والمدّ في الأَوّل أتمّ منه في الثّاني أتمّ منه في الثّالث .

والتّرتيل : التُّؤدة ، وهو مذهب وزش وعاصمٌ وحمزة .

والحَذْر : الإسراع ، وهو مذهب ابن كثير وأبي عمرو وقالون .

والتّدْوير : التّوسُّط بينهما ، وهو مذهب (ق ٣٦/ب) ابن عامر والكسائي .

وهذا هو الغالب على قراءتهم ، وإلاّ فكلّ منهم يجيز الثّلاثة .

وَهُوَ إِعطاءُ الحُرُوفِ حَقَّها ۝ مِن كلِّ صِفةٍ وَمُستَحَقَّها (٣٠)

وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ ۝ واللَّفظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ (٣١)

مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ ما تَكَلُّفِ ۝ باللُّطفِ في النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ (٣٢)

---

(١) سقط من : ص .

(٢) في س : عقب .

هذا تعريف التَّجويد ، أيْ : التَّجويد عبارةٌ عَنْ ثلاثة أمور :

الأَوَّل : إعطاء الحروف حقَّها من كلِّ صفةٍ ثابتةٍ لها مِنَ الصِّفات المتقدِّمة . كالهَمْس والجَهْر والشِّدَّة والرَّخاوة وغيرها ، ومستحقّها ممَّا ينشأ مِنْ تلك الصِّفات ، كترقيق المُسْتفل ، وتفخيم المستعلي ، ونحوهما .

وبالفرق بين حقّ الحروف[1] ومستحقّها بهذا الوَجْه ، جزم ابن النَّاظم وغيره ، فعطف مستحقَّها على حقّها بهذا التَّقدير عطف المغاير على المغاير .

ولو اعتبرناهُ تفسيريًّا مع اعتبار الصِّفة أعمّ مِنَ الأصلية [و][2] النَّاشئة منها لجاز ، لكنْ التَّفسيري خلاف الأصل ، وتعميم الصِّفة بعد الاقتصار في الذِّكر على خصوص الصِّفات الأصليّة خلاف الظاهر .

الثَّاني : (ق ٣٧/أ) ردُّ كلّ واحدٍ من الحروف إلى أصله ، أي : حيِّزه ومخرجه محقَّقًا كان [أو لا][3] ، وقول ابن النَّاظم ، أيْ : حيِّزه مِنَ مخرجه كلمة مِنَ فِيْه [للبيان][4] ،وحملها على التَّبعيض مع حمل المخرج على النَّوعيّ فاسدٌ ، لأنَّ الجَوْف مخرجٌ نوعيّ ، وحروفه لا تُردُّ إلى جزءٍ منه ، بل إليه كلّه .

الثَّالث : التَّلفُّظ بنظير ذلك الحرف بعد التَّلفُّظ به كالتَّلفُّظ به أوّلاً مُكَمَّلاً ذاتًا وحقًّا ومستحقًّا من غير تكلُّفٍ وبلا تعسُّفٍ .

فإنْ قلتَ : كون التَّلفُّظ بالثَّاني كالتَّلفُّظ بالأوَّل في رعاية المخرج .

---

(١) في س : الحرف .
(٢) زيادة في ص .
(٣) في س : أَوْلى .
(٤) في س : لبيان .

والحقُّ والمستحقُّ :أمرٌ قد فُهِم ممَّا مرَّ لتعلُّق الإعطاء والرَّدِّ المذكورين ، [ثُمَّ][١] بكلِّ حرفٍ حرف ، فما الفائدة في ذكره .

قلتُ : التَّوضيح والتَّوطئة لذكر ما هو معتبر في التَّجويد من ترك التَّكلُّف والتَّعسُّف .

فحاصل الأمر الثَّالث : ليس إلاَّ ترك التَّكلُّف والتَّعسُّف ، وحاصل الأمور الثَّلاثة : رعاية الذَّات والصِّفة وما ينشأ عنها في كلِّ حرفٍ وترك (ق ٣٧/ ب) التَّكلُّف والتَّعسُّف في القراءة .

فعلى القارئ أَنْ يحترز في ترتيله عن التَّمطيط ، وفي حَذْره عن الإدماج ، إذ[٢] القراءة كالبياض إنْ قلَّ صار سُمْرَة ، وإنْ زاد صار برصًا[٣] .

وقال بعض شُرَّاح هذه المقدِّمة : ليس التَّجويد بتمضيغ اللِّسان ، ولا بتقعير الفم ، ولا بتعويج الفك ، ولا بتغيير الصَّوت ، ولا بتمطيط الشَّدّة ، ولا بتطنين الغنَّات ، ولا بحصرمة الرَّاءات ، قراءة تُنْفر عنها الطِّباع[٤] وتمجّها القلوب والأسماع ، بل القراءة السَّهلة العذبة الحُلْوة اللَّطيفة التي لا مضغ فيها ولا لَوْك[٥] ولا تعسُّف ولا تكلُّف ولا تصنع ، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بَوجْهٍ وعن النَّبي

(١) في س ، ص « ثمة » ولعلَّ الصحيح ما أثبته .

(٢) في ص : إذا .

(٣) قال حمزة بن حبيب الزيَّات ، أحد القُرَّاء السَّبعة (ت١٥٦) ، لبعض من سمعه يُبالغ في التَّحقيق : أمَا علمتَ أنَّ ما فوق الجعودة قطط ، وما فوق البياض برص ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة ؟! انظر : «المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية » للإمام ملا على القاري ص (٢٢) ، تحقيق الشيخ حسن بن عباس ، مؤسسة قرطبة .

(٤) في س : الطبائع .

(٥) لوك : أدار الحرف في فمه . انظر « النهاية في غريب الحديث » (٢٧٨/٤) ، « لسان العرب » (٤٨٥/١٠) .

ﷺ أنَّه قال : « اقراءوا [القرآن](١) بألحان العرب ، وإياكم والحان أهل الفسق وأهل الكتابين ، فإنَّه سيجيء أقوام مِنْ بَعْدي يرجِّعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانيَّة والنَّوح ، لا يجاوز حناجرهم (ق ٣٨/ب) ، مفتونةً قلوبهم ، وقلوب مَنْ يعجبهم شأنهم »(٢) رواه الجَعْبَرِيُّ في شرح « الشَّاطبية » .

وذكر أنَّ المراد بألحان العرب : القراءة بالطبع كما كانوا يفعلون وبألحان أهل الفسق ؛ الأنغام المستفادة مِنَ الموسيقى ، وجعل صريح الأمر محمولاً على النَّدب ، وما يُستفاد منه مِنْ معنى النَّهي مِنْ قوله : وإياكم وألحان أهل الفسق والكتابين ، محمولٌ على الكراهة أنْ حصلتْ المحافظة على صحة ألفاظ الحروف ، وإلاَّ فعلى التَّحريم .

وذكر الزيْلَعي مِنْ أصحابنا : أنَّه لا يحلُّ التَّطريب فيه ولا الاستماع إليه ، لأنَّ فيه تشبيهًا بفعل الفسقة في حال فسقهم ، وهم التَّغنِّي ، ولا يرد عليه قوله ﷺ : **« ليس منَّا مَنْ لَمْ يتغنَّ بالقرآن »**(٣) لأنَّ المراد بالتَّغنِّي فيه الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ، ونقله عن شُرَّاح « المصابيح » ، وجزم به الجَعْبَري في موضعٍ آخر مِنْ « شرح الشَّاطبية » ، مستدلاً بأنَّه ﷺ (ق ٣٨/ب) قاله حين دخل على سعدٍ وعنده متاع رث : أي بالٍ .

وقال القسطلاني في « لطائف الإشارات » : كان بين السَّلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان ، إمَّا تحسين الصَّوت وتقديم حسَن الصَّوت على غيره فلا نزاع فيه .

ثُمَّ نُقل الاختلاف في ذلك ، فنُقل القول بالحَرْمة عن جماعةٍ

(١) سقط من ص .
(٢) ضعفه الألباني - رحمه الله - في « ضعيف الجامع » برقم (١٠٦٧) .
(٣) رواه البخاري (٧٠٨٩) ، باب قوله تعالى : ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ﴾ .

وبالكراهة عن آخرين ، منهم صاحب « الذَّخيرة » مِنْ أصحابنا ، والغزَّالي مِنَ الشَّافعية ، والقاضي عياض مِنَ المالكيَّة ، وابن عقيل مَنَ الحنابلة ، وبيَّن أنَّ محلَّ هذا الاختلاف إذا لم يختلَّ شيءٌ مِنَ الحروف عَنْ مخرجه فلو تغيَّرَّ ، قال النَّووي : أجمعوا على تحريمه ، ونُقل عن صاحب « الذَّخيره » ؛ والغزَّالي بعد ذلك أنَّهما قالا : إنْ لم يُفرِّط في التَّمطيط الَّذي يشوّش النَّظم استحبَّ ، وإلاَّ فلا .

واعْلَمْ : إنَّ قُرَّاء زماننا ابتدعوا في القراءة شيئًا يُسمَّى بالتَّرقيص ، وهو أنْ يَرُوْم السَّكتَ على السَّاكن ثُمَّ ينفرِ مع الحركة في عدوٍ وهرولةٍ .

وآخر يُسمَّى بالتَّرعيد : وهو أنْ يُرعِّد صوته كالذي (ق ٣٩/ أ) يَرْعد من بردٍ وألم ، وآخر يُسمَّى بالتَّطريب : وهو أنْ يترنَّم بالقرآن فيمدُّ في غير محلِّ اَلمدِّ ، ويزيد في المدِّ ما لا تجيزه العربية ، وآخر يُسمَّى بالتَّحزين : وهو أنْ يترك طباعه وعادته في التِّلاوة ، ويأتي بها على وَجهٍ آخر كأنَّه حزين يكاد يبكي مِنْ خشوعٍ وخضوعٍ .

وإنَّما ينهى عنه لِمَا فيه من الرِّياء ، وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرءون كلُّهم بصوتٍ واحدٍ فيقطعون القراءة ، ويأتي بعضهم ببعض الكلمة ، والآخر يأتي ببعضها ، ويحافظون على مراعاة الأصوات خاصَّة وسمَّاه بعضهم التحريف .

والغرض مِنَ القراءة إنَّما هو تصحيح ألفاظها على ما جاء به القرآن العظيم ، ثُمَّ التَّفكُّر في معانيه ، ذكره القاضي بأسره .

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ... إلَّا رِياضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ (٣٣)

أي : ليس بين التَّجويد وتركِه فَرْقٌ إلاَّ رياضةُ امرئٍ ، أي : مداومته على القراءة بالتَّكرار والسَّماع مِنْ أفواه المشايخ الحذَّاق ولا مجرَّد (ق ٣٩/ ب) الاقتصار على النَّقل ، وقوله : **(بفكه)** أي : بفمه ، وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكلّ .

والفكان : ملتقى الشِّدْقين مِنَ الجانبين ، قاله[١] ابن النَّاظم ، والمراد بالشِّدْقين : جانب[٢] الفَمِ الأيمن والأيسر وبملتقاهما مِنَ الجانب الأعلى والأسفل . وقال صاحب القاموس : الفك اللَّحْي أو مجمع الفكين ، **واللّحي** : منبت اللِّحية التي هي شعر الخدين والذقن ، وهما لَحْيان ،وعلى هذا لا يكون الفك جزءًا للفم .

❀ ❀ ❀

(١) في س : قالها .
(٢) في س : جانبا .

[باب : الترقيق]

٣٤ – فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ (٣٤)

شرع في ذكر أحكامٍ متعلِّقة بالتَّجويد ناشئة الصِّفات السَّابقة ، فأمر بترقيق الحرف المُسْتفل ، وهو ما عدا المُسْتعلي ، ثُمَّ حذَّر مِنْ تفخيم الألف ، وهو إمَّا مطلق على ما قيل مِنْ أنَّه ينبغي المحافظة على ترقيقها خصوصًا إذا جاءتْ بعد المستعلي ، وهو رأي النَّاظم في « التَّمهيد » وبه جزم شيخه[1] ابن الجندي ، حيث قال : إنَّ تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ ، نحو ﴿خَآئِفِينَ﴾[2] و﴿ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[3] و﴿قَالَ﴾[4] و﴿طَالَ﴾[5] ، وشبهها أو محمول على ما (ق ٤٠/أ) إذا جاءتْ بعد المستفل . كما هو اختيار الشُّرَّاح الثَّلاثة ، حتى لو جاءتْ بعد المستعلي أو شبهه تبعته في التَّفخيم .

قال القاضي : وذلك لأنَّها لازمةٌ لفتحه الحرف الَّذي قبلها ، بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها ، فَرُقِّقتْ بعد المستفل وفُخِّمتْ بعد المستعلي [و][6] شبهه والمراد بشبهه الرَّاء ، لأنَّها تخرج مِنْ طرف اللِّسان وما يليه مِنَ الحنك الأعلى الذي هو محلُّ حروف الاستعلاء ، وفي هذا الكلام بحث من وجوه :

أمَّا أوَّلًا : فلأنَّ لا نسلِّم أنَّ الألف لازمةٌ لفتحة ما قبلها ، بل هي

(١) في س : شيخنا .
(٢) سورة البقرة : [١١٤] .
(٣) سورة الشعراء : [٤٠] .
(٤) سورة آل عمران : [٧٨] .
(٥) سورة الأنبياء : [٨] .
(٦) في س : أوْ .

لازمةٌ للألف لأنَّها توجد بوجود الألف ، وتُعدم الألف بعدمها كما في « مصابيح » و« قوتل » ولا عكس ، بدليل ، إنَّهم قالوا : ضرب ضربًا ، فظهر أنَّ فتحة ما قبل الألف في ضربًا ، وهو « الباء » ، ولا تُعدَم بعدم الألف ، ولا توجد الألف بوجودها وإلاَّ لم يقولوا : ضرب من غير ألف ، اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ يُراد بفتحةٍ ما قبلها فتحةً في حال [كون ما][1] قبلها لا مطلقًا ، فيثبت التَّلازم بينهما مِنَ الطَّرفين وتكون (ق ٤٠/ب) صفة ما قبلها مِنَ التَّفخيم والتَّرقيق مستتبعة لتفخيمها وترقيقها كاستتباع فتحته المذكورة التي هي صفته أيضًا وجود الألف باعتبار أنَّها ملزومة للألف ، وحلَّ[2] الملزوم أَنْ يكون وجوده مستتبعًا اللاَّزم ،وأَنْ يكون عدم اللازم مستتبعًا لعدمه .

وأمَّا ثانيًا : فلأنَّه لا يجوز تفخيم ألف « طال » ونحوه ، وإنْ وقعتْ بعد المستعلي لقول الجَعْبَرِيُّ : وإيَّاك وتفخيم الألف المصاحبة للام « ک » ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[3] و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾[4] و﴿طَالَ﴾[5] فإنَّه لحن ، وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الرَّاء ، وإنْ كانت الرَّاء عند النَّاظم شبه المستعلي تصريحه في « تمهيده » بالتَّحذير من ذلك ، وفيه تصريحٌ أيضًا بأنَّه لا بدَّ مِنْ ترقيقها إذا أتتْ بعد اللاَّم المفخَّمة ، ونحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾[6] و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ ، في مذهب وَرْش ، قال بعض النَّاس يتبعون الألف واللام ، وليس بجيد ، **وأمَّا ثالثًا** : فلأنَّ قوله : لأنَّها تخرج إلخ ، لا يصلح تعليلاً لِمَا فُهم من كون الرَّاء شبهًا للمستعلى لأنَّه يستلزم أنْ يكون اللاَّم والنُّون أيضًا

(١) في س : كونه .
(٢) في س : وحكمه .
(٣) سورة المائدة : [٩١] .
(٤) سورة البقرة : [٢٢٧] .
(٥) سورة الأنبياء : [٤٤] .
(٦) سورة الأنفال : [١٧] .

شبهين له لوجود (ق٤١/أ) العلّة المذكورة فيهما ، ولم يقلْ به أحدٌ لا هو ولا غيره فيما عَلِمْتُ مع ما في قوله الذي هو محلُّ حروف الاستعلاء مِنْ إيهام أنَّ الحنك الأعلى مخرجٌ لها ، وهو فاسدٌ ، هذا والحقُّ ما نصَّ عليه النَّاظم في « النَّشر » مِنْ أنَّ الألف لا تُوصف بترقيق ولا تفخيم بل ترقيقها وتفخيمها بحسب ما تقدَّمها ، فهي متبعةٌ له ترقيقًا وتفخيمًا ، ولا معارضة بما ذكره في « تمهيده » لأنَّه ممَّا صنَّفه في سِن البلوغ كما جزم به القسطلاني من المتأخرين ، والعبرة بماصنَّفه بعد ذلك .

وقوله : **(حاذرن)** أمرٌ من باب المفاعلة ، معناه : احذرْ[1] ، وكما يكون هذا الباب للمشاركة يكون للواحد ، نحو : عاقبتُ اللِّصَّ ، ونُونه نُون التَّأكيد الخفيفة كنُون رَقِّقا[2] وهما مرسومان في نسخة ابن النَّاظم بالألف وفاقًا لرسم قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَيَكُونًا﴾[4] فإنَّهما مرسومان بـ « الألف » ، كما نصَّ عليه صاحب « العقيلة »[5] وفاقًا لرأي الأكثرين القائلين بأنَّها تُرسم في غير المصحف بالألف ، وحيثُ كان : حاذرًا مرسومًا (ق ٤١/ب) بها ، فهو يحتمل أَنْ يكون اسم فاعل مِنْ حذَّرتُ ، بمعنى : تحذرتُ منه منصوبًا (بكُنْ) مقدَّرة ، أي : كُنْ حاذرًا .

واعْلَمْ : أنَّ مَنْ له إمالة الألف الواقعة بعد الرَّاء ، في نحو :

﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾[6] و ﴿مَآ أَرَىٰكُم﴾[7] وغيرهما ، فإنَّه لا يجعل الألف تابعةً لراءٍ في التَّفخيم ، بل يجعل الرَّاء تابعةً للألف في التَّرقيق

---

(١) في س : احذرن .
(٢) في س : رققن .
(٣) سورة العلق :[١٥] .
(٤) سورة يوسف : [٣٢] .
(٥) وهو : « عقيلة أتراب القصائد » للإمام الشاطبي .
(٦) سورة الإسراء : [١] .
(٧) سورة آل عمران : [١٥٢] .

النَّاشيء عن إمالتها ، ويعتبر أنَّه تشوَّق إلى ترقيقها فأمال الألف ، لأنَّ الألف المُمَالة تستلزم إمَالة الفتحة التي قبلها فتصير كالكسرة فتُعطى حكم الكسرة في سببية التَّرقيق فترُقَّق لأجلها الرَّاء ، ثُمَّ عطف على لفظ الألف ، قوله :

[باب : استعمال الحروف]

(٣٥) وَهَمْزِ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنا ... أَللَّهُ ثُمَّ لَامِ لِلَّهِ لَنا

(٣٦) وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللهِ وَلَا الضْ ... والميم مِن مَخْمَصَةٍ وَمِن مَرَضْ

أي : وحاذرًا تفخيم همزة ﴿ٱلْحَمْدُ﴾[١] و﴿أَعُوذُ﴾[٢] و﴿ٱهْدِنَا﴾[٣] و﴿ٱللَّهُ﴾[٤] عند الابتداء بها ، أراد بذلك إيجاب ترقيقها مطلقًا سواء جاورها مفخَّم كما في اسم اللَّه أو مرقَّق كما في البواقي أو جاورها رِخو « كالهاء » أو غيره كاللاَّم .والعَيْن المتوسطتين بين الشديدة والرِّخوة أو جاورها متحد معها في المخرج كالعَيْن والهاء المتحدتين معها في مخرج الحلق أو غيره كاللاَّم .

والأزهري اعتبر « حاء » ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مجاورة بناءً علي أَنَّ اللاَّم (ق ٤٢/أ) لسكونها كالمعدومة ، وإنَّما يُحاذر مِنْ تفخيم الهمزة لِمَا فيها من الاستفال المقتضي للتَّرقيق ، وقيل : لِمَا فيها مِنْ كمال الشِّدَّة وفيه نظر ؛ لأنَّ كمال الشِّدَّة لا يقتضي التَّرقيق وإلاَّ لكانت القاف والطَّاء الشَّديدتان مرققتين مع أنَّهما مِنَ المستعلية المستحقَّة للتَّفخيم ، فُهِمَ[٥] التَّعليل بكمال الشِّدَّة ، ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾[٦] .

(١) سورة الفاتحة : [٢] .
(٢) سورة مريم : [١٨] .
(٣) سورة الفاتحة : [٦] .
(٤) سورة البقرة : [٢٥٥] .
(٥) في س : نعم .
(٦) سورة الشورى : [٥٢] .

لو أمر المصنِّف ببيانها ، إذ الحرف الشَّديد لمنعه الصَّوت أَنْ يجري معه مستوجب للبيان ،لكنّه لم يأمز إلاَّ بمحاذرة تفخيمها ، ثُمَّ أمر بمحاذرة تفخيم لام [١] لكسرتها المقتضية لترقيقها ، ولام ﴿لَنَآ﴾[٢] ، قال ابن النَّاظم : للنُّون بعدها [و][٣] لام ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[٤] الثَّانية ، ولام (على) من قوله تعالى : ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾[٥] ، ولام (ولا) من قوله تعالى : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٦] ، لمجاورتها المفخَّم من الطَّاء واللاَّم التي في « اسم اللَّه » والضَّاد المنقلبة عَنْ لام التَّعريف في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[٧] وكون محاذرة تفخيمها موجبةً للأمن مِنَ السِّرَاية ، ومنهم من فَخَّم لام ، نحو : ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[٨] ممَّا وقع بين تاء وطاء ، والمحقِّقون على خلافه كما قطع به الجَعْبريُّ ، ثُمَّ حذَّر مِنْ تفخيم « الميم » مطلقًا مِنْ ﴿مَخْمَصَةٍ﴾[٩] سواء (ق ٤٢/ب) الأُولى منهما والثَّانية ، و« الميم » مِنْ ﴿مَّرَضٌ﴾[١٠] لمجاورة الجميع المفخَّم و﴿خَوْفٌ﴾[١١] السِّراية بسبب تلك المجاورة ، وإنَّما وقف المصنِّف على الضَّاد السَّاكنة من ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[١٢] لأنَّها بدل مِنْ لام التَّعريف ، فوقف عليها كما وقف على لام التَّعريف من قال : دَعْ ذا ، وقدِّم ذا ، والحقنا بذا (أَلْ) . ثُمَّ عطف على «الميم» بالجرِّ ، قوله :

وَبَـاءِ بَـرْقٍ بـاطِـلٍ بِـهِـمْ بِـذِي	واحْرِصْ علَى الشِّدَّةِ والجَهْرِ الَّذِي (٣٧)
فِيهَا وفِي الْجِيمِ كَحُبِّ الصَّبْرِ	رَبْـوَةٍ اجْـتُـثَّـتْ وَحَـجِّ الْـفَـجْـرِ (٣٨)

(١) سورة الفاتحة : [٢] .
(٢) سورة التوبة : [٥١] .
(٣) في س :أَوْ .
(٤) سورة الكهف :[١٩] .
(٥) سورة المائدة : [١١] .
(٦) سورة الفاتحة :[٧] .
(٧) سورة الواقعة : [٩٢] .
(٨) سورة الكهف : [١٩] .
(٩) سورة التوبة : [١٢٠] .
(١٠) سورة الأنفال : [٤٩] .
(١١) سورة الأعراف [٣٥] .
(١٢) سورة الفاتحة : [٧] .

أي : ورقِّق باء ﴿بَرِقَ﴾[(١)] لمجاورتها الرَّاء والقاف المفخمتين ، و« باء » ﴿وَبَٰطِلٌ﴾[(٢)] لمجاورتها الطَّاء المفخَّمة مع كون الألف حاجزًا غير حصين فلا تؤمن معها السَّراية .

وقال القاضي : لمجاورتها الألف المدِّيَّة ، وهو مشعرٌ بأنَّها تُرقَّق لمجاورتها ما هو مرقَّق وهو الألف ، فيلزمه أَنْ يكون ما قبل الألف تابعًا لها في التَّرقيق ، مع أنَّ ما نقلناه عنه آنفًا ، يقتضي أَنْ تكون هي التَّابعة له حيث تُرقَّق بعد المستفل وتفخَّم بعد المستعلي ، وفي « التَّمهيد » ما يقتضي أنَّها متبوعةٌ لا تابعة ، وذلك أنَّه قال : إذا وقع بعد الباء ألف ، وجب على القارئ أَنْ يُرقّق اللَّفظ بها لا سيما إذا وقع بعدها حرف (ق ٤٣/أ) استعلاءِ أو إطباقِ ، نحو قوله تعالى : ﴿بَاغٍ﴾[(٣)] و﴿بَٰسِطٌ﴾[(٤)] و﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[(٥)] ﴿وَٱلْبَٰطِلَ﴾[(٦)] و﴿بَٰلِغُ﴾[(٧)] ، ونحو ذلك فكثيرٌ مِنَ القُرَّاء يتعهَّدون[(٨)] اللَّفظ بها شديدة فيخرجونها عن حدِّها ، ويفخِّمون لفظها ، فاحذر ذلك واحذر أيضًا إذا رققتها أَنْ تُدخلها إمالة .

فكثيرًا ما يقع في ذلك عامة المغاربة ، وممَّا يُرقَّق «باء» ﴿بِهِمُ﴾[(٩)] ، و«باء» ﴿وَبِذِى﴾[(١٠)] .

فقيل : لمجاورتها الرِّخوة ، وقيل : لمجاورتها حرفًا خفيًّا ، وهو «الهاء» في الأُولى ، والذَّال المعجمة في الثَّانية ، وفيهما نظر :

---

(١) سورة القيامة : [٧] .
(٢) سورة الأعراف : [١٣٩] .
(٣) سورة النحل : [١١٥] .
(٤) سورة الكهف : [١٨٥] .
(٥) سورة النساء : [١٦٣] .
(٦) سورة الرعد : [١٧] .
(٧) سورة الطلاق : [٣] .
(٨) في س : يعتمدون .
(٩) سورة سبأ : [٤١] .
(١٠) سورة النساء : [٣٦] .

أمَّا الأوَّل : فلأنَّ مجاورة الرِّخوة لا تقتضي التَّرقيق ، وإلاَّ لاقتضت مجاورة التَّشديد ضده ، في نحو : ﴿بَأْسٌ﴾[١] ، ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم﴾[٢] ، و﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٣] ،وليس كذلك لأنَّهم مطبقون على ترقيق «الباء» حيثُ ما كانت .

وأمَّا الثَّانية : فلأنَّ «الذَّال» ليستْ من الحروف الخفيَّة إذا هي أربعة : يجمعها قولك : (هاوي) .

والبيِّنة ما عداها وليس المراد بقوله : ﴿بِهِمْ﴾[٤] ، ﴿وَبِذِى﴾[٥] ، وبين «باء» ﴿بِهِمْ﴾ ، ﴿وَبِذِى﴾ كما تَوهَّم ، لأنَّ العبارة مسوقةٌ للأمر بمحاذرة تفخيم (ق ٣٤/ب) الحرف ، لا بيان الحرف ، ثُمَّ أمر بالحرص على الشِّدَّة والجهر اللَّذين في الباء والجيم لئلا تشتبه «الباء» بـ «الفاء» و«الجيم» بـ «الشِّين» .

فمِنْ أمثلة «الباء» ، قوله تعالى : ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾[٦] ، ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾[٧] و﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ﴾[٨] .

ومِنْ أمثلة « الجيم » ، قوله تعالى : ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾[٩] ، ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾[١٠] ، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾[١١] .

وقوله **(واحرص)** بالواو وفي نسخةٍ بالفاء ، **(الَّذي * فيها وفي الجيم)** صفة للجهر ، ويقدَّر مثله صفة للشِّدَّة ، أي : على الشِّدَّة التي فيها ، وفي « الجيم » والكلمات الممثَّل بها محكيَّة على حالة الجرّ التي

(١) سورة النمل : [٣٣] .
(٢) سورة سبأ : [١٦] .
(٣) سورة الزمر : [٣٦] .
(٤) سورة سبأ :[٩] .
(٥) نساء : [٣٦] .
(٦) سورة البقرة : [١٦٥] .
(٧) سورة البلد : [١٧] .
(٨) سورة المؤمنون : [٥٠] .
(٩) سورة إبراهيم : [٢٦] .
(١٠) سورة الحج :[٢٧] .
(١١) سورة الفجر : [١،٢] .

كانت عليها في الآيات المذكورة ، ولولا الحكاية لكان حذف التّنوين مِنْ [حَبّة][١] ، و(حج) للضرورة ، والأصل عدمها .

ثُمَّ كما[٢] عُلِمَ وجوب تبيين الشِّدَّة والجهر اللَّذين[٣] في الباء والجيم ، ولابدَّ من بيان قلقلتهما أيضًا إذا سكنا ، أمر على وَجْه التّأكيد بتبيين المقلقلة عند سكونه مطلقًا ، سواء كان «باءً» أوْ «جيمًا» أو «قافًا» أو «طاءً» أو «دالاً» ، فقال :

(٣٩) **وبَيِّـنَـنْ مُـقَـلْـقَـلًا إنْ سَـكَـنَـا وإنْ يَكُن فِي الوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا**

يشير بذلك إلى وجوب تبيين قلقلة الحرف المقلْقل إنْ سكن ، سواء كان السُّكون لمَّا كانت القلقلة متفاوتةً فيهما[٤] صرَّح بالتّفاوت ، فقال : **(وإن يكن في الوقف كان أبينا)** أي : وإن يكن سكونه في الوقف كانت قلْقلته أبْيَن منها عند سكونه في غير الوقف .

فالأوَّل : نحو : ﴿قَـرِيبٌ﴾[٥] و﴿بَهِيجٍ﴾[٦] و﴿خَلَـٰقَ﴾[٧] و﴿مُحِيطُۢ﴾[٨] و﴿مَّجِيدٌ﴾[٩] .

والثّاني : نحو : ﴿رَبْوَةٍ﴾[١٠] و﴿ٱجْتُثَّتْ﴾[١١] ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾[١٢] و﴿قِطْمِيرٍ﴾[١٣] و﴿يَدْخُلُونَ﴾[١٤] ، وليس غرض المصنِّف أنْ يبيِّن بعض صفات حروف القلْقلة ، كما يُفهم مِنْ كلام القاضي ، لأنَّه لم يذكرْ في هذا البيت [منها][١٥] سوى القلْقلة نفسها ، وهو قد بيَّنها فيما

(١) في س : حب .
(٢) في س : لمَّا .
(٣) في ص : اللذاين .
(٤) في س : فيها .
(٥) سورة الصف : [١٣] .
(٦) سورة الحج : [٥] .
(٧) سورة آل عمران : [٧٧] .
(٨) سورة البروج : [٢٠] .
(٩) سورة هود : [٧٣] .
(١٠) سورة المؤمنون : [٥٠] .
(١١) سورة إبراهيم : [٢٦] .
(١٢) سورة الرعد :[٢٥] .
(١٣) سورة فاطر : [١٣] .
(١٤) سورة مريم : [٦٠] .
(١٥) سقط من : ص .

مَرَّ بقوله قلقلة : قطب جد .

ويمكن أَنْ يُقال : ليس غرضه بيان صفتها الحقيقية ، أي[١] : القلْقة ، بل بيان صفتها السَّببية ، وهي كونها مبيَّنة القلقلة عند الوقف ، فوق تبيينها عند عدمه مع سكونها .

وقد قَيَّد القاضي : المصراع الأوَّل بغير الوقف بناءً على أَنْ تبيين القلْقلة في الوقف معلوم مِنَ المصراع الثَّاني .

وما ذكرناه أَوْلى ، لأنَّ الأصل الإطلاق ، ثُمَّ عطف على قوله (مقلْقلاً) ، قوله :

٤٠ – وحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ وَسِينَ مُسْتَقِيمِ يَسْطُو يَسْقُو الْـحَـقُّ (٤٠)

(ق ٤٤/ب) أي : وبيِّن « حاء » ﴿حَصْحَصَ﴾[٢] وهي صادقة بكلٍّ من الحاءين ، و«حاء» ﴿أَحَطتُ﴾[٣] و«حاء» ﴿ٱلْحَقُّ﴾[٤] لمجاورتها : الصَّاد والطَّاء والقاف المستعلية مع كونها [هي][٥] مستفلة .

وإنْ شئتَ اعتَبَرتَ شدَّة الطَّاء والقاف مع رخاوتها ، وبيِّن «سِيْن» ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾[٦] و﴿يَسْطُونَ﴾[٧] ، مِنْ قوله تعالى : ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٨] ، وقوله تعالى : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[٩] و﴿يَسْقُونَ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾[١٠] ، لمجارتها «التَّاء» و«الطَّاء» والقاف الشَّديدات مع كونها

---

(١) في س : أعني .

(٢) سورة يوسف :[٥١] .

(٣) سورة النمل : [٢٢] .

(٤) سورة آل عمران : [٦٠] .

(٥) سقط من : ص .

(٦) سورة الشورى : [٥٢] .

(٧) سورة الحج : [٧٢] .

(٨) سورة الفاتحة : [٦] ، ﴿المستقيم﴾ سقط من س .

(٩) سورة الحج : [٧٢] .

(١٠) سورة القصص : [٢٣] .

هي رِخوة .

والحَاصِلُ : أنَّه لا بُد مِنْ بيان الحرف المتَّصف بصفةٍ بإظهار صفته ، لا سيما إذا جاور حرفًا آخر متصفًا بضدِّ تلك الصِّفة .

ويُعلم مِنَ «التَّمهيد» ، أنَّه إذا سكنتْ «السِّين» ، وأتى بعدها «تاء» أو «جيم» ، فإنَّها تبيّن لئلا تلتبس بـ «الزَّاي» للمجاورة ، نحو : ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] و﴿مَسْجِدٍ﴾[2] .

وإذا أتى بعدها حرف مطبق ، سواء سكنتْ أو تحرَّكتْ ، فإنَّها يجب بيانها في رفقٍ وتُؤَدَة وإلاَّ صارتْ «صادًا» بسبب المجاورة ، لأنَّ مخرجها واحد ، ولولا التَّسفُّل والانفتاح اللَّذان في «السِّين» لكان «صادًا» ولولا الاستعلاء والإطباق اللَّذان في «الصَّاد» لكانتْ «سينًا» (ق ٤٥/أ) وقوله **(مستقيم)** بالفتحة من غير تنوينٍ على الحكاية ، لأنَّه كذلك في سورة «الفاتحة» .

❁ ❁ ❁

(١) سورة الشورى : [٥٢] .

(٢) سورة الأعراف : [٣١] .

[باب : الراءات]

وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ   كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ (٤١)
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا   أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا (٤٢)

واعْلَمْ : أنَّ التَّرقيق : عبارة عن إنحاف الحرف عن صورته .

والتَّفخيم : ضدُّه ، أعني : تسمين الحرف نفسه لا حركته ، ويرادفه التَّغليظ ، غير أنَّ استعماله غلب في « باب اللاَّمات » ، واستعمال التَّفخيم غلب في « باب الرَّاءات » .

وقول المصنِّف فيما يأتي ، وتفخيم[1] اللاَّم وارد على خلاف الغالب .

والحروف بالنسبة إلى التَّرقيق والتَّفخيم ، أربعة أقسام :

مفخَّم : وهو حروف الاستعلاء ، وإليه يشير قوله فيما يأتي : وحروف الاستعلاء فخِّم ، وقال الجَعْبَرِيُّ : حروف الإطباق خاصة .

ومرقَّق : وهو بقيَّة الحروف على القولين إلاَّ حرفين : اللاَّم والرَّاء .

وما أصله التَّفخيم وقد رُقِّق باتفاق واختلاف ، وهو الرَّاء .

وما أصله التَّرقيق ، وقد فُخِّم كذلك ، وهو الَّلام .

وعن بعضهم أنَّه ليس للرَّاء أصلٌ في التَّفخيم ولا في التَّرقيق ، وإنَّما يُعرض لها ذلك بحسب (ق ٤٥/ب) الحركة ، نقله القسطلاني .

وهذان البيتان إشارة إلى ما اتفق عليه السَّبعة مِنْ ترقيق الرَّاء وتفخيمها .

---

(١) في س : وفخِّم .

وأمَّا ما فيه خلاف وَرْش ، فمذكور في غير هذه المنظومة مِنَ المطوَّلات ، ولا علينا أَنْ نفصِّل حكمها المتَّفق عليه .

فنقول : إمَّا أَنْ تكون الرَّاء متحركة أو ساكنة ، فإنْ كانتْ متحرِّكة فالمضمومة والمفتوحة مفخَّمةٌ ، والمكسورة مرقَّقةٌ ، كما نبَّه عليه بقوله : **(ورقق الرَّاء إذا ما كُسرتْ)** ،وكلمة (ما فيه) زائدة .

فالمراد إذا ما كُسرتْ مطلقًا ، سواء كانتْ الكسرة لازمةً أو عارضةً ، تامةً أو مبعضةً بسبب رَوْم واختلاس .

وقال الأَزْهَريُّ :تامَّةً أو ناقصةً بسببهما وبسبب إمالة ، فأدرج حركة الرَّاء المُمالة في عموم الكسرة نظرًا إلى أنَّ المراد بها ، ما هو أعمُّ من النَّاقصة الكميَّة ، كحركة الرَّوْم والاختلاس [و][1] الكيفيَّة كحركة الإمالة ، وفيه ما فيه إذْ ليستْ حركة الإمالة كسرةً ناقصةً ، بل فتحةً ناقصةً مِنْ أَنَّ الإمالة : عبارةٌ عَنْ جعل الألف كالياء ، والفتحة كالكسرة لا عكسه ، إذ الأصل الفتح لا الإمالة ، وسواء كانت الرَّاء أَوَّلاً (ق ٤٦/أ) أو وسطًا أو آخرًا منوَّنة أو غير منوَّنة سَكنَ ما قبلها ، أو تحرَّك بأيِّ حركةٍ كانتْ وقع بعدها حرفٌ مستفلٍ أو مستعلٍ في الاسم والفعل .

نحو : ﴿رِزْقًا﴾[2] ، ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ﴾[3] ، ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[4] ، ﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾[5] ، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١﴾[6] ، ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾[7] ، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[8] ، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[9] ، ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ

---

(١) في س : أَوْ .

(٢) سورة ق : [١١] .

(٣) في س ، ص كان النَّصُّ كما يلي : « قالوا رجال يحبون» وهو خطأ ، ولا يوجد في القرآن الكريم نصُّ أية كذلك ، والصحيح ما أثبته ، والآية (سورة التوبة : [١٠٨] .

(٤) سورة التوبة : [٦٠] .

(٥) سورة التوبة : [٦٠] .

(٦) سورة الفجر : [١] .

(٧) سورة الفجر : [٢] .

(٨) سورة البقرة : [١٢٨] .

(٩) سورة إبراهيم : [٤٤] .

رَبِّكَ﴾[1] ، ﴿وَٱنْحَرْ﴾[2] ، و﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[3] ، ﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾[4] و﴿عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾[5] ، هذا حكم المتحرِّكة وصلاً ، وأمَّا حكمها وقفًا : فيما إذا تطرفتْ فإنْ وقفتَ بالرَّوْم فكالوصل[6] .

وإنْ وقفتَ بالسُّكون العاري من الإشْمَام [أو][7] المصاحب له رُقِّقتْ بأي حركة تحركتْ إنْ كان قبلها كسرة مؤثرة ، أو حرف مُمَال إمالةً صغرى أو كبرى ، أو مرقَّق أو ياء ساكنة ، ولا يضرُّ السَّاكن بين الكسرة والرَّاء ، لأنَّه ليس بحاجزٍ حصينٍ ، نحو : ﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾[8] ، ﴿قَدْ قُدِرَ﴾[9] ، ﴿ٱلْأَشِرُ﴾[10] ، ﴿أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[11] ، ﴿ٱلشِّعْرَ﴾[12] ، و﴿به سحر﴾[13] ، و﴿ٱلنَّهَارِ﴾[14] ، ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[15] ، ﴿مِنْ بَشِيرٍ﴾[16] ، ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ﴾[17] ، و﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[18] .

وإنْ كانت ساكنةً ، فإنْ كان سكونها بسبب الوقف ، فالحكم ما مَرَّ ، وإلاَّ فهي سواء سكنتْ سكونًا لازمًا أو عارضًا وتوسطتْ (ق ٤٦/ب) أو تطرَّفتْ وقعتْ في الوصل أو في الوقف مرققةً لجميع السَّبعة ، بشرطين :

أحدهما : أنْ يكون قبلها كسرةً لازمةً ، وإليه أشار بقوله : **(أَوْ كانت**

---

(١) سورة المزمل : [٨] .
(٢) سورة الكوثر : [٢] .
(٣) سورة الأنعام : [٧٦] .
(٤) سورة النحل : [٤٣] .
(٥) سورة آل عمران : [١٦] .
(٦) لأنَّ الرَّوْم حركة لا سكون .
(٧) في س : و .
(٨) سورة الطارق : [١٠] .
(٩) سورة القمر : [١٢] .
(١٠) سورة القمر : [٢٦] .
(١١) سورة النحل : [٤٣] .
(١٢) سورة يس : [٦٩] .
(١٣) سورة يونس : [٨١] .
(١٤) سورة الفرقان : [٤٧] .
(١٥) سورة آل عمران : [١٩٣] .
(١٦) سورة المائدة : [١٩] .
(١٧) سورة الحج : [٧٧] .
(١٨) سورة العنكبوت : [٢٠] .

الكسرة ليست أصلًا) ، وهو معطوفٌ على (تكن) المنفي بـ « لم » ، فيكون داخلًا تحت النَّفي أيضًا ، لا على **(لم تكن)** وإلاَّ لكان الشَّرط كونها غير أصل ، أي : غير لازمةٍ ، وهو فاسدٌ ، اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ تُقدِّر (ما) النَّافية قبل كانت ، كما فعله بعض الشُّرَّاح ، فيكون العطف حينئذٍ على مجموع (لم يكن) ، و كون (لم) الدَّاخلة على المعطوف عليه غير صالحةٍ للدخول على المعطوف [لكونه ماضيًا غير قادح في صحة العطف إذ ليس حكم المعطوف حكم المعطوف][1] عليه مِنْ كل الوجوه تقرَّر في موضعه .

وثانيهما : أنْ لا يكون بعدها حرف استعلاءٍ متصلٍ مباشرًا أو منفصلٍ بألفٍ في الفعل والاسم العربي والأعجمي .

وإليه أشار بقوله : **(وإن لم تكن من قبل حرف استعلا)** .

والمراد : بالمتصل : كان معها في كلمةٍ واحدةٍ . وبه يخرج المنفصل في كلمةٍ أخرى ، نحو : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾[2] ، ﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾[3] و﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا﴾[4] .

إذًا هو غير مانعٍ مِنَ التَّرقيق ، ولو وصلاً .

فإنْ قلتَ : إطلاق النَّاظم كالشَّاطبي يدلُّ على أَنَّ المنفصل كالمتَّصل في المنع مِنْ ذلك .

قلتُ : (ق٤٧/أ) نَعَمْ ، ولكنْ قرينة اعتبار لزوم السَّبب ،وهو الكسرة عُينتْ إرادة المتصل فقط ، لأنَّ أقلَّ مراتب المانع أَنْ يساوي المسوَّغ في القوَّة ليحصل التَّساقط ، فيرجع بعد ذلك إلى ما هو الأصل ، كالتَّفخيم ههنا الذي هو الأصل في الرَّاء .

---

(١) سقط من ص .
(٢) سورة لقمان : [١٨] .
(٣) سورة نوح : [١] .
(٤) سورة المعارج : [٥] .

قد شرط اتصال المجوّز فيلزم منه اشتراط اتصال المانع ، فيرقّق ما بعده المنفصل في حال الوصل والوقف على هذا ، وهو الظّاهر من عبارة « التّيسير » .

فإنْ قلتَ : هم قد اشترطوا كون الكسرة المسوّغة متصلة لازمة ، فما بال النّاظم اقتصر على الثّاني .

قلتُ : لأنَّ كلَّ كسرةٍ وقعتْ قبل الرَّاء السَّاكنة فهي متصلةٌ من غير عكسٍ واشتراط الأخصّ مغني عن اشتراط الأعم .

وهم لَمَّا اشترطوا الأعم أوّلاً ، ولم يكنْ كافيًا في الاشتراط أردفوه بالأخصّ وتوضيح ذلك : أنَّ الكسرة الواقعة قبل الرَّاء السَّاكنة ، على ثلاثة أقسام :

متصلة لازمة : وهي ما كانت على حرفٍ أصليٍّ أو مُنزَّل مَنزِلة الأصليّ ، كـ « ميم » ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾[1] و﴿مِّرْفَقًا﴾[2] ، لأنَّه مِنْ جملة : مفعال ومِفْعَل ، وكذا همزة : إِخراج ، فإنْ حذفه يُخِلُّ بمعنى الكلمة كالأصليّ .

ومتصلة عارضة : وهي كسرةٌ ما دخل على كلمة الرَّاء ،ولم تُنزَّل منزلة الجزء منها حتى أنَّه لا يُخلُّ إسقاطه بها ، كهمزة الوصل ، في نحو : ﴿ٱرْكَعُوا۟﴾[3] و﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾[4] في الابتداء .

ومنفصلة عارضة : وهي ما كانت في كلمةٍ منفصلةٍ للسَّاكنين ، والبناء والاتباع ، نحو : ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾[5] و﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾[6] و﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾[7] وصلاً .

---

(١) سورة ص : [٢١] .
(٢) سورة الكهف : [١٦] .
(٣) سورة المرسلات : [٤٨] .
(٤) سورة يوسف : [٨١] .
(٥) سورة الطلاق : [٤] .
(٦) سورة هود : [٤٢] .
(٧) سورة المؤمنون : [٩٩] .

وأمَّا المنفصلة اللَّازمة الواقعة قبل الرَّاء السَّاكنة ، فلم يجئ في القرآن أصلاً كما جزم به ابن النَّاظم وفاقًا لِمَا في « شرح الشَّاطبية » للجَعْبَرِيِّ .

فيكون كلُّ كسرة لازمةٍ وقعتْ بعد الرَّاء السَّاكنة متصلة مِنْ غير عكس ، وإنَّما اشتراط أَنْ لا يكون بعدها حرف استعلاءٍ متصل ، لأنَّه لو كان بعدها لفُخِّمتْ لكلِّ السَّبعة مِنْ غير خلافٍ ، إلاَّ أَنْ يكون قافًا مكسورة فيفخَّم لهم مع الخلاف .

فالتَّرقيق لاجتماع الشَّرطين ، نحو ﴿شِرْعَةً﴾[1] و﴿مِرْيَةٍ﴾[2] و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾[3] و﴿ٱلْإِرْبَةِ﴾[4] ﴿فِرْعَوْنَ﴾[5] و﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ﴾[6] ، ﴿فَٱنتَصِرْ﴾[7] . ﴿وَٱصْبِرْ﴾[8] .

والتَّفخيم لانتفاء الشَّرط الثَّاني بلا خلاف ، نحو : ﴿فِرْقَةٍ﴾[9] و﴿قِرْطَاسٍ﴾[10] و﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾[11] ، قالوا : والواقع مِنْ حرف الاستعلاء بعدها في القرآن ، ثلاثة أحرف فحسب : القاف والطَّاء والصَّاد ، كما مثَّلنا (ق ٤٨/أ) .

ومع الخلاف ، نحو « فِرْق » ، وإلى هذا اشار بقوله :

(٤٣) **وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ وَأَخْـفِ تَـكْـرِيـرًا إذا تُـشَـدَّدُ**

يعني : أنَّ الخُلف ثابت في « راء » « فِرْق » مِنْ قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾[12] .

---

(١) سورة المائدة : [٤٨] .
(٢) سورة فصلت : [٥٤] .
(٣) سورة الشعراء : [٥٤] .
(٤) سورة النور : [٣١] .
(٥) سورة ق : [١٣] .
(٦) سورة التوبة : [٨٠] .
(٧) سورة القمر : [١٠] .
(٨) سورة المزمل : [١٠] .
(٩) سورة التوبة : [١٢٢] .
(١٠) سورة الأنعام : [٧] .
(١١) سورة الفجر : [١٤] .
(١٢) سورة الشعراء : [٦٣] .

فمِنْ شيوخ الأداء من رقَّقها ، ومنهم من فخَّمها وقال الدَّانيُّ : وكلاهما جيدان وقطع في « تيسيره » بالثَّاني ، فَوَجْهُ التَّرقيق ضعْف الرَّاء لوقوعها بين كسرتين وَوَجْهُ التَّفخيم ضعْف الكسرة المسوغة بتقابل المانع ، وهو حرف الاستعلاء .

وقوله : **(لكسرٍ يوجد)** معناه : لكسرٍ يوجد في «القاف» ، وأَمَرَ بإخفاء تكرير الرَّاء إذا شُدِّدت ، وإنْ كان إخفاؤه في حال التَّخفيف واجبًا أيضًا ؛ لأنَّها إذا شُدِّدتْ كان اللِّسان أَوْقع في المحذور منه إذا خُفِّفت أو لأنَّ المحذور حال التشديد أقبح منه حال عدمه ، فتكون الحاجة إلى رَفْعِه أمسَّ قال مكيٌّ : واجبٌ على القارئ أَنْ يخفي تكرير الرَّاء ، ضمتي أظهره فقد جعل من الحرف المشَدَّد حرفًا ، ومن المخفَّف حرفين .

وقال الجَعْبَرِيُّ : تكريره لحنًا يجب التَّحفُّظ عنه لا به ، وهذا كمعرفة نحو السحر ليُجتنب ، وطريق السَّلامة (ق ٤٨/ب) منه أَنْ يلصَق اللاَّفظ به ظهر لسانه على[١] حنكه لصقًا محكمًا مرةً واحدةً ، ومتى ارتعد حصل[٢] مِنْ كلِّ مرةٍ راءٌ .

(١) في س : بأعلى .
(٢) في س : حدث .

[باب اللامات وأحكام متفرقة]

(٤٤) ٤٤ – وَفَخِّمِ اللاَّمَ مِنِ اسْمِ اللَّهِ عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَعَبْدُ اللَّهِ

لا يخفى أنَّ أصل اللاَّم التَّرقيق ، كما أنَّ أصل الرَّاء التَّفخيم ، فلا تفخَّم إلاَّ لموجب ، كما أنَّ الرَّاء لا ترقَّق إلاَّ لموجبٍ .

ولمَّا ذكر المصنِّف حكم ترقيق الرَّاء ، ولم يذكرْ حكم تفخيمها إحالةً على أصلها أو عملاً بمفهوم المخالفة في عبارته .

ذكر هنا حكم تفخيم اللاَّم دون ترقيقها إمَّا إحالةً على أصلها أو عملاً بمفهوم المخالفة في عبارته ، إذْ هو معتبر في عبارات الكتب باتفاقٍ منَّا ومِنَ الشَّافعية كما تقرَّر في موضعه .

فأمر بتفخيم اللاَّم مِن اسم اللَّه ، وإنْ زِيْدَ عليه « ميم » إذا وقعتْ بعد فتح أو ضمٍّ « ك » ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾[1] بفتح الدَّال أوضمِّها ، ونحو : ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[2] و﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[3] لمناسبة الفتح والضمِّ ، والتَّفخيم المناسب للفظ ﴿الله﴾[4] الذي هو الاسم الأعظم عند المعظَّم .

وفُهِم أنَّها لو وقعتْ بعد الكسر ولو منفصلاً أو عارضًا رُقِّقت على أصلها ، نحو : ﴿الله﴾[5] و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[6] .

ومنهم من قيَّد الفتح بالمحقَّق احترازًا عمَّا تقدَّمها فتح غير محقَّقٍ ، بأنْ كان قبلها (ق ٤٩/أ) إمالةً « ك » ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾[7] في قراءة السُّوسيِّ ، فإنَّ فيها وجهين :

---

(١) سورة الجن : [١٩] .
(٢) سورة آل عمران : [٥٥] .
(٣) سورة الأنفال : [٣٢] .
(٤) سورة التوبة : [٥١] .
(٥) سورة البقرة : [٢٥٥] .
(٦) سورة الزمر :[٤٦] .
(٧) سورة البقرة : [٥٥] .

التَّرقيق وبه قرأ عبد الباقي ، والتَّفخيم : وبه قرأ أبو العباس .

وهو المفهوم مِنْ عبارة النَّاظم ، لأنَّه ذكر مطلق الفتح ، واللَّام في القراءة المذكورة بعد مطلق الفتح وليستْ بعد الكسرة كما جزم به الجَعْبَريُّ .

و(عن) في البيت بمعنى بعد ، نحو : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾[1] متعلِّقة بـ (فخمّ) ، أو بمقدَّر منصوبِ على الحالية مِنَ (اللَّام) ، أي : كائنة بعد (فتح) ، والشَّرط سبق الفتح على اللّام ولو في نفس (اسم اللَّه) ، كما لو قلتَ في الابتداء ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[2] .

وقوله : (أو ضم) يُقرأ بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوين فتح

٤٥ - وَحَرْفَ الاِسْتِعْلاءِ فَخِّمْ وَاخْصُصَا   الاِطْبَاقَ أَقْوَىٰ نَحْوَ قَالَ والْعَصَا (٤٥)

أي : وفخِّم الاستعلاء مطلقًا مطبقًا كان أو غيره ، « فالخاء » ، نحو : ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[3] و« الصَّاد » نحو : ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[4] ، و« الضَّاد » نحو : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[5] و« الغَيْن » نحو : ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[6] و« الطَّاء » نحو : ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾[7] ، و« القاف » نحو : ﴿قَآئِمًا﴾[8] ، و« الظَّاء » نحو : ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[9] .

(واخصصا) حروف الإطباق من بينها بتفخيمٍ أقوى مِنْ تفخيم البواقي .

ومثَّل بمثالين : الأوَّل : لغير المطبق مِنْ حروف الاستعلاء ،

(١) سورة الانشقاق : [١٩] .
(٢) سورة الأنعام : [١٢٤] .
(٣) سورة البقرة : [٢٥] .
(٤) سورة البقرة : [٢٣] .
(٥) سورة الفاتحة : [٧] .
(٦) سورة التوبة : [٦٠] .
(٧) سورة النازعات : [٣٤] .
(٨) سورة الجمعة : [١١] .
(٩) سورة إبراهيم : [٢٢] .

والثَّاني : للمطبق منها .

ثُمَّ حروف الاستعلاء (ق ٤٩/ب) بحسب قوة التَّفخيم وضَعْفِه النَّاشئَيْن مِنْ أحوالها :

ثلاثة أضرب عن ابن الطَّحان الأندلسي ، ما يتمكَّن فيه التَّفخيم ، وهو ما كان مفتوحًا ، ودونه ما كان مضمومًا ، ودونه ما كان مكسورًا .

وخمسة أضرب عند النَّاظم ، ما كان بعده ألف ، ثُمَّ ما كان مفتوحًا من غير ألفٍ بعده .

وهذان الضربان مندرجان تحت أوَّل الثَّلاثة ، ثُمَّ ما كان مضمومًا ، ثُمَّ ما كان ساكنًا ، ثُمَّ ما كان مكسورًا .

ولام **(العصا)** عهدية ، والمراد العصا المذكورة في القرآن ، ولو مضافة ، نحو : ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[1] .

وقوله : **(لاطباق)** أصله الإطباق ، فَنُقلتْ حركة همزة القطع إلى اللاَّم ، ثُمَّ حُذفتْ تلك الهمزة ، واستغنى عن همزة الوصل .

وحُذفتْ « الياء » من **(أقوى)** على طريق ، تمرُّون الدِّيار ، وإذا كان المراد بالدِّيار وهو أحد الوجهين .

(٤٦) **وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطْتُ مَعْ بَسَطْتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقكُمْ وَقَعْ**

أَمَرَ ببيان إطباق « الطَّاء » مِنْ قوله تعالى :﴿فَقَالَ أَحَطتُ﴾ ، مع قوله : ﴿بَسَطتَ﴾[2] لئلا تشتبه بـ « التَّاء » المدغمة المجانسة لها بسبب اتحاد المخرج .

فإن قلتَ : ما الفرق بين هذا ، ونحو : ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾[3] ، حيث

---

(١) سورة النمل : [١٠] .
(٢) سورة المائدة : [٢٨] .
(٣) سورة آل عمران : [٦٩] .

اغتفر فيه اشتباه « التّاء » بـ « الطّاء » ، ولم يغتفر (ق ٥٠/أ) في هذا عكسه .

قلتُ : لمّا كان أصل الإدغام أَنْ يُدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوّة ، أُدغمتْ كلُّ طاءٍ ساكنة بعدها «تاء» فيها إدغامًا غير مستكمل ، يَبقى معه تفخيمها واستعلاؤها محافظةً على قوة « الطّاء » وأُدغمتْ « التّاء » السّاكنة التي بعدها « طاء » فيها إدغامًا مستكملاً ، وجُعِل إبقاء صفة التّفخيم والاستعلاء دالاً على موصوفها كما في إبقاء صفة الغُنّة عند إدغام النُّون السّاكنة والتّنوين في « الواو » و« الياء » ، فيكون التّشدّيد متوسطًا في الموضعين لأجل إبقاء الصّفة .

ومن العرب من يُبدِّل « التّاء » « طاءً » ثُمَّ يُدغم إدغامًا كاملاً ، فيقول :

« أحطُّ » و « فَرَّطُّ » .

قال شُريح : وهذا ممّا يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق ، انتهى .

وقد حكى بعضهم إجماع القُرّاء على إبقاء صفة الإطباق واستشكلها ابن الحاجب مع الإدغام ، لأنَّ الإطباق صفة للمطبق لا تتأتى إلاّ به .

فلو بقي الإطباق مع الإدغام لزم اجتلاب « طاءٍ » أخرى لتُدغم في « التّاء » غير « الطّاء » التي قام بها وصف الإطباق .

وفي ذلك جمع بين السّاكنين ، فإذًا[١] نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾[٢] (ق ٥٠/ب) بالإطباق ليس فيه إدغام ، ولكنّه كما اشتدّ التّقارب وأمكن النُّطق بالثّاني بعد الأوّل من غير ثِقَلِ اللّسان أطلقنا عليه الإدغام

(١) في ص : فإذن .

(٢) سورة الزمر : [٥٦] .

[مجازًا][1] .

وفرِّق بين الإطباق والغُنَّة .

فإنَّ الغُنَّة : لا تتوقف على النُّون لأنَّها من مخرجٍ غير مخرجه ، فإنَّ النُّون من الفم والغُنَّة من الخيشوم بخلاف الإطباقِ فإنَّه مع المطبق ، فإخراجه لا يتأتَّ إلاَّ به .

وأُجِيْب : بأنَّ القُرَّاء نصُّوا على أنَّ في نحو : ﴿فَرَّطتُ﴾ تشديدًا متوسطًا مع بقاء الإطباق .

ولو كان على ما ذكره ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد ، ولا يمتنع إبقاء الإطباق قائمًا ببعض صوت « الطَّاء » ، لأنَّ « الطَّاء » لم يُستكمل إدغامه في « التَّاء » ، ولا يلزم اجتلاب « طاء » أخرى ، ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا فقياسُه على الغُنَّة مستقيم .

ثُمَّ أفاد النَّاظم أنَّه وقع الخلاف بين أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف ، من قوله تعالى في «المرسلات» : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[2] وفي عدم إبقائها ، مذهب مكيُّ وغيره إلى إبقائها ، والدَّانيُّ ومنْ والاه إلى عدمه ، واختاره النَّاظم في « التَّمهيد » بعد أنْ ذكره أنَّ كلا الأمرين حسن .

ولا اختصاص لهذا الخلاف بالكلمة المذكورة بل هو جاء حيث[3] ما أُدغمتْ القاف السَّاكنة في الكاف (ق ٥١/أ) وأمَّا نحو : ﴿أَحَطتُ﴾[4] ممَّا سبقتْ فيه « الطَّاء » السَّاكنة « التَّاء » وأُدغمتْ فيها فإنَّه اختار فيه تخليص صوت « الطَّاء » مع الإتيان بصفة الإطباق وترقيق « التَّاء »

---

(١) سقط من س .
(٢) سورة المرسلات : [٢٠] .
(٣) في س : حيثما .
(٤) سورة النمل : [٢٢] .

على أصلها :

قال : وهذا قليل في زماننا لا يقدِر عليه إلاّ الماهر المجوّد ، ولم أرَ أحدًا نبَّه عليه وذلك نحو قوله تعالى : ﴿بَسَطتَ﴾[١] و﴿فَرَّطتُ﴾[٢] و﴿أَحَطتُ﴾ ، وهذا ونحوه تحكمه المشافهة

واحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا (٤٧)

الحرص على السُّكون واجب في كلِّ حرفٍ ساكنٍ « ک » لام ﴿جَعَلْنَا﴾[٣] ونون ﴿أَنْعَمْتَ﴾[٤] وغين ﴿الْمَغْضُوبِ﴾[٥] ، واللاّم الثَّانية من ﴿وَظَلَّلْنَا﴾[٦] ، وتحريكه من فظيع اللَّحن الذي يركبه جهلة القرَّاء فيجب التحرُّز عنه ولا بدَّ من بيان « الغَيْن » السَّاكنة ، إذا وقع بعدها « شِيْن » أو غيرها من سائر الحروف « ک » – ﴿يَغْشَى﴾[٧] و﴿الْمَغْضُوبِ﴾[٨] و﴿فَرَغْتَ﴾[٩] و﴿ضِغْثًا﴾[١٠] و﴿نَّغْفِرْ﴾[١١] و﴿بَغِيًّا﴾[١٢] و﴿أَغْوَى﴾[١٣] و﴿أَغْلَالًا﴾[١٤] ﴿وَأَغْطَشَ﴾[١٥] ونحو ذلك ، نصَّ عليه في « التَّمهيد » ، وعلَّل وجوب البيان بعد « الشِّين » بقوله : لئلا يقرب مِنْ لفظ « الخاء » لاشتراكهما في الهمس والرَّخاوة .

وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَسَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى (٤٨)

أَمَرَ بتخليص انفتاح « الذَّال » مِنْ قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ

(١) سورة المائدة : [٢٨] .
(٢) سورة الزمر : [٥٦] .
(٣) سورة النبأ : [٩] .
(٤) سورة الفاتحة : [٧] .
(٥) سورة الفاتحة : [٧] .
(٦) سورة البقرة : [٥٧] .
(٧) سورة الدخان : [١١] .
(٨) سورة الفاتحة : [٧] .
(٩) سورة الشرح :[٧] .
(١٠) سورة ص : [٤٤] .
(١١) سورة الأعراف : [١٦١] .
(١٢) سورة مريم : [٢٨] .
(١٣) سورة الحجر : [٨٤] .
(١٤) سورة يس : [٨] .
(١٥) سورة النازعات : [٢٩] .

﴿مَحْذُورًا﴾[١] ، « والسِّين » مِنْ قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥ﴾[٢] لئلا تشتبه « الذَّال » بـ « الظَّاء » في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[٣] ، و« السِّين » بـ « الصَّاد » (ق ٥١/ب) في قوله تعالى : ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾[٤] ، فإنَّ كلاًّ مِنَ « الذَّال » و« الظَّاء » مِنْ مخرج واحدٍ ، وكذلك « السِّين » و« الصَّاد » لا يتميَّز كلُّ واحدٍ إلاَّ بتمييزِ الصِّفة ، و« السِّين » و«الذَّال » منفتحان و« الصَّاد » و« الظَّاء » مطبقان ، فينبغي أَنْ نخلِّص كلَّ من الآخر بانفتاح الفم وانطباقه ،وكذلك كلُّ حرفٍ متحد المخرج فتختلف الصِّفة ، قاله ابن النَّاظم ، والحقُّ أنَّ العبرة بانفتاح طائفتي اللِّسان والحنك الأعلى ، وانطباق الأُولى على الثانية على ما مَرَّ ، وضمير (اشتباهه) يعود إلى **(محذورًا)** و**(عسى)** بتأويل المذكور على حدِّه :

فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وبلَقْ كـأنَّـه في الجلـدِ تَـوْلـيـعُ الـبَـهَـقْ

أي : كأنَّ المذكورين مِنَ السَّواد والبلق ، وفي البيت حذف الواو العاطفة في **(محذورًا عسى)** ومقابلة ، وفيه مِنَ المحسنات اللَّف والنَّشر المرتَّب .

(٤٩) وَرَاعِ شِـدَّةً بِـكَـافٍ وَبِـتَـا كَـشِـرْكِـكُـمْ وَتَـتَـوَفَّـىٰ فِـتْـنَـا

أمرٌ بمراعاة صفة الشِّدَّة في « الكاف » و« التَّاء » فالكاف ، نحو :﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[٥] و« التَّاء » ، نحو : ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٦] ، ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً﴾[٧] .

وذلك بأنْ يُمنع الصَّوت أنْ يجري معهما مع ثباتهما في محلِّهما ،

---

(١) سورة الإسراء : [٥٧] .
(٢) سورة التحريم :[٥] .
(٣) سورة الإسراء : [٢٠] .
(٤) سورة طه : [١٢١] .
(٥) سورة فاطر : [١٤] .
(٦) سورة النحل : [٢٨] .
(٧) سورة الأنفال : [٢٥] .

ومنهم من اعتبر النَّفس دون الصَّوت ، والحقُّ خلافه ، وعليك أَنْ تقيسَ (ق ٥٢/أ) على الشِّدَّة ، والجهر ، والهمس ، وغيرهما من الصِّفات المتقدِّمة فتُراعي في كلِّ حرفٍ صفته .

وفي « التَّمهيد » أنَّه إذا تكرَّرت « الكاف » من كلمةٍ أو كلمتين فلا بدَّ من بيان كلٍّ منهما لئلا يُقرِّب اللَّفظ من الإدغام لتكلُّف اللِّسان بصعوبة التَّكرير ، نحو قوله تعالى : ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾[1] ، وأنَّك كنتَ على مذهب المُظهر ، وأنَّه إذا تكرَّرت « التَّاء » في كلمةٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾[2] أَو كلمتين ، والأُولى متحركة ، نحو قوله تعالى : ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾[3] أظهرتهما إظهارًا بيِّنًا ، وإنْ تكرَّرت ثلاث مرات ، نحو قوله تعالى : ﴿ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا﴾[4] ، فالبيان لازمٌ ، لأنَّ في اللَّفظ صعوبةً . قال مكيّ في « الرِّعاية » : هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردّها في كلِّ مرةٍ إلى الموضع الذي رفعها منه .

وهذا ظاهرٌ ألا ترى أنَّ اللِّسان إذا لفظ بـ « التَّاء » الأُولى رجع إلى موضعه ليلْفظ بالثَّانية ، ثُمَّ يرجع ليلْفظ بالثَّالثة وذلك صعبٌ فيه تكلُّف ، ولكن لا يخفى أَنَّ قوله : أو ثلاث مراتٍ زائدٌ ، لأنَّ الكلام في تكرارها ثلاث مرات كما مثَّل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع الرِّجل ثلاث مرات بل مرتين (ق ٥٢/ب)

(١) سورة البقرة : [٢٠٠] .
(٢) سورة النحل : [٢٨] .
(٣) سورة الإسراء : [٧٤] .
(٤) سورة النازعات : [٦،٧] .

[باب : المتماثلان والمتجانسان]

(٥٠) وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَقُلْ رَبِّ وَبَل لَا وَأَبِنْ

(٥١) فِي يَوْمِ مَعْ قالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقَمْ

(أدغم) مع فاعله جملة أمرية، و(أولى) مفعول أُدغم مضاف إلى (مثل وجنس) على حدِّ : أسَّي زيد وعمرو ، لا على حَدِّ غلاميَ زيد وعمرو .

ومرادًا به : غلامي زيد وغلامي عمرو .

وإذْ ليس المدغم سوى (أَوَّلَىْ) مثل (وأولى) جنس .

فإنْ قلتَ : فالمدغم إنَّما هو المِثْل والجنس الأَوَّلان لا أوَّلهما .

قلتُ : الإضافة بيانية على حدِّ : خاتم فضة ، وكان الأصل أَنْ يضيف المفرد لِمَا ثبت مَنْ أنَّه إذا أُضيف اسم الجنس إلى شيئين وأريد إثبات شيء واحد لكلٍّ منهما احتيج إلى إضافة التَّثنيَّة في موضع الالتباس .

نحو : غلامي زيد وعمرو ، ومرادًا به ، غلام زيد وغلام عمرو .

ولو لم يكن التباس[1] لم يحتج إليها كما فيما نحن فيه ، ونحو : رأس زيد عمرو ، فإنَّ الرَّأس لا يكون مشتركًا بين اثنتين بخلاف الغلام ، وهو ظاهر إلاَّ أنَّ النَّاظم عَدَل عمَّا هو الأصل رعايةً للوزن ، وضمير **(سكن)** يعود إلى كلٍّ من الأوَّلين و**(وأبن)** عطف[2] على أُدغم ﴿فِي يَوْمٍ﴾[3] بترك التَّنوين مفعوله ومع ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾[4] حال

(١) في س : الالتباس .

(٢) في س : معطوف .

(٣) سورة المعارج : [٤] .

(٤) سورة الشعراء : [٩٦] .

مفعوله ، والبواقي معطوفات (ق ٥٣/أ) على المفعول والمعنى .

وأظهر مَدّ : ﴿فِي يَوْمٍ﴾ ، مع مَدّ : ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾[١] .

وأظهر لام ﴿قُلْ نَعَمْ﴾[٢] ، و« حاء » : ﴿وَسَبِّحْهُ﴾[٣] ، و«غين » ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٤] ، ولام : ﴿فَلْتَقُمْ﴾[٥] .

ثُمَّ الإدغام (لغةً) : إدخال الشَّيء في الشَّيء ، ومنه إدخال اللِّجام في فم الفرس .

وعليه قول الشَّاعر :

وأدغَمتُ في قلبي من الحبِّ شُعبةً تذوبُ لَها حَرًّا من الوجْد [اضْلُعي][٦]

واصطلاحًا : اللَّفظ بساكنٍ فمتحرِّكٍ بلا فصلٍ من مخرجٍ واحدٍ ، ذكره الجَعْبَريُّ فقوله : اللَّفظ بساكنٍ فمتحرِّكٍ ، بمنزلة الجنس ، يندرج فيه الإظهار والإدغام والإخفاء .

وقوله : بلا فصل ، بمنزلة الفَصْل يخرج به الإظهار وما بعده بمنزلة فصلٍ آخر ، يخرج به الإخفاء ، إذْ ليس الحرف المخفيّ ، والمخفيُّ عنده من مخرجٍ واحدٍ .

---

(١) والعلّة في ذلك : محافظةً على المدّ ، لئلا يذهب بالإدغام ، وأيضًا لاختلاف مخرجي الحرفين ، ففي المثال الأوَّل : تخرج « الياء المدّية » من الجوف ، و« الياء المتحرّكة » من وسط اللّسان ، وفي المثال الثاني : تخرج « الواو المدّية » من الجوف ، و« الواو المتحركة » تخرج من الشّفتين ، وهذا هو مذهب الجمهور .

انظر : إلى كتابنا : « كيف تقرأ القرآن كما أنزله الرحمن » ص (٢٣٦) ، (ط٢) .

(٢) السبب في إظهار لام ﴿قُلْ﴾ : لأنَّ النّون لا يُدغم فيها حرف أُدغمت هي فيه ، فلو أُدغمتْ اللّام في النّون لزالتْ الألفية بينهما وبين أخواتها (حروف الإدغام) أمَّا إدغام اللّام في النّون نحو كلمة : « النّاس » ، « والنّساء » فلكثرة وقوعها في القرآن ، في حين أنَّ لام الفعل قليلة الوقوع ،والعمدة في ذلك كله السّماع والنّقل ،﴿قُلْ نَعَمْ﴾ (سورة الصافات : ١٨) .

(٣) سورة الإنسان : [٢٦] .

(٤) سورة آل عمران : [٨] .

(٥) سورة النساء : [١٠٢] .

(٦) في س : أَضْلُعُ .

وقيل : إيصال حرف ساكن بحرف متحرِّك ، بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشدَّدًا يرتفع اللِّسان عنه ارتفاعةً واحدةً .

فقوله : إيصال حرف ساكن بحرفٍ متحركٍ ، يندرج فيه الإدغام والإخفاء .

وأمَّا الإظهار فلا يندرج ، لأنَّه فصلٌ متحرك عن ساكن .

وقوله : بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشدَّدًا ، يخرج به الإخفاء وما بعده صفة كاشفة (ق ٥٣/ب) للحرف الواحد .

والحرفان الملتقيان : إمَّا أَنْ يتماثلا : بأَنْ يتَّفقا مخرجًا وصفةً كالبَّاءين ، والتَّاءين .

أو يتجانسًا : بأَنْ يتفقا مخرجًا لا صفةً ، « كالطَّاء » و« التَّاء » الفوقيَّة ، و«ك» اللاَّم والرَّاء عند القُرَّاء .

أو يتوافقا : بأَنْ يتقاربا مخرجًا أو صفةً ، كالدَّال والسِّين والضَّاد والشِّين المعجمتين ، و«ك» اللاَّم والرَّاء عند سِيْبَوَيْه . **فهذه ثلاثة أقسام** حَصَروا الحرفين الملتقين فيها :

١ - المتماثلان ، ٢ - والمتجانسان ، ٣ - والمتوافقان .

والنَّقض واردٌ عليهم بعكس المتجانسين مع أنَّ الملائم[1] تعميمها وإدراجه فيهما ، وكذا بالمتقاربين في المخرج والصِّفة جميعًا ، مع أَنَّ المناسب تعميم قسم المتوافقين وإدراجهما فيه، كما فعل القسْطلاني ، حيث ذكر التَّوافق وسمَّاه بالتَّقارب .

وعرَّفه بقوله : أنْ يتقاربا مخرجًا أو صفةً أو مخرجًا وصفةً .

اللَّهمَّ إلاَّ أَنْ يكون قولهم : مخرجًا أو صفةً ، مُخْرَجًا مخرج مانعة

(١) في س : المراد .

الخلو فقط مع أنَّ اشتراطهم الاتفاق في المخرج في المتماثلين ، يستلزم أنْ يكون ، نحو : ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾[١] وفي ﴿فِي يُوسُفَ﴾[٢] ، غير متماثلين ، لأنَّ مخرج الواو والياء الأَوْلين الجوف ، مخرج ما بعدهما غيره (ق٥٤/أ) مع أنَّهما متماثلان على ما حقَّقه الجَعْبَرِيُّ مِنْ[٣] أنَّ الحرفين أن اتحدا ذاتًا واندرجا في الاسم فمتماثلان .

وإلاَّ فإنِ اتحدا مخرجًا أو صفةً أو تجاورًا ، فمتناسبان ، وإلاَّ فمتباينان ، ثُمَّ المتماثلان والمتجانسان ، إذا سكن الأَوَّل منهما أُدغم في الثَّاني ، « ك » ﴿قُل رَّبِّ﴾[٤] في المتجانسين على رأي الفرَّاء ، و﴿بَل لَّا يَخَافُونَ﴾[٥] في المتماثلان ، إلاَّ أنْ يجتمع «ياءان» أو « واوان » أوَّلهما حرف مدٍّ ، فيجب الإظهار وأن يجتمع مثلان لئلا يذهب المدُّ بالإدغام ، نحو : ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾[٦] و﴿قَالُوا وَهُمْ﴾[٧] .

بخلاف ، نحو : ﴿اتَّقَوا وَّءَامَنُوا﴾[٨] ثُمَّ ﴿اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا﴾[٩] ، ممَّا واوها الأُولى حرف لين ، فإنَّه يجب فيه الادغام وبيان التَّشديد ، لأنَّها صارتْ في حكم الصَّحيح ، فإدغامها واجبٌ ، وأمَّا نحو : ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[١٠] ، ﴿وَهُوَ مِنَ﴾[١١] ، ممَّا اجتمع فيه « ياءان » متحركان أو « واوان » متحركان في كلمتين .

فالإدغام فيه جائزٌ عن السُّوسيِّ عن أبي عمرو ، والفرق بينهما وبين

---

(١) سورة البروج : [١١] .
(٢) سورة يوسف : [٧] .
(٣) في س : مع .
(٤) سورة طه : [١١٤] .
(٥) سورة المدثر : [٥٣] .
(٦) سورة المعارج : [٤] .
(٧) سورة الشعراء : [٩٦] .
(٨) سورة المائدة : [٩٣] .
(٩) سورة المائدة : [٩٣] .
(١٠) سورة البقرة : [٢٥٤] .
(١١) سورة يوسف : [٢٧] .

الأوَّلين أنَّ المدَّ في الأوَّلين محقَّق سابق .

وأمَّا المدُّ الحاصل فيهما بعد تسكين الأَوَّل ، فإنَّه عارضٌ مقارن وهو (ق ٥٤/ب) سببٌ للإدغام ، فلا يكون مانعًا منه ، وإلاَّ لم يكن سببًا له .

وكذا إذا اجتمعتْ اللاَّم مع « النُّون » وتقدَّمتْ « اللاَّم » ، يجب الإظهار ، نحو : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾[1] .

فإنَّ قيل : لِمَ اتفق على إدغام « اللاَّم » السَّاكنة في « الرَّاء » ، واتفق على إظهارها عند « النُّون » ، إلاَّ ما رُوي عن الكسائي من إدغام «لام» «هل » و« بل » ، خاصةً نحو : ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾[2] ، ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾[3] ، وكلاهما متقاربا المخرج أو متجانساه ، « كاللاَّم » و« الرَّاء » .

فالجواب : أنَّ النُّون لمَّا يُدغم فيها شيء ، ممَّا أُدغمتْ فيه ، نحو : « الميم » و« الواو » و« الياء » استوحش إدغام « اللاَّم » فيها، لأنَّها ممَّا أُدغمتْ فيه على ما يأتي في بحث النُّون السَّاكنة والتَّنوين .

فإنَّ قيل : الحروف قسمان :

قمريَّة : تظهر عندها لام التَّعريف ،وهي حروف : (ابْغِ حَجَّكَ وخَفْ عَقِيمهُ) .

شمسية : لا تظهر عندها ، وإنَّما تُدغم فيها ، وهي الخمسة عشر الباقية و سوى الألف ومِنْ جملتها « النُّون » ، فما بالهم اغتفروا إدغام « اللاَّم » فيها .

---

(١) سورة الصافات : [١٨] .

(٢) سورة لقمان : [٢١] .

(٣) سورة الكهف : [١٠٣] .

فالجواب : إنَّهم اغتفروا ذلك لكثرتها .

وقال النَّاظم : أظهرتْ « لام » ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ عند «النُّون » ، لأنَّ هذا فعل قد أُعِلَّ بحذف عينه فلم يُعَلُّ ثانيًا بحذف لامه ، لئلا يصير في الكلمة إجحاف ألا ترى (ق ٥٥/أ) أنَّ الكِسائي ومن وافقه ، أدغم « اللاَّم » من « هل » و« بل » ، في نحو قوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾[1] و﴿بَلْ نَحْنُ﴾[2] ، ولم يدغمهما في ﴿قُلْ نَعَمْ﴾[3] و﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾[4] وفيه نظر ، لأنَّهم اعلوا (اتقى) بحذف « الفاء » ، ثُمَّ اشتقوا منه الأمر ، فقالوا : (قِ) بحذف « اللاَّم » وما اعتبروا ذلك إجحافًا مع أنَّه لو أدغمتَ « لام » « قل » في « نُون » « نَعَمْ » ، لم يكن سوى حذف « الغَيْن » وإبدال « اللاَّم » «نُونًا» ، وهذا أسهل مِنْ حذف (قِ) وشبهه ، وأمَّا ما يردُ منْ أنَّهم قد أجمعوا على إدغام ﴿قُل رَّبِّ﴾[5] مع وجود العلَّة المذكورة .

فقد أجاب عنه النَّاظم : بأنَّ « الرَّاء » حرف مكرَّر منحرف[6] ، فيه شدَّة وثقل يُضاع حروف الاستعلاء بتفخيمه و« اللاَّم » ليس كذلك ، فجذب « اللاَّم » جذب القوي للضعيف ، وأدغم الضعيف في القوي على الأصل ، بعد أَنْ قوي مضارعه بالقلب ، و« الرَّاء » قائمٌ بتكريره مقام الحرفين كالمشدَّدات ، فاعلمَه[7] .

وأمَّا « النُّون » فهو أضعف من « اللاَّم » بالغُنَّة ، والأصل أَنْ لا يُدغم الأقوى في الأضعف .

---

(١) سورة مريم : [٦٥] .
(٢) سورة القلم : [٢٧] .
(٣) سورة الصافات : [١٨] .
(٤) سورة الأنعام : [١٥١] .
(٥) سورة المؤمنون : [٩٣] .
(٦) سقط من س .
(٧) في س : فاعلم .

وكذلك يجب إظهار « الحاء » السَّاكنة عند « الهاء » في قوله تعالى : ﴿فَسَبِّحْهُ﴾[١] ، وإنَّما أَمَرَ النَّاظم ببيانها وإظهارها ، لأنَّ كثيرًا من النَّاس يقع في الإدغام بناءً على قرب (ق ٥٥/ب) المخرجين ، أو أنَّ « الحاء » أقوى من « الهاء » فهي تجذب « الهاء » إلى نفسها ، مع أنَّ التَّحفُّظ عَنْ ذلك لازم .

وإنَّما يجب الإظهار لقاعدة : أنَّه لا يُدغم حرف حلقي في أَدْخل منه ، لئلا يلزم إدغام الأسهل في الأثقل ، فيلزم الثِّقل .

ولا يردُ إدغام « الحاء » في « الغَيْن » للسّوسيّ ، في قوله تعالى : ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٢] لأنَّ المراد بالأَدْخل : ما كان أدخل مخرجًا ، وهما مِنْ مخرجٍ واحدٍ .

قال القاضي : ولأنَّ حروف الحلْق بعيدة عن الإدغام لصعوبتها ، ولهذا تُدغم « الغَيْنْ » في « القاف » في نحو : ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٣] .

وفيه نظر ، إذْ لو أَدغمتَ « الغَينْ » في « القاف » لقُلِبَتْ « قافًا » ، ولفاتتْ صعوبة إدغام الحلْقي في مثله ، فلا يستقيم تعليل عدم إدغامها فيها بهذا ، ومنهم مَنْ علَّل بتغايرهما بناءً على أَنَّ « الغَيْن » حلْقيّة ، و« القاف » لهويَّة ، والنَّاظم لم ينف التغاير بينهما بهذا الوَجْه ، ولكنَّه يثبت التَّقارب بوَجْهٍ ،وذلك لأنَّه ذكر في «التَّمهيد» أَنَّ « الغَيْن » إذا لقيتْ حرفًا حلْقيًا ، وجب بيانُها ، نحو : ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾[٤] و﴿أَبْلِغْهُ﴾[٥] .

ثُمَّ قال : وكذلك « القاف » ، نحو : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ (ق ٥٦/أ)

---

(١) سورة ق : [٤٠] .
(٢) سورة آل عمران : [١٨٥] .
(٣) سورة آل عمران : [٨] .
(٤) سورة الأعراف : [١٢٦] .
(٥) سورة التوبة : [٦] .

لأنَّ مخرج « الغَيْن » قريبٌ من مخرج « الغَيْن » قبله ، و« القاف » بعده ، فيخشى أَنْ يُبادر اللَّفظ إلى الإخفاء والإدغام .

ويجب إظهار « اللاَّم » عن « التَّاء » في قوله تعالى : ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾[1] لتباعد مخرجهما المنافي لخلط الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا مشدَّدًا .

ثُمَّ الحرفان اللَّذان يُراد إدغام أوَّلهما :

إنْ كانا مِثْلَيْن : والأوَّل ساكن ، فثمَّ عمل واحد ، وهو الإدغام ، أو متحرِّك فعملان إسكان وإدغام .

وإنْ كانا غير مثلين : والأَوَّل ساكن ، فعملان قلب الأَوَّل إلى الثاني .

والإدغام أو متحرِّك ، فثلاثة أَعمال إسْكان ، وقلب ، وإدغام ، فالسَّاكن أقل عملاً من المتحرِّك ، ومِنْ ثَمَّ يُسمَّى إدغامه : إدغامًا صغيرًا .

وإدغام المتحرِّك بعد إسْكانه إدغامًا كبيرًا .

ولابدَّ من قلب الأَوَّل إلى الثَّاني ليصيرا مِثْلَيْن ،وكذا لا بدَّ من عدم إبقاء صفة الأوَّل .

قال ابن النَّاظم : فإنْ جاء نصٌّ بإبقاء صفةٍ مِنْ صفات الحرف المدغم ، فليس ذلك الإدغام بإدغامٍ صحيحٍ ، وهو بالإخفاء أشْبَه كما تقدَّم في خلاف ﴿نَخْلُقكُّم﴾[2] .

---

(١) سورة الصافات : [١٤٢] .

(٢) سورة المرسلات : [٢٠] .

[باب : الضّاد والظّاء]

(٥٢) وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

اعْلَمْ : أنَّ الضّاد حرف عَسِر على اللّسان ، وليس في الحروف أَعْسَرَ منه ، والنّاس يتفاضلون في النُّطق (ق ٥٦/ب) به .

فمنهم مَنْ يخرجه دون مخرجه ممزوجًا بـ « الطّاء » المهملة ، ولا يقدر على غير ذلك ، وهو أكثر المصريين وبعض أهل المغرب(١) .

ومنهم من يخرجها « لامًا » مفخّمة ، وهم « الزّيالع » ومن ضاهاهم .

ومنهم من يجعله « ظاءً » مطلقًا ، لأنّه يشارك « الظّاء » في صفاتها كلّها ، ويزيد عليها بالاستطالة ، فلولا الاستطالة ، واختلاف المخرجين لكانت « ظاءً » ، وهم أكثر الشّاميين وبعض أهل المشرق(٢) .

وهذا لا يجوز في كتاب اللّه تعالى لمخالفة المعنى الذي أراده اللّه تعالى على ما صرّح به النّاظم في « التّمهيد » .

وعن ابن جنّي ، أنَّ مِنَ العرب مَنْ يجعل « الضّادَ » « ظاءً » مطلقًا في جميع كلامهم .

قال النّاظم : وهذا غريبٌ ، وفيه توسُّع للعامّة ولمّا كان جازمًا بعدم جواز ذلك ، وكان التمييز بَيْن « الضّاد » و« الظّاء » أمرًا مهمًّا لذلك أمرك بتمييز « الضّاد » من « الظّاء » بالمخرج وصفة الاستطالة ، ثُمَّ أراد حَصْر « ظاءات » القرآن ببيان ما هي فيه من مادة مخصوصة

---

(١) في س : الغرب .
(٢) في س : الشرق .

كالظل أو صيغة معينة كالظَّعن ، فقال : **(وكلها تجي في الظعن)** إلخ ، أي : وكلُّ أفراد « الظَّاء » تجي .

في الظَّعْنِ ظِلِّ الظُّهرِ عُظْمِ الْحِفْظِ أيْقِظْ وأَنْظِرْ عَظْمِ ظَهْرِ اللَّفظِ (٥٣)

أي : في صيغة **(ظعن)** ومادة الكلمات الباقية في هذا البيت (ق٥٧/أ) ولم يأتِ (الظعن) في القرآن إلاَّ في قوله تعالى ، في سورة « النحل » : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾[1] ، ومعناه : الارتحال ، وعينه ساكنة في قراءة الكوفيين وابن عامر ، مفتوحة في قراءة الباقين ، ووقع **(الظل)** في اثنين وعشرين موضعًا ، أوَّلها قوله تعالى في « البقرة » : ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾[2] ، ومنه **(الظلة)** ، ولها موضعان : قوله تعالى في « الأعراف » : ﴿كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾[3] ،وقوله تعالى ، في « الشعراء » من : ﴿عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾[4] وجمع ظلل ، وعليه حُملَت قراءة (في ظلل على الآرائك)[5] في سورة « يس » ، ووقع **(الظهر)** بضمِّ « الظَّاء » ، وهو وقت انتصاف النَّهار في موضعين : قوله تعالى في « النُّور » : ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾[6] ، قوله تعالى في « الرُّوم » : ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[7] .

ووقع **(العظم)** بضمِّ « العَيْن » وهو (العظمة) في مائةٍ وثلاثة مواضع : أوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » :﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[8] .

ووقع **(الحفظ)** في اثنين وأربعين موضعًا :

---

(١) سورة النحل : [٣٠] .
(٢) سورة البقرة : [٥٧] .
(٣) سورة الأعراف : [١٧١] .
(٤) الآية : [١٨٩] .
(٥) الآية : [٥٦] .
(٦) الآية : [٥٨] .
(٧) الآية : [١٨] .
(٨) الآية : [٧] .

أوَّلها : قوله تعالى : ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾[١] ، لا قوله تعالى فيها : ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾[٢] ، كما توهَّم لأنَّه لم يقع أوَّلاً .

ووقعتْ مادة **(أيقظ)** من اليقظة ضد النَّوم ، في موضعٍ واحدٍ ، هو قوله تعالى في « الكهف » : ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا﴾[٣] .

ومادة **(انظر)** من الإنظار ، وهو التَّأخير (ق ٥٧/ب) في اثنين وعشرين موضعًا : أوَّلها :

قوله تعالى في « البقرة » : ﴿وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾[٤] .

ووقع **(العظم)** بفتح « العَيْن » ، جَمْعَهُ ومفرده في أربعة عشر موضعًا أوَّلها ، قوله تعالى فيها : ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ﴾[٥] .

ووقع (الظهر)بفتح « الظَّاء » في مثلها ، أوَّلها قوله تعالى فيها : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ﴾[٦] .

ومثال المفرد ﴿ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ۝٣﴾[٧] ، ووقع اللَّفظ بمعنى التَّلفّظ في موضعٍ واحدٍ ، وهو قوله تعالى في « قٓ » : ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾[٨] .

(٥٤) ظَاهِرْ لَظَىٰ شُواظُ كَظْمٍ ظَلَمَا   أُغْلُظْ ظَلَامِ ظُفُرٍ انتَظِرْ ظَمَا

وقعتْ مادة **(ظاهر)** منيدة لمعنى الظهور ضدَّ الخفاء ، في ستَّة مواضع : أوَّلها : قوله تعالى في « الأنعام » : ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ﴾[٩] .

---

(١) سورة البقرة : [٢٣٨] .
(٢) سورة البقرة : [٢٥٥] .
(٣) الآية : [١٨] .
(٤) الآية : [١٦٢] .
(٥) سورة البقرة : [٢٥٩] .
(٦) سورة البقرة : [١٠١] .
(٧) سورة الشرح : [٣] .
(٨) سورة التوبة : [٨] .
(٩) الآية : [١٢] .

ولمعنى **(المعونه)** ، في ثمانية مواضع ، أوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » : ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ﴾[١] ، أي : تتعانون ، والتعبير بمعنى المعونة أشمل مِنْ تعبير بعضهم بمعنى : الإعانة ، لأنَّه لا يشمل ما كان مقيدًا لمعنى : التعاون ، وبمعنى : العلو في ستَّة مواضع ، أَوَّلها : قوله تعالى في « براءة » : ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾[٢] .

وبمعنى : **(الظفر)** ، في ثلاثة مواضع ، قوله تعالى فيها : ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾[٣] ، وقوله تعالى في « الكهف » : ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾[٤] – ، وقوله تعالى في « التحريم » : ﴿وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[٥] ، أي : أظفره عليه ، وبمعنى **(الظهار)** (ق ٥٨/أ) في ثلاثة مواضع ، في قوله تعالى في « الأحزاب » : ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾[٦] ،وقوله تعالى في « المجادلة » : ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[٧] ، والحقُّ أنْ تجعل (مادة : الظَهر) مادة لِمَا أفاد معنى المعونة وما بعده ، لأنَّ أصل ذلك من الظهر الذي هو الجارحة إذ المعاون يُساعد صاحبه بجوارحه وأقواها ظهره غاية الأمر جعله بعد ذلك مفيدًا للمعونة ، وإنْ كانت بغير الظهر ، والذي يعلوا غيره أو يظفر به ، كأن يركب ظهره .

والظِّهار في الأصل : عبارة عن أَنْ يُشبِّه[٨] الرجل زوجته بظهر أمِّه ، فيقول : أنت عليَّ كظهر أمِّي .

ووقع **(لظى)** في موضعين ، قوله تعالى في « المعارج » : ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا

(١) الآية : [٨٥] .
(٢) الآية : [٣٣] .
(٣) الآية : [١٨] .
(٤) الآية : [٢٠] .
(٥) الآية : [٣] .
(٦) الآية : [٤] .
(٧) الآية : [٣] .
(٨) في س : تشبيه .

لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾[(١)] ، وقوله تعالى في سورة « الليل » : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[(٢)] ، ولظى : اسم من اسماء جهنم .

قال ابن النَّاظم : وأصله اللُّزوم والإلحاح ، يُقال : أَلظَّ بكذا ، أي لزمه وأَلحَّ به وسُمِّيتْ جهنَّم بها للزومها العذاب على مَنْ يدخلها ، قال تعالى : ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[(٣)] ، أجارنا اللَّه منها ويخدش ما ذكره أَنَّ (لظى) معتل اللاَّم ، فلا يكون من اللَّفظ المضاف[(٤)] ، إلاَّ أنْ يكون من باب (ق٥٨/ب) ما أُبدل فيه أحد حرفي التَّضعيف « ياء » ، نحو : ﴿يَتَمَطَّىٰ﴾[(٥)] في قول من جعل أصله يتمطط .

ووقع (**شواظ**) وهو لهبٌ لا دخان معه ، في موضعٍ واحدٍ ، وهو قوله تعالى في « الرَّحمن » : ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ﴾[(٦)] ، وقُرئ بكسر الشِّين لابن كثير وبضمِّها للباقين ، ومادة (**الكظم**) وهو نجرع الغيظ وعدم إظهاره في ستة مواضع : أَوَّلها قوله تعالى في «آل عمران» : ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾[(٧)] ، ومادة (**ظلم**) في مائتين واثنين وثمانيين موضعًا ، أوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » : ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[(٨)] .

والظلم : وضع الشَّيء في غير موضعه ، ومادة (**اغلظ**) من الغِلْظة ضد الرِّقة وفي ثلاثة عشر موضعًا ، أوَّلها : قوله تعالى في « آل عمران » ، غليظ القلب .

ومادة (**الظلام**) وهو ضدّ النُّور ، في مائة موضعٍ ، أوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » : ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾[(٩)] .

---

(١) الآية : [١٥] .
(٢) الآية : [١٤] .
(٣) سورة الحجر : [٤٨] .
(٤) في س : اللَّفظ المضاعف .
(٥) سورة القيامة : [٣٣] .
(٦) الآية : [٣٥] .
(٧) الآية : [١٣٤] .
(٨) الآية : [٣٥] .
(٩) الآية : [١٧] .

ومادة (ظفر) بسكون « الفاء » في موضع واحدٍ ، هو قوله تعالى في « الأنعام » : ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾[١] ، و« الفاء » في الآية مضمومةٌ وإسكانها في غيرها لغة[٢] ، فلذا أسكنها النّاظم لا للضرورة ، كما ظنَّ ابنُه ، إذ الظّاهر عدم غفلة مِثْلِه عَنْ تلك اللُّغة .

ومادة **(انتظر)** من الانتظار وهو الارتقاب ، في أربعة عشر موضعًا ، أَوَّلها : قوله تعالى في «الأنعام» : ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾[٣] (ق٥٩/ أ) .

ومادة **(الظمأ)** وهو العطش ، في ثلاثة مواضع ، قوله تعالى : في « براءة » ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾[٤] ، وفي « طه » : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا﴾[٥] ، وفي « النور » : ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾[٦] .

وفي البيت إسْكان آخر ظاهر ، وحذف تنوين (شواظ) بالكسر للوزن ، وألف (ظمأ) للإطلاق ، وألف (ظمأ) منقلبة عن الهمزة السّاكنة للوقف .

أَظْفَرَ ظَنًّا كَيفَ جَا وَعِظْ سِوَىٰ	عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا	(٥٥)
وَظَلْتَ ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا	كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ	(٥٦)
يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ	وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظَرِ	(٥٧)
إِلَّا بِوَيْلٍ هَلْ وَأَوْلَىٰ نَاضِرَه	وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ	(٥٨)

وقع **(أظفر)** من الإظفار ، وهو النُّصرة في موضع واحدٍ ، قوله تعالى في « الفتح » ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾[٧] ، والإظْفار من الظفر ، وهو

---

(١) الآية :[١٤٦] .
(٢) سقط من س .
(٣) الآية : [١٥٨] .
(٤) الآية : [١٢٠] .
(٥) الآية : [١١٩] .
(٦) الآية : [٣٩] .
(٧) الآية : [٢٤] .

الفوز ، قيل : وأصله من الظفر ، لأنَّه من قولهم : أنشب ظفره في الشَّيء ، أي علق به فتمكَّن منه .

ومادة (**ظنا**) في سبعةٍ وستين موضعًا ، أَوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » : ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[(١)] ، وليس الظَّنّ فيه بمعنى : التُّهمة كما يُفهم مِنْ عبارة ابن النَّاظم ، لا بمعنى الظَّن حقيقة ، وهو الحسبان ، بل بمعنى : التيقُّن ، إذ لا معنى لاتهامهم ذلك الأَمْر ، وليستْ حالهم مناسبة لأنْ يُوصفوا بظنه حقيقةً ، وقيل : هو على بابه بتقدير مضاف (ق ٥٩/ب) أي : ثواب ربِّهم ، إذِ الثَّواب مظنون لا يقطعون لأنفسهم به واعترض عليه ، بأنَّ قوله بعد ذلك : ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[(٢)] ، [يعكر عليه][(٣)] .

وأُجيب : بأنَّه يُحمل مع المقدَّر على الظنّ الحقيقيّ ، ومع قوله : ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[(٤)] على اليقيني واعتُرض على الجواب : بأنَّ هذا يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو غير جائزٍ ، ويمكن أنْ يمنع ذلك الاستلزام بجعل الآية من باب عموم المجاز ، وذلك بأنْ يُحمل الظَّنُّ فيها على الاعتقاد الشَّامل لكلا الأمرين .

ومادة (**عِظ**) من الوعظ ، في تسعة مواضع ، أَوَّلها : قوله تعالى في « البقرة » : ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(٥)] ، والوعظ هو التَّخويف من عذاب اللّه والتَّرغيب في ثوابه ، وقال النَّاظم في « التَّمهيد » ، والتَّرغيب في العمل القائد إلى الجنَّة ، لكونه سببًا لرحمة اللّه تعالى التي هي سببٌ لدخول الجنَّة ، وقوله : سوى ﴿عِضِينَ﴾ وصفٌ لِعِظ .

(١) الآية : [٤٦] .
(٢) الآية : [٤٦] .
(٣) زيادة في س .
(٤) سورة البقرة : [٤٦] .
(٥) الآية : [٦٦] .

وقيل : استثناء منقطع لأنَّ (عِضين) مغايرٌ (لِعِظْ) في المادة ، إذْ هو جمع : عضه ، وأصلها : عضهة ، وهما لغتان فيها .

والمحذوف « الهاء » على الأُولى و« الواو » على الثَّانية ،وهذا إشارة إلى أنَّ (عضين) في قوله تعالى ، في « الحجر » : ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[1] بالضَّاد لا بـ « الظَّاء » (ق ٦٠/أ) والعِضة : الفِرقة ، و﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ و بمعنى : جعلوه فِرقًا وأنواعًا ، فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : شعر ، وقال بعضهم : كهانة ، إلى غير ذلك . وقيل :بمعنى : جعلوه مقسَّمًا أقسامًا يؤمن ببعضه ويكفر بآخر .

وقول القاضي في « تفسيره » ، عضين : أي : متفرقين فيه عدول عن الصَّواب .

ووقع (باب ظل) ممَّا دلَّ على اقتران مضمون الجملة بالنَّهار أو على الصيرورة ، في تسعة مواضع ، فوقع (ضل) نفسه في موضعين :

هما قوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ بـ « النحل »[2] و« الزخرف »[3] .

وإلى تساوي السُّورتين من جهة اتحاد موضعي (ظل) في اللَّفظ ، أشار بقوله (سوى) بفتح السِّين مع القَصْر ، أي : هما متساويان ، والأصل فيه المدِّ ، ولذا كُتب بالألف ، والنَّاظم قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف مِنْ قلب الهمزة « ألفًا » ، ثُمَّ حُذف إحدى الألفين وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل بخلاف

(١) الآية : [٩١] .
(٢) الآية : [٥٨] .
(٣) الآية : [١٧] .

(سوى) بكسر السِّين في المصراع الأوَّل ، فإنَّه بمعنى غير ، وقَصْره على الأرض ، ولذا كُتب به « الياء » لانقلاب ألف عنها .

ووقع **(ظلت)** في قوله تعالى ، وفي « طه » : ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[1] ، وفي قوله تعالى في « الواقعة » (ق ٦٠/ب) ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[2] وظلوا في موضعين هما : قوله تعالى في « الروم » : ﴿لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[3] ، وقوله تعالى في « الحِجْر » : ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾[4] .

وإلى ذلك أشار بقوله : **(وبروم ظلوا كالحجر)** ، وحاصله : إنَّ (ظلوا) ثابت في هاتين السُّورتين ، ثُمَّ عطف على (ظلتم) قوله : **(ظلت)** وهو في سورة « الشعراء » (كنظل) الذي بعده .

فالأوَّل : في قوله تعالى : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[5] .

والثَّاني : في قوله تعالى : ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾[6] .

ووقع **(يظللن)** في قوله تعالى في « الشورى » : ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾[7] .

والمشهور أنَّ (ظل) في سورتي : « النحل »[8] و« الزخرف »[9] ، بمعنى : صار ، فيدلُّ على الصَّيرورة والانتقال .

ومنهم من اعتبره دالاً على المعنى الأوَّل ، لمَا يكون في اسوداد

---

(١) الآية : [٩٧] .
(٢) الآية : [٦٥] .
(٣) الآية : [٥١] .
(٤) الآية : [١٤] .
(٥) الآية : [٤] .
(٦) الآية : [٧١] .
(٧) الآية : [٣٣] .
(٨) الآية : [٥٨] .
(٩) الآية : [١٧] .

الوَجْه بالنَّهار مِنَ الفضيحة البالغة ، إذِ المخباءات تظهر فيه .

والعرب تقول : اللَّيل ساتر للويل ، وما أفاده القاضي كابن النَّاظم من أَنَّ هذا الباب مفيد لمعنى : الدَّوام ، يقتضي أنَّه بالمعنى الأَوَّل ، خاصةً فإنَّه يستلزم معنى الدَّوام ، ولكنْ في وقت النَّهار بخلاف المعنى الثَّاني ، فإنَّه عبارةٌ عن الانتقال ، وهو لا يستلزمه .

وكلام « التَّمهيد » ظاهر في أَنَّ (ظل) المذكور دالاً على الدَّوام على الفعل نهارًا ، ووقع **(محظورًا)** من الحظر (ق ٦١/أ) وهو المنع ، في موضع واحدٍ ، وهو قوله تعالى في « سبحان » ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾[١] .

و**(المحتظر)** من الخطر : وهو جمع الشيء في حظيرةٍ في موضعٍ آخر فقط . وهو قوله تعالى في « القمر » ﴿فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾[٢] .

والمحتظر : هو متخذ الحظيرة ، وهي ما يعملها الرَّاعي ونحوه من القصب ، وقضبان الشَّجر ليحفظ بها نفسه وماشيته ، وهشيم المحتظر : ما تساقط منْ حائطها .

وقيل : ما يجمعه صاحب الحظيرة لغنمه ، والهشيم : النبات اليابس المتكسر وأصل الحظر ، بمعنى : المنع من جمع الشَّيء في حظيرة .

ثُمَّ سُمِّيَ كلُّ منعٍ حظرًا ، وإنْ لم يكنْ بحظيره .

صرَّح بذلك صاحب « عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ » ، وكلام بعض الشُّرَّاح يقتضي أنَّ أصل الحظر ، بمعنى : جمع الشَّيء في

---

(١) سورة الإسراء : [٢٠] . سُمّيت كهذا ، لمفتتحها بقوله تعالى : ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ .

(٢) الآية : [٣١] .

حظيرةٍ من المنع ، ولا شكَّ أنَّ من جمع في حظيرته شيئًا ، فقد منع غيره من ذلك الشَّيء .

ووقع **(فظَّا)** من الفظاظة ، وهي الغلاظة[1] والتجافي موضع واحدٍ ، وهو قوله تعالى ، في « آل عمران » ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾[2] ، وأمَّا **(الفضُّ)** ، بمعنى : الفك والتَّفرقة ، فهي « بالضَّاد » ، تقول : فضضتُ الطابع ، أي : فككته ، وانفض الجماعة : أي تفرَّقوا ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾[3] (ق ٦١/ب) ، أي تفرقوا .

ووقع جميع ألفاظ (النظر) ، وهو في الأصل ، بمعنى : الرُّؤية ، أعني : الإبصار في ستَّةٍ وثمانين موضعًا :

أوَّلها : قوله تعالى ، في « البقرة » : ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[4] ، ثُمَّ استثنى استثناءً منقطعًا ، فقال : **(إلا بويلٍ هل وأَوْلى ناضره)** ومراده : إنَّ « الظَّا » وقعتْ في جميع ألفاظ النَّظر ، إلاَّ في ثلاثة ألفاظ :

[الأول] : لفظ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ ، من قوله تعالى : ﴿نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[5] .

[الثَّاني] : ولفظ ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ ، مِنْ قوله تعالى : ﴿نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾[6] .

[الثَّالث] : (وأولي ناضرة) ، مِنَ قوله تعالى في « القيامة » : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[7] .

فإنَّ هذه الثَّلاثة « بالضَّاد » ، لأنَّها مِنَ النَّضارة ، وهي : الحُسْن ،

---

(١) في س : الغلطة .
(٢) الآية : [١٥٩] .
(٣) سورة آل عمران : [١٥٩] .
(٤) الآية : [٥٥] .
(٥) الآية : [٢٤] .
(٦) الآية : [١١] .
(٧) الآية : [٢٢،٢٣] .

كما في حديث : « نَضَّر اللّٰه ! امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأدَّاها كما سمعها »[١] .

وفيه روايتان : تشديد « الضَّاد » وتخفيفها ، ذكرهما صاحب « الغريبين » غير أنَّه روى : « نضَّر الله عبدًا ... » وقيَّد (ناضرة) بقوله : (وأولى) لأنَّ ما بعدها « بالظاء » بمعنى : رائية .

وقالت المعتزلة : بمعنى منتظرة وإلى اسم معناه : النِّعمة ، وهو مردود .

ووقعت مادة **(الغيظ)** وهو : أشدُّ الغضب ، كما جزم به صاحب « العمدة » ، في أحد عشر موضعًا .

أوَّلها : قوله تعالى في «آل عمران » : ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِۚ﴾[٢] ، ومنها قوله تعالى : (ق ٦٢/أ) ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾[٣] .

فإنْ قلتَ : ما معنى سماع التَّغيُّظ ، مع أنَّه في نَفْس الأمر غير مسموعٍ .

قلتُ : المراد به[٤] سماع غليانه . بحذف المضاف ، أي : سمعوا لجهنَّم غليانًا وأزيزًا ، كما يُسمع ذلك من غليان القِدْر .

وقوله : (لا الرَّعد) عطف على (الغيظ) ، (وهود) عطف على (الرَّعد) ، أي : لا لفظ « الرَّعد » من قوله تعالى فيها : ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُۚ﴾[٥] ، ولا لفظ «هود» من قوله تعالى فيها :

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٨) ، والحاكم (١٦٢/١) ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وصححه الألباني في « صحيح الجامع » (٦٧٦٦) .
(٢) الآية : [١١٩] .
(٣) سورة الفرقان : [١٢] .
(٤) سقط من س .
(٥) الآية : [٨] .

﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[١] فإنَّهما لكونهما من **(الغيض)** ، بمعنى : النَّقص ، « بالضَّاد » لا « بالظَّاء » .

وقوله : (قاصرة) إشارةً إلى أنَّ « ظاءهما » قصرتْ ، فصارتْ « ضادًا » ، كذا قيل : وفيه نظر ، لأنَّه لم يكن فيهما « ظاءً » لتُقصر ، ولو كان[٢] فيهما « ظاءً » لكانتْ مقصورةً لا قاصرةً ، اللَّهمَّ إلاَّ بالمجاز على حدِّ ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٣] .

وقوله : (ظنا) منصوب على الحكاية ، لقوله تعالى : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٤] ، [وكذا][٥] قوله : (زخرفًا) في بعض النُّسخ ، لقوله تعالى في سورة « الزُّخرف » : ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾[٦] وزخرفًا وكذا (محظورًا) ، وآياته مَرَّت و(النَّحل) مجرورًا بأنَّه صفة (ظل) بتقدير : ذي ، بمعنى صاحب واعتبار جرّه على الحكاية عند نصب (زخرفًا) أنسب وعليها رفع (ويل) في قوله : (إلا بويل) لرفعه ، في قوله تعالى : (ق ٦٢/ب) ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾[٧] .

ولمَّا خاف توهُّم الاقتصار على صيغة (ظنّا) مع كثرة صيِّغ الظَّن ، أردفها بقوله : كيف جاء تنبيهًا على أنَّه أراد مادته كيف جاءتْ ، أي : على ، أي : صيغة جاءتْ مادته مطلقة فتشمل أيضًا ما كان بمعنى العلم أو التهمة .

وقيل : مِنْ أنَّ معنى : كيف تصرفتْ هذه الكلمات المتقدِّمة مدفوع بأنَّ منها أظفر ، وهو لم يتصرَّف في القرآن أصلاً ، وقوله جاء بالقَصْر .

---

(١) الآية : [٤٤] .
(٢) في س : قُصِر .
(٣) سورة القارعة : [٧] .
(٤) سورة الجاثية : [٣٢] .
(٥) سقط من س .
(٦) الآية : [٣٤] .
(٧) سورة المطففين : [١] .

(وعِظْ) أمرٌ من الوَعْظ ، والواو قبله عاطفة على ما يُفهم مِنَ شرح الأزهري ، ولو قال : وعظ بسكون « العَيْن » ،وكسر « الظّاء » مع التّنوين على المصدريّة لكان أوْلى .

وَالْحَظُّ لَا الحَضُّ عَلَىٰ الطَّعامِ وَفِي ظَنِـينِ الخِلَافُ سَـامِـي (٥٩)

وقع **(الحظ)** بمعنى النَّصيب ، في سبعة مواضع :

أوّلها : قوله تعالى في « آل عمران » : ﴿أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾[١] .

وأمّا **(الحض)** على الطعام ، فهو بـ « الضّاد » ، وهو في ثلاثة مواضع : قوله تعالى في الحاقة ﴿الْحَاقَّةُ ۝١﴾[٢] ، و« الماعون » : ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝٣٤﴾[٣] ، قوله تعالى في « الفجر » : (ولا يحضون على طعام المسكين)[٤] ، (والحضُّ) على الشيء بمعنى الحثُّ والتّحريضّ عليه ، وفرّق الخليل بن أحمد بين الحثّ والحضّ ، بأنّ الحثّ : يكون في السّير والسُّوق ، وفي كلّ شيءٍ ، والحضُّ : يكون فيما عداهما نقله الحريري (ق ٦٣/أ) في « درة الغوّاص » .

ثُمّ المصراع الثّاني :

تنبيه أنّ في (ظنين) مِنْ قوله تعالى في « التكوير » : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾[٥] ، خلافًا مشهورًا ، لأنّه وصفه بالسّمو وهو العلو المقتضي للشهرة ، ووجد شهرته وقوعه بين القُرّاء السّبعة المشهورين، وذلك أنّ ابن كثير وأبا عمروٍ والكسائي قرؤه « بالظّاء » ، والباقين

(١) الآية : [١٧٦] .
(٢) الآية [١] .
(٣) الآية : [٣٤] .
(٤) الآية : [١٨] .
(٥) الآية : [٢٤] .

قرؤه بـ « بالصَّاد » ، وَجْهُ « الظَّاء » جعله اسم مفعولٍ والمعنى : وما مُحَمَّدٌ ﷺ بِمُتَّهم فيما يوحيه اللَّه تعالى إليه من تحريفٍ أو نقصٍ أو زيادةٍ .

وَوَجْهُ « الضَّاد » جعله اسم فاعل من (ضَنَّ) اللَّازم ، بمعنى : بخل ، فيكون (فعيلًا) بمعنى فاعل ، والمعنى : وما مُحَمَّد ﷺ ببخيلٍ على النَّاس ببيان ما يُوحي إليه من اللَّه تعالى .

وعلى الأَوَّل : رَسْمُ ابن مسعود وقراءته ، وعلى الثَّاني : رَسْمُ الإمام ، وفي إيثار النَّاظم ذكر (ظنين) بـ « الظَّاء » ، إيماءَ إلى اختياره « الظَّاء » على « الضَّاد » في القراءة ، وهو اختيار المحقِّق الجَعْبَرِيُّ على أَنَّ نفي المحقَّق أَوْلى من نفي المقدَّر .

(٦٠) **وإنْ تَلاقَيا الْبَيَانُ لازِمْ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعَضُّ الظَّالِمْ**

(ق ٦٣/ ب)

(٦١) **وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفٌ هَا جِباهُهُمْ عَلَيهِمُ**

أخبر أَنَّ « الضَّاد » و« الظَّاء » إذا تلاقيا بأَنْ لم يفصلْ بينهما فاصلٌ ، فبيانهما لازمٌ لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، فتبطل الصَّلاة لفساد المعنى ، كذا قيل : وفي مختارات النَّوازل لصاحب « الهداية » مِنْ علمائنا أنَّه لو قرأ قوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾[١] ، وقوله : ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢] ، بـ « الظَّاء » فسدتْ الصَّلاة في الأَوَّل دون الثَّاني ، وكذا لو قرأهما بـ « الذَّال » أو « الزَّاي » ، ثُمَّ مثَّل لتلاقيهما ، بقوله تعالى في : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ ، ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[٣] ، وقوله تعالى في القرآن : ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾[٤] وليس في الثَّاني فاصل ساكن ، كما قيل : لانقلاب

(١) ،(٢) سورة الفاتحة : [٧] .

(٣) الآية : [٣] .

(٤) سورة الفرقان : [٢٧] .

« لام » الظَّالم « ظاءَ » ،وإدغامها في « الظَّاء » .

قيل : والعضُّ أَنْ كان بجارحةٍ « فبالضَّاد » ، وإلاً « فبالظَّاء » ، نحو : عِظ الزمان ، وعِظَة الحرب .

وفي قصيدة ابن مالك في الفرق بين « الظَّاء » و« الضَّاد » : إنَّ عضَّهما « بالضَّاد » ، « والظَّاء » .

وقال صاحب القاموس : عَضّ الزمان والحرب شدتهما ، وهما « بالظَّاء » ، وعضّ الإنسان[١] « بالضَّاد » .

ثُمَّ أمر ببيان « الضَّاد » مِنَ « الطَّاء » ، في قوله تعالى [في « الأنعام »][٢] : ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾[٣] ، وهكذا الحكم حيث ما وقع حرف الإطباق بعد « الضَّاد » ، وذلك لئلا يسبق اللِّسان إلى ما هو أخفُّ ، وهو الإدغام .

وببيان « الظَّاء » من « التَّاء » ، في قوله تعالى في « الشعراء » : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ﴾[٤] لئلا يقرب من الإدغام ، وهكذا حكم كلّ « ظاءٍ » (ق ٦٤/أ) ساكنة بعدها « تاءَ » ، ولكنْ ليس في القرآن غير ما ذكره النَّاظم .

وبيان « الضَّاد » من« التَّاء » ، في قوله تعالى في « البقرة » : ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٥] ، لئلا يبادر اللِّسان إلى ما هو أخفُّ .

وهكذا حكم كلِّ « ضاد » ساكنة بعدها حرف من حروف المعجم ،

---

(١) في س : الأسنان .
(٢) سقط من ص .
(٣) الآية : [١٤٥] .
(٤) الآية : [١٣٦] .
(٥) الآية : [١٩٨] .

نحو : ﴿وَخُضْتُمْ﴾[١] ، ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾[٢] ، ﴿وَقَيَّضْنَا﴾[٣] و﴿فَرَضْنَا﴾[٤] ، ﴿خَضِرًا﴾[٥] ، و﴿نَضْرَةً﴾[٦] ، و﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾[٧] .

وبتصفية « هاء » ﴿جِبَاهُهُمْ﴾[٨] ، ﴿وَعَلَيْهِمْ﴾[٩] ، أي : بإخلاصها، لأنَّها حرف خفيّ على ما مَرَّ من أنَّ الحروف الخفيَّة : حروف (هَاوِي) ، فينبغي الحرص على بيانها ، وبيان غيرها من « الهاءات » .

وفي البيت الأوَّل حذف « فاء » (الجزاء) ضرورة على حدِّ قوله :

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها

أي : فاللّه يشكرها ، وفي الثّاني تقديرات دلَّت عليها قرينة المقام ، أي : وبَيِّن « ضاد » « اضطر » مع « ظاء » ﴿أَوَعَظْتَ﴾[١٠] مع « ضاد » ﴿أَفَضْتُم﴾[١١] ، وإضافة « هاء » مع قَصْرها لضرورة الشعر : « إلى جباههم » ، و «عليهم » معطوف على « جباههم » بحذف الواو العاطفة .

---

(١) سورة التوبة : [٦٩] .
(٢) سورة الحجر : [٨٨] .
(٣) سورة فصلت : [٢٥] .
(٤) سورة الأحزاب : [٥٠] .
(٥) سورة الكهف : [٣١] .
(٦) سورة الإنسان : [١١] .
(٧) سورة الفيل : [٢] .
(٨) سورة التوبة : [٣٥] .
(٩) سورة الشورى : [١٦] .
(١٠) سورة الشعراء :[١٣٦] .
(١١) سورة البقرة : [١٩٨] .

[باب : النّون والميم المشدّدتين والميم السّاكنة]

وأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ (٦١)

أَلْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ باءٍ عَلَىٰ الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا (٦٢)

أمر بإظهار صفة الغُنَّة من النُّون والميم إذا كانتا مشدَّدتين ، وهي صفةٌ لازمةٌ لهما سواء كانتا متحركتين أو ساكنتين ، مظهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين غير أنَّها في السّاكن (ق ٦٤/ب) أكمل منها في المتحرّك ، وفي المدغم أكمل منها في المخفي ، وفي المخفي أكمل منها في المظهر ، هكذا قالوا .

ومقتضى هذا القول كمالها في المتحرّك والمظهر بالنسبة إلى ما يقابلها مع أنَّ الموجود فيهما أصل الغُنَّة لا كمالها ، وهم معترفون به أيضًا .

وقوله : **(إذا ما شددا)** : يشمل المشَدَّدتين :

في كلمة ، نحو : ﴿ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾[١] و ﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾[٢] و﴿هَمَّت طَّآيِفَتَانِ﴾[٣] .

وفي كلمتين : نحو : ﴿مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾[٤] ، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٥] .

وزاد ابن النّاظم المشَدَّدتين من غير إدغام ، نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾[٦] و﴿وَلَمَّا﴾[٧] .

---

(١) سورة الناس : [٦] .
(٢) سورة الذاريات : [٥٣] .
(٣) سورة آل عمران : [٢٢] .
(٤) سورة النحل : [٣٧] .
(٥) سورة الرعد : [٣٤] .
(٦) سورة المنافقون : [٦] .
(٧) سورة يونس : [١٣] .

وفيه بحث إذ التَّشدِيد مستلزم للإدغام .

وأمَّا حكم النَّون السَّاكنة مِنَ جهة الغُنَّة فسيأتي في بيان حكمها ، وحكم التَّنوين .

حيث يقول المصنِّف : **(وحكم تنوين ونُون يُلْفَى)** إلخ .

وأمَّا الميم السَّاكنة ؛ فإنَّه أمرٌ بإخفائها بغُنَّة لدى الباء ، بأنْ أتتْ الباء بعدها ، سواء أكان السُّكون أصليًّا ، نحو : ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ﴾[1] ، أو عارضًا ، نحو : ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾[2] ، ومنهم مَنْ أدغمها ، ومنهم مَنْ أظهرها ، واختار المصنِّف الأوَّل ، كما نبَّه عليه بقوله : **(على المختار من أهل الأداء)** ، أي : مِنْ أقوالهم .

وقوله : **(أخفين)** مؤكد بالنُّون الخفيفة ، (كأظهرن) في قوله :

(٦٤) **وأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ باقِي الأَحْرُفِ واحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي**

أي : وأظهر الميم السَّاكنة عند باقي حروف الهجاء (ق ٦٥/أ) سواء كانت مع ما بعدها في كلمة : نحو : ﴿أَنْعَمْتَ﴾[3] و﴿تُمْسُونَ﴾[4] ، أو كلمتين : نحو : ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[5] .

وقوله **(واحذر)** إلخ : تحذير لك مِنْ اخفائها عند « الواو والفاء» ، بإخفائك لها بناءً على أنَّها بحسب المخرج متحدة « بالواو » ، وقريبة مِنَ « الفاء » ، فتظنَّ أنَّها تُخفى عندهما كما تخفى عند « الباء » المتَّحدة هي بها فيه ، واستعمل صيغة[6] جمع القلَّة للكثرة في قوله **(عند باقي الأحرف)**

(١) سورة الرعد : [٣٣] .
(٢) سورة آل عمران : [١٠١] .
(٣) سورة الفاتحة : [٧] .
(٤) سورة الروم : [١٧] .
(٥) سورة البقرة : [٥٤] .
(٦) سقط من .

تجوُّزًا ، وحذف عامل (لدى) لدلالة ما بعده عليه على حَدِّ : ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾(١) في أحد الوجهين وقَصْر «الفاء» للوزن .

ثُمَّ أخذ في بيان حكم النُّون السَّاكنة والتَّنوين ، فقال :

[باب : أحكام النُّون السَّاكنة والتَّنوين]

وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى إِظْهَارٌ ادْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَا (٦٥)

وقوله : **(وحكم تنوين)** مبتدأ نكرة ؛ لأنَّه مضاف إلى النَّكرة ، وكلُّ مضافٍ إلى النَّكرة فهو نكرةٌ ، و**(يُلْفَى)** بمعنى : يوجد ، جملة وقعتْ صفةً لها ، وإضافته مسوغة لوقوعه مبتدأ ، وما بعدها خبر .

وقوله : **(إظهار إدغام)** بنقل حركة الهمزة إلى التَّنوين ، ثُمَّ حذف الهمزة إلى التَّنوين ، ثُمَّ حذف الهمزة يشير إلى أنَّ حكم النُّون السَّاكنة والتَّنوين على أربعة (ق ٦٥/ ب) أقسام : وهي :

١ - الإظهار .

٢ - والإدغام بغُنة ، أو بدونها .

٣ - والقلب .

٤ - والإخفاء .

والتَّحقيق : أنَّها ثلاثة ، الأوَّلان ، والإخفاء مع القلب أو بدونه ، كما جزم به المحقِّق الجَعْبَرِيُّ .

ومَنْ جعلها أربعة لم ينفِ وجود الإخفاء حالة القلب ، بل أراد بالإخفاء ، الإخفاء المحض الذي ليس معه قلب .

---

(١) في س : أولا أن يعلموا ، والصحيح : ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة : ٧٧] .

وهذا كما تُطلق الدلالة العقلية عل دلالة اللَّفظ المسموع مِنْ وراء الجدار على وجود اللاَّفظ مثلاً .

ويُراد الدلالة العقلية المحضة ، وإنْ كان للعقل مدخل في قسيمتها الوضعية ، مثلاً .

ولمَّا اشتهر فيما بينهم ذكر حكم النُّون السَّاكنة والتَّنوين ، مع وصف النُّون بالسُّكون ، سكتَ المصنِّف عَنْ ذكر الوَصْف ، وإنْ كان معتبرًا .

وقيل : قَيْدُ السُّكون معلومٌ بقرينة المشاركة[1] في الحكم بينهما وبين ما هو ساكن .

أعني : التَّنوين ؛ لأنَّ الاشتراك في الحكم يقتضي التَّسوية في الوصف غالبًا ، ولم يقيدوا التَّنوين بالسُّكون ، لأنَّ وضعه عليه بخلاف النُّون ، فإنَّها كما تكون في الوضع ساكنةً تكون متحركةً ، ونصّوا عليه وإن كان نونًا لمخالفته إياها مِنْ وجُوه ، إذ هو نونٌ ساكنةٌ تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا في الوصل ، وهي نونٌ ساكنةٌ متوسطةٌ (ق ٦٦/أ) أو متطرِّفَة ، ثبت لفظًا وخطًّا في الوصل وغيره .

وتكون في الاسم وغيره ، قال الجَعْبَرِيُّ :

وتعريفه : نُونٌ ساكنةٌ تلحق آخر الاسم لأمكنيته .

ثُمَّ قال : ويكون عوضًا ومقابلة وتنكيرًا وترنيمًا وغاليًا وتناسبًا وضرورة، وفيه نظر ؛ لأنَّه يدلُّ ظاهرًا على أنَّه إذا كان للتنكير أو للتناسب والضَّرورة ، فإنَّه يكون لاحقًا للاسم لأمكنيته ، وليس كذلك ؛ لأنَّ الأَوَّل يلحق المبني ، نحو : صهٍ . وليس بمتمكنٍ فضلاً عن أَنْ يكون أمكن ، والأخيرين يَلحقان غير المنصرف ، وليس

---

(١) في س : التشريك .

بأمكن حتى يكون لحوقهما إيَّاه لأمكنيته .

ويمكن أَنْ يُقال : إِنَّه أراد أنَّ التَّنوين موضوعٌ ؛ لأنَّه يدلُّ على أمكنية الاسم ، وإذا لم يكن دالاً عليها يكون عوضًا إلخ .

فتكون أقسام التَّنوين على هذا ثمانية : السَّبعة ، والدَّالُّ على الأمكنية .

ويُسمَّى : تنوين التمكُّن ، لدلالته على تمكُّن الاسم في الاسمية ، لكونه منصرفًا .

لكن الواقع منها في القرآن أربعة :

١ – **تنوين التمكُّن** : نحو : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾[1] ، ﴿غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ﴾[2] و ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[3] .

٢ – **والمقابلة** : نحو : ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ﴾[4] .

٣ – **والعوض** : نحو : ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[5] .

٤ – **والتناسب** : نحو (ق ٦٦ / ب) ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾[6] ، فسلاسلا غير منصرف ، لكنَّه نون لمناسبة ﴿أَغْلَٰلًا﴾ .

وبسط الكلام على هذه الأقسام الثَّمانية مفوَّض إلى كتب النحو .

ثُمَّ أخذ في بيان ما تظهر عنده النُّون السَّاكنة والتَّنوين ، وما يُدغمان

---

(١) سورة البقرة : [٦] .
(٢) سورة البقرة : [٧] .
(٣) سورة البقرة : [٢] .
(٤) سورة التحريم : [٥] .
(٥) سورة الأعراف : [٤١] .
(٦) سورة الإنسان : [٤] .

فيه بلا غُنّة أو بغنّة ، فقال :

(٦٦) فَعِنْدَ حَرْفِ الْحلقِ أَظْهِرْ وادَّغِمْ ... في اللّامِ والرّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ

(٦٧) وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ في يُومِنُ ... إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَدُنْيا عَنْوَنُوا

أمرٌ بإظهارهما عند حرف الحلْق لصعوبة إدغامها فيه بسبب بُعْد مخرجهما عن مخرجه ، سواء كان همزة أو هاء ، أو « عينًا » أو « حاءً » أو « غينًا » أو « خاءً » ، سواء كانت النُّون السَّاكنة متطرِّفة في الوصل أو متوسِّطة في الحالين .

فالمتطرِّفة نحو : ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾(١) ، ﴿مِنْ هَادٍ﴾(٢) ، ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾(٣) ، ﴿مَنْ حَادَّ﴾(٤) ، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾(٥) ، ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾(٦) .

والمتوسِّطة نحو : ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾(٧) ، ﴿وَيَنْهَوْنَ﴾(٨) ، ﴿أَنْعَمْتَ﴾(٩) ، ﴿وَانْحَرْ﴾(١٠) ، ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾(١١) ، ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾(١٢) .

والتَّنوين : لا يكون إلا متطرفًا ، كما عرفْتَ ، نحو : ﴿لَكَبِيرَةٌ إِلَّا﴾ ، ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ ، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(١٣) ، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(١٤) و ﴿نِدَآءً خَفِيًّا﴾(١٥) ، ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾(١٦) .

---

(١) سورة الأعراف : [٦٥] .
(٢) سورة غافر : [٣٣] .
(٣) سورة العلق : [٢] .
(٤) سورة المجادلة : [٢٢] .
(٥) سورة الأعراف : [٤٣] .
(٦) سورة النساء : [١٠١] .
(٧) سورة الأنعام : [٢٦] . لا ثاني لها في القرآن الكريم .
(٨) سورة هود : [١١٦] .
(٩) سورة الفاتحة : [٧] .
(١٠) سورة الكوثر : [٢] .
(١١) سورة الإسراء : [٥١] . لا ثاني لها في القرآن الكريم .
(١٢) سورة المائدة : [٣] . لا ثاني لها في القرآن الكريم .
(١٣) سورة الأنفال : [٤٩] .
(١٤) سورة المائدة : [٥٤] .
(١٥) سورة مريم : [٣] .
(١٦) سورة فاطر : [٢٨] .

والغُنَّة باقية فيهما إذا أُظهرتْ عند بعض القُرَّاء وساقطة عند بعضهم .

قال في « التَّمهيد » : وهو مذهب النُّحاة ، وبه قرأتُ على كلِّ شيوخي ، ما عدا قراءة يزيد والمسَيِّبي .

ثُمَّ أمر بإدغامهما في « اللاَّم » و« الرَّاء » من غير (ق٦٧/ أ) غُنَّة .

ولا تكون النُّون قبلهما في القرآن إلاَّ متطرِّفة .

فالنُّون : نحو : ﴿أَن لَّوۡ﴾(١) ، ﴿مِّن رَّبِّ﴾(٢) .

والتَّنوين : نحو : ﴿أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ﴾(٣) ، ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾(٤) .

ولو ثبت مثل : فَنْعل ، مِنْ عَلِمَ ، وشرح لفت عَنْلم .

وشرح بالإظهار كما جزم به الجَعْبَرِيُّ ، ويجب فيه الإظهار خوف الالتباس بالمضاعف ، كما نبَّه عليه الأزهري .

وَجْهُ الإدغام : تقارب المخرجين ، أو اتحادهما ، وَوَجْهُ حذف الغُنَّة : المبالغة في التَّخفيف ، لأنَّ في بقائهما ثقلاً ما ، واتباع الصِّفة الموصوف .

لأنَّ من ضرورة إدغام المتقاربين أو المتجانسين : قلب الأَوَّل إلى الثَّاني ، وإذا قُلب الأَوَّل إلى الثَّاني ، ولم يبقَ ، جُعلتْ صفته تابعةً له في عدم الإبقاء .

ومنهم من أدغمها فيهما بغُنَّة ، ومنهم مَنْ أظهرها عندهما .

لكن المشهور هو الأَوَّل ، وعليه العمل .

---

(١) سورة سبأ : [١٤] .
(٢) سورة الواقعة : [٨] .
(٣) سورة إبراهيم : [٣٠] .
(٤) سورة الإسراء : [٩٤] .

وقوله : **(لزم)** جملة مستأنفة نبَّه بها عل لزومه ووجوبه ، وابن النَّاظم لم يُعد ضميره إلى ما مَرَّ من الإدغام فيهما إلاَ بغُنَّة ، بل أعاده إلى الغُنَّة مع تأنيثهما على حدِّ :

ولا أرْضَ ابْقَلَ ابْقَالَهَا

ومثله قليل .

وحمل اللُّزوم على مقابل الانفكاك ، حيث قال : أي : لا بغُنَّةٍ لازمة ، بل منفكة ، وفيه مناقشة (ق ٦٧/ب) لأنَّه إنْ أراد الانفكاك بالفعل يلزم مخالفة تعبير المصنِّف لتعبير القوم في هذا الباب .

بالإدغام بلا غُنَّة : المقتضى لكون الغُنَّة معدومة صريحًا ، وإنْ كانت الغُنَّة المنفكة هي المعدومة بعينها .

وإنْ أراد جواز الانفكاك لزم أنْ يكون كلام المصنِّف إشارة إلى تجويز الغُنَّة وعدمها كما لو حمل اللزوم على مقابل الجواز .

وكان المراد : لا بغُنَّةٍ لازمةٍ ، بل جائزة مع أنَّه جعل قبل ذلك مفيدًا لإدغامهما فيهما بلا غُنَّة ، ولم يتعرَّض لتجويز الأمرين أصلاً .

وفي بعض النُّسخ أتمّ بدله قوله : **(لزم)** وهو إشارةٌ إلى أنَّ الإدغام فيهما بلا غُنَّة ، لِمَا فيه من عدم إبقاء الصِّفة أيضًا ، أتمُّ مِنَ الإدغام فيهما بغُنَّة ، أو أنَّه تامٌّ مستكمل التَّشديد ، كما اختاره الأزهريُّ ، فلا يكون أتمَّ للتفصيل حينئذٍ ، ولا يكون مفيدًا لجواز الإدغام فيهما بغُنَّة أيضًا .

ثُمَّ أمر بإدغامهما بغُنَّة في حروف (يُومنُ) وهي : الياء التحتيَّة ، والواو ، والميم ، والنُّون .

نحو : ﴿مَن يَقُولُ﴾[١] ، ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٢] ، ﴿مِّن وَرَآئِهِم﴾[٣] ، ﴿جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[٤] ، ﴿مِّن مَّالِ﴾[٥] ، ﴿صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[٦] ، ﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾[٧] ، ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾[٨] .

فصارتْ حروف الإدغام بغُنَّة وبدونها : (ستَّة) ، يجمعهما قولك : (يَرْمُلُون) .

وَوَجْهُ الإدغام في (النُّون) (ق٦٨/أ) التَّماثل : وفي « الميم » ، التَّجانس: في الغُنَّة والجهر والانفتاح والإستفال ، وبعض الشدَّة .

وفي« الواو » و« الياء » : التَّجانس في الانفتاح والاستفال والجهر .

ومضاهاة الغُنَّة المدّ .

واتفقوا على أنَّ الغُنَّة معهما غُنَّة المدغم ، ومع النُّون غُنَّة المدغم فيه .

واختلفوا مع « الميم » :

فذهب ابن كيسان إلى أنَّها غُنَّة المدغم مِنَ النُّون والتَّنوين تغليبًا للأصالة .

---

(١) سورة البقرة : [٨] .

(٢) سورة الأعراف : [١٨٨] .

(٣) سورة البروج : [٢٠] .

(٤) سورة الشعراء : [٥٧] .

(٥) سورة النور : [٣٣] .

(٦) سورة النساء : [٦٨] .

(٧) سورة سبأ : [٣٤] .

(٨) سورة البقرة : [٥٨] .

أعني : أصالة النُّون في الغُنَّة .

وذهب الباقون إلى أنَّها غُنَّة الميم كالنُّون المدغم فيها .

واختاره النَّاظم في «التَّمهيد» ، قال النَّاظم : لأنَّ «النُّون» قد زال لفظها بالقلب وصار مخرجها [من][1] مخرج «الميم» ، فالغُنَّة له ، وفيه نظر .

إذْ لا يكفي زوال لفظها بالقلب إلى «الميم» في إثبات أنَّ الغُنَّة « للميم » التي بعدها لجواز أنْ يكون لها ، وإنْ قُلبتْ «ميمًا» ، لأنَّ الميم ذات غُنَّة أيضًا .

فإنْ قلتَ : وجود الغُنَّة مع الإدغام في «الواو» و«الياء» وكذلك «اللَّام» و«الرَّاء» ، عند القائل به يُمنع أنْ يكون إدغامًا ، فينبغي أنْ يكون اخفاءً كما صرَّح به السَّخاوي ، حيث قال : إنَّ حقيقة ذلك ، إخفاء لا إدغام .

وإنَّما يقولون : إنَّه إدغام مجازًا .

أُجيب بما (ق ٦٨/ب) ذكره الجَعْبَريُّ : مِنْ أنَّه إدغام لوجود حقيقة الإدغام بالقلب، والقائل بالإخفاء، يعترف بوجود التَّشديد فيه ، ومذهبهم خلو المخفيّ منه .

والتَّحقيق : أنَّ الإدغام مع عدم الغُنَّة محضٌ (كامل التَّشدِيد) ، ومعها غير محضٍ (ناقص التَّشدِيد) مِنْ أجل صوت الغُنَّة الموجودة معه ، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام ، في : ﴿أَحَطتُ﴾[2] و ﴿بَسَطتَ﴾[3] .

---

(١) سقط من ص .

(٢) سورة النمل : [٢٢] .

(٣) سورة المائدة : [٢٨] .

وقوله **(إلا بكلمة)** إشارة إلى ما قيل : مِنْ أنَّ النُّون السَّاكنة إذا اجتمعتْ مع «الواو» و«الياء» في كلمةٍ واحدةٍ أُظهرتْ :

نحو : ﴿ٱلدُّنْيَآ﴾(١) ، و﴿صِنْوَانٌ﴾(٢) .

لئلا يلتبس لو أُدغم بالمضاعف ، وهو ما تكرَّر أحد أصوله ، نحو : صوَّان والدُّيَّا . فإنْ قلتَ : أو لأدغم بغُنَّة ، فيحصل الفرق بها بين المضاعف وغيره .

فالجواب : أنَّها لمَّا كانت فارقًا خفيًّا ، لم يكن الفرق معتبرًا ، فمُنع الإدغام حذرًا مِنَ اللَّبس ظاهرًا .

وأمَّا «الميم» فلو وقعتْ قبلها «النُّون» في كلمةٍ واحدةٍ ، وخيف اللَّبس أظهرتْ أيضًا (كشَاة زَنْمَا) بخلاف (انْمَحَى) .

فإنَّ النُّون تُدغم ، لعدم اللَّبس بسبب عدم (افَّعَلَ) بتشديد «الفاء» في كلامهم ولَمْ يتعرَّض النَّاظم لمثال « الميم » ، لعدم وقوعه في القرآن .

ومثَّل «للواو» بعَنونوا ، أَوْ أنْ لم (ق ٦٩/أ) يكن مِنَ القرآن لعدم تأتي ذكر مثالها منه ،في هذا البيت ،وهو ﴿صِنْوَانٌ﴾(٣) و﴿قِنْوَانٌ﴾(٤)، وفي بعض النُّسخ (صَنونوا) ، وهو أنسب لإيمائه إلى «صنوان» الواقع في القرآن .

وقوله **(وادَّغم)** بتشديد « الدَّال » ، أمرٌ من باب الافتعال ، أو ماضٍ مجهول منه .

---

(١) سورة الملك : [٥] .

(٢) سورة الرعد : [٤] .

(٣) سورة الرعد : [٤] .

(٤) سورة الأنعام : [٩٩] . وقد وقع هذا النوع في القرآن في أربعة مواضع لا خامس لها : هي ﴿ٱلدُّنْيَآ﴾ [الملك :٥] ، ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ [الصف : ٤] ، ﴿صِنْوَانٌ﴾ ، ﴿قِنْوَانٌ﴾ .

كما قطع به ابن النَّاظم ، وفي «اللاَّم» نائب عن فاعله .

والأَوْلى اختيار القاضي ، وهو الأوفق ، بكلمتي **(أظهر)** و**(أدغم)** الأمرين ، و«الرَّاء» بالقَصْر و(كلمة) بالكسر ، فالسُّكون لغة .

ثُمَّ أخذ في بيان ما يقلبان أو يخفيان ، فقال :

(٦٨) **والقَلْبُ عِنْدَ البا بِغُنَّةٍ كَذَا   الإخفَا لَدَىٰ باقي الحُرُوف أُخِذَا**

أفاد أنَّهما يُقلبان «ميمًا» عند «الباء» بغُنَّة .

نحو : ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾[١] ، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[٢] ، ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[٣] .

ويُسمَّى هذا القلب : إقلابًا .

وَوَجْهه : أنَّه لمَّا ترك الإظهار لعُسْر الإتيان بالغُنَّة مع إطباق الشَّفتين بعده والإدغام ، لاختلاف نوع المخرج مِنْ حيث إنَّ «البَّاء» شفهيَّة وما قبلها لساني ، وكون التناسب بينهما قليلاً تعيَّن الإخفاء ، ولمَّا تعيَّن الإخفاء تُوصل إليه بقلبهما «ميمًا» لمشاركتهما «البَّاء» مخرجًا ، و«النُّون» غُنَّة ، كذا قيل .

ثُمَّ أشار إلى أنَّهما كما قُلبا بغُنَّةٍ عند «البَّاء» أُخفيا بغُنَّةٍ عند باقي (ق٦٩/ب) الحروف فقوله : **(كذا)** للتنبيه على اعتبار صفة الغُنَّة مع الإخفاء أيضًا .

وعَنَى (بالإخفاء) الإخفاء المحضْ الذي لا قلب معه ، وإلاَّ فالإخفاء معتبر عند «البَّاء» أيضًا .

---

(١) سورة البقرة : [٣٣] .
(٢) سورة النمل : [٨] .
(٣) سورة الزمر : [٧] .

وأراد بـ **(باقي الحروف)** ما عدا السِّتَّة الحلقية ، وستَّة (يَرْمُلُون) ، و«الياء» والألف ، فيكون للإخفاء حينئذٍ خمسة عشر حرفًا ، وقد جمعتُها في أوائل كلمات هذا البيت :

سَرى طيف ظبى ثوبُه ذو شذًا زكا تراه ضحى كم قد جلا في دُجي صدا

وأمثلتها بعد النُّون السَّاكنة والتَّنوين على هذا الترتيب : ﴿مَا نَنسَخْ﴾[١] ، ﴿أَن سَيَكُونُ﴾[٢] ، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾[٣] ، ﴿وَمَا يَنطِقُ﴾[٤] ، ﴿فَإِن طِبْنَ﴾[٥] ، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[٦] ، ﴿أَنظُرْ﴾[٧] ، ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ﴾[٨] ، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾[٩] ، ﴿عَلَى ٱلْحِنثِ﴾[١٠] ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ﴾[١١] ، ﴿أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾[١٢] ، ﴿لِّيُنذِرَ﴾[١٣] ، ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾[١٤] ، ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى﴾[١٥] ، ﴿يُنَشَّؤُا۟﴾[١٦] ، ﴿فَمَن شَهِدَ﴾[١٧] ، ﴿شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾[١٨] ، ﴿يُنَزِّلُ﴾[١٩] ، ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾[٢٠] ، ﴿نفسًا ذكية﴾[٢١] ، ﴿كُنتُمْ﴾[٢٢] ، ﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾[٢٣] ، ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾[٢٤] ، ﴿مِّن مَّنضُودٍ﴾[٢٥]

---

(١) سورة البقرة : [١٠٦] .
(٢) سورة المزمل : [٢٠] .
(٣) سورة الزمر : [٢٩] .
(٤) سورة النجم : [٣] .
(٥) سورة النساء : [٤] .
(٦) سورة النساء : [٤٣] .
(٧) سورة النساء : [٥٠] .
(٨) سورة الانشقاق : [١٤] .
(٩) سورة النساء : [٥٧] .
(١٠) سورة الواقعة : [٤٦] .
(١١) سورة المؤمنون : [١٠٢] .
(١٢) سورة الواقعة : [٧] .
(١٣) سورة يس : [٧٠] .
(١٤) سورة البقرة : [٢٤٥] .
(١٥) سورة المرسلات : [٣٠] .
(١٦) سورة الزخرف : [١٨] .
(١٧) سورة البقرة : [١٨٥] .
(١٨) سورة سبأ : [٤٧] .
(١٩) سورة الحديد : [٩] .
(٢٠) سورة البقرة : [٢٠٩] .
(٢١) سورة الكهف : [٧٤] .
(٢٢) سورة البقرة : [٢٣] .
(٢٣) سورة البقرة : [٢٧٩] .
(٢٤) سورة البقرة : [٢٥] .
(٢٥) سورة هود : [٨٢] .

ضَعْفٍ﴾[١] ، ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾[٢] ، ﴿أَنكَالًا﴾[٣] ، ﴿مَن كَانَ﴾[٤] ، ﴿زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا﴾[٥] ، ﴿يَنقَلِبْ﴾[٦] ، ﴿وَإِن قِيلَ﴾[٧] ، ﴿بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾[٨] ، ﴿تُنجِيكُم﴾[٩] ، ﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾[١٠] ، ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾[١١] ، ﴿يُنفِقُ﴾[١٢] ، ﴿فَإِن فَآءُو﴾[١٣] ، ﴿سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾[١٤]، ﴿عِندَهُۥ﴾[١٥] ، ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ﴾[١٦] ، ﴿عَمَلًا دُونَ﴾[١٧]، ﴿يَنصُرُكُم﴾[١٨] ، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾[١٩] ، ﴿عَمَلًا صَالِحًا﴾[٢٠] .

فهذه خمسة وأربعون مثالاً للنُّون ، المتَوسِّطة والمتطرفة منها ثلاثون، وللتَّنوين خمسة عشر .

وَوَجْهُ الإخفاء أنَّها لمَّا (ق ٧٠/أ) تراخَتْ عن مناسبة حروف الإدغام السِتَّة وباينتْ حروف الإظهار الستَّة ، لم يبقَ إلاَّ الإخفاء ، الذي هو بين الأمرين كذا قيل .

وهو **(لغةً)** : السَّتر .

واصطلاحًا : نُطْقٌ بحرفٍ بصفةٍ بين الإظهار والإدغام عارض التَّشديد

---

(١) سورة الروم : [٥٤] .
(٢) سورة الأعراف : [٣٨] .
(٣) سورة المزمل : [١٢] .
(٤) سورة هود : [١٥] .
(٥) سورة الكهف : [٣٢،٣٣] .
(٦) سورة الملك : [٤] .
(٧) سورة النور : [٢٨] .
(٨) سورة البقرة : [١٤٥] .
(٩) سورة الصف : [١٠] .
(١٠) سورة الأنفال : [٦١] .
(١١) سورة النساء : [٣٢] .
(١٢) سورة التوبة : [٩٩] .
(١٣) سورة البقرة : [٢٢٦] .
(١٤) سورة البقرة : [١٨٤] .
(١٥) سورة الأنبياء : [١٩] .
(١٦) سورة آل عمران : [٩٧] .
(١٧) سورة الأنبياء : [٨٢] .
(١٨) سورة الملك : [٢٠] .
(١٩) سورة الشورى : [٤٣] .
(٢٠) سورة التوبة : [١٠٢] .

مع بقاء الغنَّة في الحرف الأوَّل .

وبهذا تظهر مفارقته للإدغام ، ويفارقه أيضًا مِنْ حيث إنَّه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الادغام .

واعْلَمْ : أنَّ كلَّ ما ذكر مِنْ أَوَّل هذا الباب إلى هنا ، فإنْ كانا من كلمةٍ ، فالحكم عامٌّ في الوصل والوقف ، وإنْ كانا من كلمتين ، فالحكم مختصٌّ بالوصل .

وفي البيت قَصْر «الباء» والإخفاء مع نقل حركة همزته إلى «اللاَّم» ، والاكتفاء بها عَنْ همزة الوصل .

[باب : أحكام المد]

ثُمَّ أخذ في بيان « أقسام المدِّ وأحكامه » ، فقال :

(٦٩) **والـمَـدُّ لَازِمٌ وَوَاجِـبٌ أَتـىٰ وَجَـائِـزٌ وَهْـوَ وَقَـصْـرٌ ثَـبَـتَـا**

اعْلَمْ : أنَّ حروف المدِّ بحق الأصالة ثلاثة : « الألف » ، ولا تكون إلاَّ ساكنة ولا يكون ما قبلها إلاَّ من جنسها ، و«الياء» السَّاكنة المكسور ما قبلها ، و«الواو» السَّاكنة المضموم ما قبلها .

وحرفا اللِّين : «الياء» و«الواو» السَّاكنتان المفتوح ما قبلهما ، وبهذا[١] الفرق بين حرفي المدِّ واللِّين يظهر (ق ٧٠/ب) تباينهما ، وعدم صدق واحدٍ منهما على الآخر ، لأنَّه لم يعتبر في حرف اللِّين مجرد كونه ساكنًا ، سواء جانسه -ركة ما قبله أَوْ لا ، بل اعتبر فيه سكون «الياء» و«الواو» مع فتح ما قبلهما المنافي للمجانسة المعْتبرة في حرف[٢] المدِّ .

ومِنَ المحقِّقين مَنْ جعل بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا ، مع قوله بذلك الفرق قاطعًا بصدق حرف اللِّين على حَرْف المدِّ مِنْ غير عكس ، لِمَا أنَّه يلزم من وجود الخاص وجود العام مِنْ غير عكس ، والحق ما ذكرناه .

وفي حروف المدِّ مد أصلي ، وفي حرفي اللِّين مدٌّ ما ، يُضبط كلٌّ منهما بالمشافهة ، والإخلال بشيءٍ منه لحنٌ .

والأصليُّ الذي في حروف المدِّ ، قسمان :

---

(١) في س : وهذا .

(٢) في س : حق .

أصليٌّ : وهو المُسمَّى بالمدِّ الطبيعي ، الذي لا تقوم ذات حرف المدِّ إلاَّ به ، ولا يكون منفكًا عنها أصلاً ، ويُسمَّى قَصْرًا أيضًا .

وفرعيٌّ : وهو الذي بيَّن النَّاظم أقسامه وأحكامه .

وله سببان : همزٌ أو سكون .

والمدُّ للسكون : قسمان :

١- لازمٌ ، ٢- وعارضٌ .

والمدُّ للهمز : قسمان :

١- واجبٌ ، ٢- وجائزٌ .

وإلى الأربعة أشار في البيت ؛ لأنَّ العارض جائز أيضًا ، فدخل هو ومقابل الواجب تحت قوله : وجائز .

فاللازم : **ما لزم حالةً واحدةً في المدِّ عند كلِّ القُرَّاء .**

وسُمِّي لازمًا : للزوم سببه .

والواجب : **ما اجتمع القُرَّاء (ق ٧١/أ) عليه ، لكن اختلفوا في** مراتبه .

وسُمِّي واجبًا : **لأنَّه لا يجوز أن يخلفه القَصْر ، حتى لو خلفه كان** لحنًا .

والجائز : ما كان جائزًا عند جميع القُرَّاء ، مع جواز القَصْر .

وقيل : ما جاز مدُّه وقَصْرُه عند جميع القُرَّاء .

والعبارة الأُولى أَوْلى ، فإنْ قلتَ : اللاَّزم أيضًا لا يجوز أَنْ يخلفه القَصْر للزوم سببه المقتضي للزومه ، فلم لم يُسمَّ واجبًا أيضًا ؟

قلتُ : تمييزًا بين ما يكون وجوبه بسبب الهمز ، وما يكون وجوبه

بسبب السُّكون .

مع أَنَّ اللُّزوم والوجوب بمعنًى واحدٍ في أصل اللُّغة .

والألف في قوله : «ثبتا» ألف التثنية ؛ أي : ثبت المدُّ والقَصْر .

و«**القَصْر**» **لغةً** : مصدر قصرت ، بمعنى : منعتْ ، ومنه ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[1] ، أو بمعنى : حبستْ ، ومنه ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ۝٧٢﴾[2] .

واصطلاحًا : مدٌّ طبيعيٌّ ، تُرِكَتْ معه الزيادة ، وتعريفه بترك المدِّ تعريف باللَّازم ؛ لأنه يستلزم ترك الزيادة ، وتركها يستلزم ترك المدِّ ؛ أعني : الفرعيّ .

وقد أخذ في بيان أقسام المدِّ المذكورة في هذا البيت ، فقال :

(٧٠) **فَلَازِمٌ إِنْ جاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدْ   سَاكِنُ حالَيْنِ وَبِالطُّولِ يُمَدْ**

أي : المدُّ اللازمُ إنْ جاء بعد حرف المدِّ ساكن لازم .

واختلف في تفسيره على قولين :

فقيل : هو الذي لا يُحوَّل عن السُّكون ، والعارض الذي يقابله ما يتحرَّكُ (ق ٧١/ب) حالةً ما .

وقيل : هو الذي يكون ساكنًا في حالي[3] الوصل والوقف ، والعارض الذي يقاربه ما يسكن في أحدهما .

وهو اختيار النَّاظم ، وإليه أشار بقوله : «**ساكن حالين**» والإضافة بمعنى : في ، أَوْ بمعنى : اللَّام ، لأدنى ملابسه ، ثُمَّ السَّاكن اللَّازم

---

(١) سورة الصافات : [٤٨] .

(٢) سورة الرحمن : [٧٢] .

(٣) في الأصل : حال .

بهذا المعنى إذا وقع بعد حرف المدّ ، فتارةً يكون مدغمًا ، وتارة يكون غير مدغم .

والمدغم : واجب الإدغام لغةً ، وجائزه .

فالواجب : نحو : ﴿دَآبَّةٍ﴾ [١] ، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [٢] ، في وجه الإبدال .

والجائز : نحو : ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [٣] ، و﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى﴾ [٤] .

على قراءة أبي عمرو ، وفيهما : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [٥] ، على قراءة البزّي ، وغير المدغم نحو ما يأتي في فواتح السُّور ، نحو : ﴿قٓ﴾ [٦] ، و﴿صٓ﴾ [٧] ، ونحو : ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ [٨] ، ﴿وَمَحْيَاىْ﴾ [٩] ، في قراءة مَنْ أسكن «الياء» فيهما وصلاً .

ونحو : ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعي يونس [١٠] ، وهو [و] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ ، سيان مِنْ حيث إبدال همزة الوصل فيهما «ألفًا» بعد همزة الاستفهام لجميع السَّبعة ، وإن تفاوتا مِنْ حيث إنَّ السَّاكن اللاَّزم في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ مدغم ، وفي [الآخر] [١١] غير مدغم.

وأمَّا «ميم» من قوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾ [١٢] لغير السَّاكت ، وقوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ﴾ [١٣] للناقل ، وهو وَرْش ، ففيها المدُّ اللازم عند

---

(١) سورة سبأ : [١٤] .
(٢) سورة الأنعام : [١٤٣، ١٤٤] .
(٣) سورة يوسف : [٥٦] .
(٤) سورة المطففين : [١٨] .
(٥) سورة البقرة : [٢٦٧] .
(٦) سورة ق : [١] .
(٧) سورة ص : [١] .
(٨) سورة الطلاق : [٤] .
(٩) سورة الأنعام : [١٦٢] .
(١٠) الآيتان [٥١، ٩١] .
(١١) في س ءالآن
(١٢) سورة آل عمران : [١، ٢]
(١٣) سورة العنكبوت : [١، ٢] .

المصنِّف ، إنْ كان مراده بالسُّكون ما هو أعم من اللَّفظي والأصلي ، ووجوه الوقف العارض الآتي ذكرها ، إنْ كان مراده اللَّفظي ، وهو الأظهر ؛ لأنَّه المتبادر إليه (ق ٧٢/أ) عند الإطلاق.

والمدُّ اللاَّزم فيها هو الأكثر ، واعتباره للاعتداد بالأصلي ، وعدم الاعتداد بالعارض.

واعْلَمْ أنَّ أهل الأداء اتفقوا على إشباع المدِّ للساكن اللاَّزم في فواتح السُّور ، وهو المعبَّر عنه بالمدِّ بالطُّول ، والمدُّ : بقَدْر ألفين .

واختلفوا في قَدْر مد غير الفواتح ، فمنهم مَنْ مدَّ قَدْر ألف ، [و][1] منهم مَنْ مَدَّ قَدْر ألفين ، وهو اختيار النَّاظم ، وما كان قدْر ألف يعتبر مع المدِّ الأصلي قَدْر ألفين ، وما كان قَدْر ألفين ، فإنَّه يصير معه قَدْر ثلاثة .

هكذا قيل ، والذي عليه بعض المحقِّقين ، أنَّ المَّد : مقدار حركة لا مقدار ألف .

[وتجويز ابن النَّاظم القصْر أيضًا ، في نحو : ﴿فِيهِ هُدًى﴾[2] ، ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[3] ، في قراءة من أدغم فيهما مخالف لما يُفهم من ظاهر عبارة أبيه على ما يأتي][4] .

ثُمَّ وَجْهُ المدِّ اللاَّزم أنَّه تقرَّر في التَّصريف ، أنَّه لا يُجمع في الوصل بين السَّاكنين ، فإذا أدَّى الكلام إليه حُرِّك أو حُذف أو زِيْدَ في المدِّ ؛ ليقدر متحركًا ، وهذا من مواضع الزيادة .

وتحقيقه أنَّها عرض زيد على الذَّات كالحركة ؛ لأنَّ الزيادة فصلتْ

(١) إنَّما زدتها ليستقيم السياق .
(٢) سورة البقرة : [٢] .
(٣) سورة البقرة : [٢٦٧] .
(٤) وردت هذه العبارة التي بين المعكوفين في س : بعد عبارة «وعدم الاعتداد بالعارض» في نفس الصفحة ، ولكنها وردتْ في ص في هذا الموضع .

بينهما ، لأنَّها مَثَل ، فلا تكون كالحركة ؛ التي تفصل بينهما ، لو حُرِّك الأوَّل مِنْ حيث الفصل ، بل من الحيثية السَّابقة ، ويجوز في « غَيْن » كلٌّ مِنْ فاتحتي «مريم» ، و«الشورى» ، وجهان : الإشباع والتَّوسُّط .

فوَجْهُ الإشباع أنه قياس مذهبهم (ق ٧٢/ ب) في تقدير أوَّل السَّاكنين متحركًا على ما مَرَّ .

وإنَّ فيه مناسبة لِمَا جاوره من الممدود ، ووجه التَّوسُّط التفرقة بين ما قبله حركة من جنسه ، وما قبله حركة مِنْ غير جنسه ؛ ليكون لحرف المدِّ مزيَّة على حرف اللِّين .

ويُسمَّى المدُّ اللاَّزم ، مدُّ العدْل ، ومد الحَجْر ؛ لأنَّه إذا زِيدَ حرف المدِّ قبل السَّاكن اللاَّزم ، فإنَّما يُزاد زيادةً متساويةً ، بمقدار زمن حركة حاجزة بين السَّاكنين على ما أفاده بعض المحقِّقين فباعتبار كون الزيادة متساوية .

يُسمَّى مدَّ العَدْل : إذ العَدْل في (اللغة) : المِثْل ، فهو مشعرٌ بمعنى : التَّساوي .

وباعتبار كون زمنها مقدار زمن حركة حاجزه ؛ أي : فاصلة بين السَّاكنين ، يُسمَّى : مدَّ الحَجْز .

وقال [ابن] [١] النَّاظم يُسمَّى : مدَّ العدْل ؛ لتساوي القُرَّاء في قَدْر مدِّه .

[مدُّ][٢] الحَجْز [٣] ؛ لأنَّه [٤] فَصَل بين السَّاكنين .

---

(١) سقط من س .
(٢) سقط من س .
(٣) والمقصود بمدِّ الحجز : هو المدُّ العارض للسكون ، نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة : ٥] ، نجد عند الوقف عليها أن «النُّون» ساكنة بسبب الوقف العارض ، و«الياء» قبلها حرف ساكن ؛ لأنَّها حرف مدٍّ ، فأتى حرفان ساكنان متتاليان ، فالفصل بينهما يكون بالمدِّ .
(٤) في س : لا به .

وقوله : «لتساوي القُرَّاء في قَدْر المدِّ» ، لا ينافي القول باختلاف أهل الأداء في ذلك القَدْر ؛ لأنَّ منهم مَنْ أثبت لهم [قدر ألف في غير الفواتح وألفين فيها ، ومنهم من أثبت لهم] (١) ولكن لا يخفى أنَّ المدَّ كالفاصل(٢) ، لا فاصل حقيقةً ، فلا يستقيم قوله : لأنَّه فَصلٌ إلاَّ على جهة المجاز .

ومِنَ الشُّرَّاح مَنْ جعل مدَّ الحَجْز ، نحو قوله تعالى : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(٣) ، وإذا ممَّا أُدخلتْ فيه الألف بين همزتي القطع المتحركتين المتلاصقتين في بعض القراءات .

وعلَّل تسميَتُه بذلك بدخولها (ق ٧٣/أ) بينهما حاجزة ومبعدة أحدهما عن الأخرى .

وهو مخالفٌ لما صرَّح به الجَعْبريُّ ، مِنْ تسميته هذا المدَّ فصلاً وإطلاق مدّ الحَجْز على ما ذكرناه آنفًا .

(٧١) **وَوَاجِبٌ إِنْ جاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ**

أي : والمدُّ واجبٌ إنْ جاء حرف المدِّ قبل الهمزة متصلاً بها في كلمةٍ واحدةٍ ، نحو : ﴿جَآءَ﴾(٤) ، و﴿وَجِاْيٓءَ﴾(٥) ، و﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾(٦) .

ولدفع توهم أنَّه أراد بقوله : «متصلاً» إتصال المجاورة ، ولو مع الانفصال ، أردفه بقوله : «**إن جمعا بكلمة**» وهو تعليلٌ له كما جزم به ابن النَّاظم فتكون إنَّ مصدرية ، ولام التعليل محذوفة ممَّا قبلها ، على طريق قوله تعالى : ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾(٧) .

(١) سقط من ص .
(٢) أي : يقوم مقام الحركة .
(٣) سورة البقرة : [٦] .
(٤) سورة النصر : [١] .
(٥) سورة الفجر : [٢٣] .
(٦) سورة يوسف : [٥٣] .
(٧) سورة عبس : [٢] .

ويُسمّى هذا المدُّ متصلاً ؛ لاتصال الهمزة بحرف المدّ في كلمته .

فإنْ قلتَ : المدُّ للهمزة ، [قسمان] (١) سابق عليه ، ولاحق له .

والسّابق عليه قسمان :

متصل ، وإليه أشار في هذا البيت .

ومنفصل ، وإليه أشار في المصراع الذي بعده .

وأمّا اللاّحق له ، نحو : ﴿ءَامَنَ﴾ (٢) ، و﴿أَوْ إِن﴾ (٣) ، و﴿أَيْمَٰنَ﴾ (٤) ، فإنّه لم يتعرّض له أصلاً فما وجهه ؟

قلتُ : لعلّه اختار ما نقله ابن مجاهد ، ومشى عليه العراقيون ، واختاره المحقّق الجَعْبَريُّ من المتأخرين ، مَنْ أنّ حرف المدّ وقع بعد همزة متصلة محقّقة أو مخفّفة بالبدل أو بالتّسهيل ، أو النّقل الجائز مقصورًا لكلّ القرّاء وجهًا واحدًا لوَرْش وغيره .

وإنْ نصّ البعض على (ق ٧٣/ب) مدّه لوَرْشٍ ، [لمكيّ] (٥) حيث نصّ له المدّ والتّوسُّط معًا .

واعْلَمْ : أنّ لهذا المدّ ؛ أعني : المتصل محل اتفاق ، ومحلُّ اختلاف :

فمحلُّ الاتفاق : هو أنّ السّبعة اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة ، وهو زيادة المدّ .

---

(١) سقط من س .

(٢) سورة البقرة : [١٣] .

(٣) سورة الأنعام : [١٣٢] .

(٤) سورة التوبة : [١٢] .

(٥) في س : خاصة كمكيّ .

ومحل الاختلاف : هو تفاوتُهم في مقدار تلك الزيادة ، وعبارة بعضهم تُوهِم التَّسويَة .

وأمَّا عبارة النَّاظم فمطلقه تحتمل التَّفاوت والتَّسويَة كعبارة الشَّاطبي إذا تقَرَّر هذا .

فنقول : منهم مَنِ اعتبر مراتب قراءتهم في التَّرتيل والتَّوسُّط والحَذْر ، فتلخص منها أربع مراتب .

فكان حمزةُ ووَرْش أطولهم مدًّا ، ثُمَّ عاصمٌ ، ثُمَّ ابن عامرٍ والكِسائي ، ثُمَّ أبو عمروٍ ، وابن كثيرٍ ، وقالون .

واختلفوا في مقدار تلك المراتب ، فقيل : ألف وربع ، ثُمَّ ألف ونصف ، ثُمَّ ألف وثلاثة أرباع ، ثُمَّ ألفان .

وقيل : ألف ونصف ، ثُمَّ ألفان ، ثُمَّ ألفان ونصف ، ثُمَّ ثلاثة ألفات .

وكلام الناظم [و] [1] الشَّاطبي محتملهما ، وكلٌّ ذلك على التَّقريب لا التَّحديد ، ولا يضبطه إلاَّ المشافهة والإدمان .

ونُقل عن الشَّاطبي أنَّه كان يرى في هذا النَّوع مرتبتين : طولى لوَرْش وحمزة ، ووسطى للباقين .

وبه أخذ النَّاظم حال قراءته مِنْ طريق « الشَّاطبية » ، على ما ذكره ولده في شرحه هذا ، والأَوْلى اعتبار المراتب الأربع ، وَحَمْل (ق٧٤/أ) ما نُقل عن الشَّاطبي ، على رأيه في البحث لا على روايته ، وأنَّه كان يقرأ بذلك ، لِمَا ذكره الجَعْبَرِيُّ من أنَّه خلاف ما عليه «التيسير» وسائر النقلة .

---

(١) سقط من ص .

وأمَّا ما نُقل عنه مَنْ أنَّه كان يعلِّل عدوله عن المراتب الأربع ، بأنَّها لا تتحقَّق ، ولا يمكن الإتيان [بها] [١] كلَّ مرةٍ على قَدْر السَّابقة ، قد ردَّه الجَعْبَرِيُّ ، بأنَّ مَديتَه الطولى والوسطى أيضًا كذلك .

ولكن لا يخفى أنَّ المدَّين المتفاوتين أقرب إلى التَّحقق[٢] والضَّبط في كلِّ مرةٍ ، ممَّا زاد عليهما .

وجه المدِّ : إنَّ حرف المدِّ ضعيفٌ خفيٌّ ، والهمزة حرفٌ قويٌّ صعبٌ ، فزيد في المدِّ تقويةً للضعيف عَنْ مجاورة القوي .

وقيل : ليتمكَّن مِنَ اللَّفظ بالهمزة على حقِّها .

وَوَجْهُ التَّفاوت : مراعاة سُنَن القراءة هكذا .

قيل : ولا يخفى أنَّه لو رُوعي سُنَن القراءة وطريقها مِنَ التَّرتيل والتَّوسُّط والحدْر ، لكانت مراتب المدِّ ثلاثًا لا أربعًا ، لكنَّها أربع .

(٧٢) **وَجَـائِـزٌ إِذَا أَتَـىٰ مُـنْـفَـصِـلَا   أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا**

أي : والمدُّ جائز إذا أتى حرف المدِّ منفصلاً عن الهمزة ، بأنْ كان حرف المدِّ آخر كلمة والهمزة أوَّل كلمة أخرى ، نحو : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[٣] ، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٤] ، ﴿بِعَهْدِىٓ أُوفِ﴾[٥] ، أو عرض السُّكون بعد همزة المدِّ لأجل الوقف .

وقوله : «**مسجلا**» أي : مطلقًا ، حالٌ مِنَ السُّكون،

وقيل : (ق ٧٤/ب) صفةٌ وقفًا[٦] ، ذكره المصنِّف تنبيهًا على أنَّه لا فرق بين أنْ يكون السُّكون محضًا أو مع إشْمَام ، وبين أنْ يكون السَّاكن

---

(١) سقط من س .
(٢) في س : التَّحقيق .
(٣) سورة الأعراف : [١٥٨] .
(٤) سورة البقرة : [٢٧٥] .
(٥) سورة البقرة : [٤٠] .
(٦) في س : مطلقًا .

في الأصل ذا فتحةٍ أو كسرةٍ أو ضمةٍ ، نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾[١] ، بالإشمام وبدونه و﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[٢] ، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٣] .

وأمَّا الوقف بالرَّوم فكالوصل ، وبالتقييد بالسَّكون يخرج إذ لا سكون فيه ، وقد اقتصر على تخصيص سكون الوقف كما فعل الشَّاطبي .

ولم يتعرَّض لسكون الإدغام ، فاندرج في اللاَّزم حينئذٍ بحسب ظاهر كلامه ، نحو : ﴿فِيهِ هُدًى﴾[٤] ، ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[٥] مدغمين، وكذا ﴿الَّتِي﴾[٦] ، و﴿وَمَحْيَايَ﴾[٧] ، مُسَكَّنَيْن وصلاً إذ ليس سكونهما العارض[٨] للوقف .

وتعيَّن مدُّ كلٍّ ذلك وجهًا واحدًا عنده ، وأَنْ لا يكون ذلك مِنَ المدِّ الجائز ، في شيء ، وظهر بذلك أنَّ ما زاده بعض الشَّارحين بعد قوله : **(وقفًا)** ، [من قوله] [٩]: أو إدغامًا فهو غير ملائم لِمَا يُفهم من ظاهر كلامه .

وكأنَّه اعتمد [ذلك] [١٠] على ما اختاره في «التَّمهيد» من حَمْل التَّشدِّيد العارض ، في نحو : ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ، على سكون الوقف ، في تجويز الوجوه الثَّلاثة ، وذلك حيث قال :

وأمَّا التَّشدِّيد : فعلى قسمين :

١- لازمٌ .

---

(١) سورة الفاتحة : [٥] .

(٢) سورة المائدة : [٤]

(٣) سورة غافر : [٧] .

(٤) سورة البقرة : [٢] .

(٥) سورة البقرة : [٢٦٧] .

(٦) سورة الطلاق : [٤] .

(٧) سورة الأنعام : [١٦٢] .

(٨) في س : لعارض .

(٩) سقط من س .

(١٠) سقط من ص .

٢- وعارضٌ .

فمدُّ[١] **اللّازم** : واجبٌ بلا خلافٍ ، نحو : ﴿دَآبَّةٍ﴾ [٢] ، و﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [٣] ، وهٰتين في مذهب المشدَّد ، ونحوه .

وأمَّا العارض : نحو : ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [٤] ، ﴿يَـقُولُ رَبَّنَآ﴾ [٥] ، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [٦] ، في مذهب المدغم ففيه المدّ والتَّوسُّط (ق ٧٥/ أ) والقَصْر .

فإنْ قيل [٧] : لِمَا لم تجوز [٨] الثلاثة ، في ﴿الٓمٓ﴾ مع الإدغام.

قلتُ : لأنَّ سكون «الميم» في هجاء «لام» لازم ، فوجب إدغامه في مماثله ، والسُّكون في ذلك عارض ، وإدغامه غير واجبٍ ، فحُمِل على سكون الوقف ، يعني في تجويز الوجوه الثَّلاثة .

وأمَّا نحو : ﴿الَّٰٓـِٔي﴾ [٩] ، و﴿وَمَحْيَايَ﴾ [١٠] ، فعبارة « التَّمهيد » ظاهرة في عدِّه من اللَّازم ، وكونه جاريًا مجرى ما كان مِنْ فواتح السُّور على ثلاثة أحرفٍ أوْسَطها حرف مدٍّ ولين .

ويُسمَّى أَوَّل قسمي الجائز : مدًّا منفصلاً ؛ لانفصال الهمزة عن كلمة حرف المدِّ .

وقد اختلفوا هاهنا في اعتبار أثر الهمزة .

والغاية[١١] ؛ أي : في زيادة المدِّ الفرعي وقَصْره [ ] [١٢] فَوْرشُ ،

---

(١) في س : فمن .
(٢) سورة الأنعام : [٣٨] .
(٣) سورة الأنعام : [٨٠] .
(٤) سورة النحل : [٢٩] .
(٥) سورة البقرة : [٢٠] .
(٦) سورة الشعراء : [٢٦] .
(٧) في س : قلتَ .
(٨) في س : تجز .
(٩) سورة الطلاق : [٤] .
(١٠) سورة الأنعام : [١٦٢] .
(١١) في س : والغائه .
(١٢) زيادة في س [هذه الحاشية المفسّرة وقعت في موضع المفسّر من عبارة ابن الناظم] .

وابن عامرٍ ، وعاصمٌ ، وحمزةُ ، والكسائي ، يمدُّون بلا خلاف ، وابن كثير ، والسُّوسِيّ يقصران بلا خلافٍ ، وقالون والدوري يمدان ويقصران .

ثُمَّ اختلف المادُّون في مقدار زيادة المدِّ ، فمدُّوا مَدًّا متفاوتًا على مراتبهم في التَّرتيل وأخويه ، كما قررنا[١] في المتصل .

فأطولهم مَدًّا في هذا النَّوع ، حمزةٌ وورشٌ ، ثُمَّ عاصمٌ ، ثُمَّ ابن عامرٍ والكسائي ، ثُمَّ قالونٌ والدوريُّ ، في أحد وجهيهما .

وهذه المرتبة الأخيرة عارية (ق ٧٥/ب) عن المدِّ الفرعيِّ ، وهي الخامسة الزائدة على المتصل التي بسببها كان المدُّ المتصل جائزًا ، وأصحابها في المتصل في المرتبة الرابعة .

واختلفوا في غاية زيادة النَّوعين ، على الألف الأصليَّة .

فقيل : ألف أخرى ، وقيل : ألفان ، وأَوَّل رُتَب المنفصل .

على القول الأوَّل : ألف ، ثُمَّ ألف وربع ، ثُمَّ ألف ونصف ، ثُمَّ ألف وثلاثة أرباع ، ثُمَّ ألفان .

وعلى القول الثَّاني : ألف ، ثُمَّ ألف ونصف ، ثُمَّ ألفان ، ثُمَّ ألفان ونصف ، ثُمَّ ثلاث ألفات ، وكلام المطلقين كالشَّاطبي يحتملهما .

وأمَّا مراتب[٢] المتصل على القولين ، فقد مَرَّ ذكرها على وجه التَّصاعد كهذه ، ولا يجري المدّ المنفصل إلاَّ في الوصل .

فإن وقف[٣] على حرف المدِّ عاد إلى أصله ، وسقط المدُّ في[٤]

---

(١) في س : قررناه .
(٢) في المخطوطة «ما رتب» . ولعلَّ الصحيح ما أثبته .
(٣) في س : وقفتَ .
(٤) سقط من ص .

الزائد ، ووجه اعتبار اتصال الهمزة لفظًا في الوصل .

وأنَّ أنسًا[١] - رضي اللَّه تعالى عنه - سُئل عن قراءة النَّبي - صلى اللَّه عليه وسلَّم - فقال : «كان يمدُّ صوته مدًّا» [٢] والخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المدّ .

وَوَجْهُ القَصْر ألفًا إثْر الهمزة ؛ لعدم لزومه باعتبار الوقف .

ويُسمَّى المدُّ للسُّكون العارض للوقف ، مدًّا عارضًا ؛ لعروض سببه (ق ٧٦/أ) ، ويجوز حيث كان السُّكون المذكور ، وجوه ثلاثة :

١- المدُّ المذكور حَمْلاً له على اللاَّزم بجامع اللَّفظ والتَّوسُّط تعديَة الحكم مع حطه عن الأصل .

٢- وقيل : لعروض السُّكون المنحط عَنْ لزومه .

٣- القَصْر ؛ لأنَّ الوقف يجوز فيه التقاء السَّاكنين مطلقًا ، فيستغنى عن المدّ ، واختاره الجعبريُّ لجريانه على القاعدة الفرعيَّة .

---

(١) في ص : القسطلاني

(٢) البخاري مع الفتح (٩٩٠٠/٩٩) .

[باب : معرفة الوقف والابتداء]

(٧٣) وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

(٧٤) وَالِابْتِدَاءِ وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ... ثَلَاثَةٌ تَامٌّ وَكَافٍ وَحَسَنْ

لمَّا ذكر التجويد وأحكامه عقَّبه بذكر الوقوف والابتداء ؛ لأنَّها من تعلقات التَّجويد .

فقال : «**وبعد تجويدك**» إلخ ؛ أي : وبعد معرفة تجويدك حروف القرآن الهجائية ، لابدَّ لك من معرفة الوقوف والابتداء .

فاللَّام الجارة «**للحروف**» لام التَّقوية ، والمعرفة لها لام العهد والمعهود .

هو الحروف المذكورة في تعريف التَّجويد حيث قال : «**وهو إعطاء الحروف حقها**» فيكون [١] المراد بها حروف (ق ٧٦/ب) الهجاء ، وفسَّرها ابن النَّاظم بالكلمات ، وهو عدولٌ عن الظاهر ، ولو أنه عن النَّاظم .

والوقوف : جمع وقف جمع [٢] باعتبار تنوعه في الاصطلاح إلى الأنواع الثَّلاثة .

ووحَّد الابتداء ؛ لأنَّه غير متنوع فيه ، وإنْ كان متنوعًا في نفسه إلى ثلاثة أنواع بالقياس إلى مقابله .

والوقف (لغةً) : الكفُّ عن الفعل والقول .

واصطلاحًا : قطع الصَّوت آخر الكلمة الوضعية زمانًا .

---

(١) كُررت في س: سبق قلم من المصنِّف .

(٢) في س : جمعه .

وقولنا [١] : «قطع الصَّوت» : جنس .

وقولنا : «آخر الكلمة» : فصل أخرج قطْعَه عن بعضها نهو لغويٌّ لا صناعي .

وقولنا : «الوضعية» : يندرج فيه نحو : «كلما» الموصولة ، فإنَّ آخرها وضعا اللاَّم .

وقولنا : «زمانًا» : وهو ما يزيد على الآن ، أخرج به السَّكت .

وهذا أجود مِنْ قولهم : قطع الكلمة عمَّا بعدها ، أو قطع الحرف عن الحركة لعمومه ، كذا في «كنز المعاني» .

وقوله : «لعمومه» : إشارة إلى أنَّه جامع بخلاف ما قالوه .

أمَّا قطع الكلمة عمَّا بعدها فلعدم شموله الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء ، وظاهر (ق ٧٧/أ) كلام بعضهم أنَّه يُسمَّى قطعًا ، وليس من الوقف في شيء فعلى قوله : لا يضر خروجه عن هذا التَّعريف ، ولا عن قولهم : قطع الكلمة عمَّا بعدها بسكتةٍ طويلة .

وأمَّا قطع الحرف عن الحركة ، فلعدم شموله الوقف على الحرف السَّاكن ، ومنهم منْ أجاب بأنَّ المراد : قطع الكلمة عمَّا بعدها ، على تقدير أَنْ يكون بعدها شيء ، وقطع الحرف عن الحركة على تقدير : أَنْ يكون الحرف متحركًا ، ولا يخلو ذلك عَنْ تكلُّف .

ومنهم مَنْ عرَّف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ، وأورد عليه أنَّه ليس بجامعٍ ، ولا مانعٍ .

أمَّا أنَّه ليس بجامعٍ ، فلأ لو حُرِّكتْ الكلمة وقُطِّعتْ عمَّا بعدها ، فإنَّه يُسمَّى وقفًا ، وهذا يُقال : وقف ، وأخطأ في ترك حكمه ، وهو

(١) في س : فقولنا .

خارج .

وأمّا أنّه ليس بمانع ، فلأنّه لو أسكن آخر الكلمة ، ووصل ما بعدها بها من غير سكتةٍ تُؤذنُ بوقفه ، فإنّه لا يُسمَّى وقفًا ، وهو داخل .

فلا يخفى أنّ مثل ذلك وارد أيضًا على قولهم : قطع الحرف عن الحركة إذْ لا مزية لهذا (ق ٧٧/ب) على ذلك بشيء سوى أنّ القول : بقطع الحرف عن حركته [أنسب من القول بقطع الكلمة عن حركة] [١] آخرها إذ لا يُقال : بقطعها عن حركة آخرها ، إلاَّ باعتبار [قطع] [٢] جزء بها الذي هو الآخر عن حركته .

ويؤكد القول بأنه لو حُرِّكت الكلمة وقُطِعت عما بعدها ، فإنَّه يُسمَّى وقفًا ، قول ابن [٣] الناظم في ما يأتي «وجاز الوقف بكل الحركة» .

ثُمَّ أخبر أنَّ الوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- وقفٌ تامٌّ .

٢- ووقفٌ كاف .

٣- ووقفٌ حسنٌ .

ونصب **(ثلاثة)** بنزع الخافض ، وخفض [٤] «ميم» ، **(تام)** للضرورة .

كقول الشاعر :

سَرَيْنا إليكم كافَه في رِحَالِنا

وفي بعض الشُّروح ، أنَّ الوقف ينقسم إلى :

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من س .

(٣) شطبت من س .

(٤) في س : خففت .

١- اختباري : بالباء الموحَّدة .

ومتعلق الرسم لبيان المقطوع من الموصول ، والثَّابت من المحذوف ، والمجرور من المربوط .

٢- اضطراري : وهو الوقف عند ضيق النَّفَس والعِيِّ[1] .

٣- واختياري : بالمثناة تحت ، وهو الذي ينقسم إلى :

١- التَّام ، ٢- والكافي ، ٣- والحَسَن .

وهذا بخلاف الاضطراري ، فإنَّه لا ينقسم إليها ، بل إليها وإلى القبيح ، ووجه ضبط (ق ٧٨/أ) الثَّلاثة ، أنْ يُقال : إذا وقف على كلامٍ تامٍّ :

فإمَّا أَنْ ينقطع عمَّا بعده لفظًا ومعنًى ، أو يتعلَّق به لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط .

فالأوَّل : التَّام ، والثَّاني : فالحَسَن ، والثَّالث : الكافي .

هكذا قيل ، وفيه نظر إذ لا يشمل التَّام حينئذٍ ما إذا وقف على كلامٍ تامٍّ ليس بعده شيء ؛ لأنَّه لم ينقطع عمَّا بعده .

فالأَوْلى أَنْ يُقال : إذا وقف على كلامٍ تامٍّ ، فإمَّا أَنْ لا يكون له تعلُّق بما بعده أصلاً لا لفظًا ولا معنًى ، أو يكوَن له تعلُّق به لفظًا ومعنًى ، أو معنًى فقط ، لصدق نفي وجود التَّعلُّق بالشِّيء مع وجود ذلك الشيء ، ومع عدمه على ما قرَّره الميزانيون في كُتبهم .

فإنْ قلتَ : أين القسم الرَّابع ، الذي هو عكس الثَّالث؟

قلتُ : معدوم فلهذا[2] لم يذكروا ذلك ؛ لأنَّه متى وجد التَّعلُّق لفظًا

(١) العِيّ : العجز .
(٢) في س : فلذا .

وُجد التعلُّق معنًى على ما ستعرفه مِنْ بيان المراد بهما .

ولذلك اقتصر المصنِّف في بيان المشروط فيه التَّعلُّق مطلقًا على مجرد التَّعلُّق لفظًا ، حيث قال : (ق ٧٨/ ب) .

(٧٥) وَهْيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجدِ تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدِي

(٧٦) فالتَّامُ فالكافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنْ إِلَّا رُءُوسَ الْآيِ جَوِّزْ فَالْحَسَنْ

يعني : أنَّ الأقسام الثَّلاثة المذكورة مختصة بالكلام التَّام ؛ أي : التَّام من حيث المعنى .

وفي «الكافي» أَنْ يوجد تعلُّق معنًى فقط ، وفي «الحسن» أَنْ يُوجد تعلُّق لفظًا ومعنًى ؛ لأنَّه اشترط التعلقُ اللَّفظي في الحسن ؛ لأنَّه مستلزم للمعنوي .

فَعُلم أنَّهما معتبران فيه ، ولزم من هذا أن يكون المعتبر في «الكافي» ، التعلُّق المعنوي الذي لم ينضم إليه تعلُّق لفظي لا التَّعلُّق المعنوي مطلقًا أعمّ من أَنْ ينضم إليه تعلَّق لفظي أَوْ لا ، الذي اعتمد عليه القسطلاني من المتأخرين ، أَنَّ الوقف ينقسم إلى :

١- كاملٍ ، ٢- وتامٍّ ، ٣- وكافٍ ، ٤- وحَسَنٍ ، ٥- وناقص «وهو الذي يُسَّمى قبيحًا» .

لأنَّه إمَّا أنْ يتمَّ أو لا .

الثَّاني في النَّاقص ، نحو : (ق ٧٩/أ) ﴿بِسْمِ﴾[1] ، و﴿رَبِّ﴾[2] .

والأَوَّل : إمَّا أَنْ يستغني عن تاليه أو لا .

---

(١) سورة الفاتحة : [١] .

(٢) سورة الصافات : [٥] .

والثَّاني : إمَّا أنْ يتعلَّق به من جهة المعنى فالكافي ، أَوْ من جهة اللَّفظ فالحَسَن .

والأوَّل إمَّا أنْ يكون استغناؤه استغناءً كليًا أوْ لا .

فالأوَّل : الكامل ، كأواخر السُّور ، و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [١] أوَّل « البقرة » .

والثَّاني : التَّام ، كـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [٢] .

قال : وقد يشترك الحسن والنَّاقص في التعلُّق اللَّفظي ، لكن يكون تعلُّق النَّاقص أقوى ، فكلُّ حسنٍ ناقصٌ بالنَّظر لتاليه ، وليس كلُّ ناقصٍ حسن . انتهى .

والمراد بالتعلُّق المعنوي مطلقًا : أنْ يتعلَّق المتقدِّم بالمتأخرين من حيث المعنى سواء تعلَّق به مِنْ حيث اللَّفظ أيضًا أوْ لا ، كالإخبار بحال المؤمنين أو حال الكافرين ، أو تمام قصة .

وبالتعلُّق اللَّفظي : أنْ يتعلَّق به من حيث الإعراب ، كأنْ يكون موصوفًا للمتأخر ، أو معطوفًا على [٣] المتأخر ، لكن بشرط أنْ يكون بحيث يحْسنُ السُّكوت عليه .

فالأوَّل : كقوله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ المتعلِّق بقوله بعد ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ بحسب المعنى مع التعلُّق (ق ٧٩/ب) اللَّفظي من حيث كونه موصوفًا له ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٤] ،

---

(١) سورة البقرة : [٥] .
(٢) سورة الفاتحة : [٥] .
(٣) في س : عليه .
(٤) سورة البقرة : [٦] .

المتعلِّق بقوله : بعد ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾(١) بحسب المعنى من حيث إنَّهما واردان في حقِّ الكفَّار مِنْ غير تعلُّقٍ في اللَّفظ أصلاً .

والثَّاني : كأوَّل المثالين من حيث كون ما بعده صفة .

وقد نبه على أَنَّ حكم التَّام والكافي : جواز الابتداء بما بعده الموقوف عليه .

وحكم الحسن : عدم جواز ذلك ، إلاَّ أنْ يكون الموقوف عليه رأس آية ، فيجوز الوقف عليه ، والابتداء بما بعده .

أمَّا أوَّلًا : فلحديث أم سلمة - رضي اللَّه تعالى عنها - أنَّ النَّبي - صلى اللَّه عليه وسلَّم - كان إذا قرأ قطع قراءتَه آيةً آيةً ، يقول : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ①﴾ ، ثُمَّ يقف ، ثُمَّ يقول : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ②﴾ ثُمَّ يقف ، ثُمَّ يقول : ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف»(٢) .

قال ابن النَّاظم : «ولهذا الحديث طرق كثيرة ، وهو أصلٌ في هذا الباب» .

وأمَّا ثانيًا : فلأنَّ رءوس الآي فواصل ، بمنزلة فواصل (ق ٨٠/أ) السجع والقوافي ، فيجوز الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها مثلها .

وقد ذهب إلى القول ، بِسُنيَّة الوقف على الفواصل جماعةٌ منهم كالدَّاني ، ووقع الاستدلال على ذلك بحديث أم سلمة المذكور ، لكنْ تعقبه الجعْبَريُّ ، بأنَّه لا دلالة فيه على ذلك ؛ لأنَّه إنمَّا قُصد به

(١) سورة البقرة : [٧] .

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣١٩) ، وأبو داود (٤٠٠١) ، والترمذي (٢٩٢٧) ، والحاكم (٢٥٢/٢) ، والدارقطني (٣١٢/١) رقم (٣٧) من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - وقال الحاكم : صحيح على شرطهما ، وقال الدارقطني : إسناده صحيح ، وصححه الألباني في «الإرواء» : (٦٠/٢) .

إعلام الفواصل .

قال : وجهل قومٌ هذا المعنى ، فسمُّوه وقف السنَّة ، إذ لا يُسَنُّ إلاَّ ما فعله تعبدًا ، ولكنْ هو وقف البيان ، يريد بيان الفواصل .

وقال التوربشتي : الأظهر أنَّه - صلَّى اللَّه عليه وسلَّم - إنَّما كان يقف ليبيِّن للمستمعين رءوس الآيات .

ولو لم يكن لهذا لَمَا وقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١) ، ولا ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾(٢) ، لِمَا في الوقف عليهما من قطع الصِّفة عن الموصوف .

وسُمِّي التَّام تامًّا ؛ لتمام لفظه بعدم تعلُّقه أصلاً .

والكافي : كافيًا لكفايته مع وجود التعلُّق المعنوي ، نظرًا إلى عدم التعلُّق اللَّفظي ، ويُسمَّى أيضًا مفهومًا .

والحسن : حسنًا لحسنه ، مع الابتداء بما بعده في الجملة ، ويُسَمَّى أيضًا صالحًا .

ومن أمثلة التَّام : ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٣) ، والابتداء بقوله : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾(٤) ، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٥) ، والابتداء بقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٦) ، ومن أمثلة الكافي : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٧) ، والابتداء (ق ٨٠/ ب) بقوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾(٨) ،

(١) سورة الفاتحة : [٢] .
(٢) سورة الفاتحة : [١] .
(٣) سورة الفاتحة : [٥] .
(٤) سورة الفاتحة : [٦] .
(٥) سورة البقرة : [٥] .
(٦) سورة البقرة : [٦] .
(٧) سورة البقرة : [٢] .
(٨) سورة البقرة : [٢] .

لأنَّه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) ، ومنهم من جعل : ﴿فِيهِ هُدًى﴾ جملة مستقلة[1] وقُدر لـ «لا» خبرًا ، تقديره «فيه» ، فالكافي في حينئذٍ ﴿لَا رَيْبَ﴾ بانفراده .

وعن نافع أنَّه جعله تامًّا بذلك التَّقدير ، ووجود التَّعلُّق المعنوي باعتبار أنَّ الجملتين للإخبار بحال الكتاب يُبطله .

ومِنْ أمثلة الحَسَن : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[2] ، لكنْ الأَوَّل لا يجوز الابتداء بما بعده لعدم كونه رأس آية بخلاف الثَّاني .

وأكثر ما يوجد التَّام في الفواصل ، ورءوس الآي ، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة ، كقوله تعالى حكايةً عن بلقيس : ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾[3] .

فإنَّ الوقف عليه تام لكونه آخر كلامها مع أنَّ رأس الآية قوله تعالى بعد ما حكاه ، ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[4] ، وقد يوجد بعد انقضائها كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧﴾[5] ، ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾[6] .

فإنَّ الوقف عليه تامّ وليس رأس آيةً ، وإنَّما رأس الآية قوله ﴿مُّصْبِحِينَ﴾ وليس الوقف عليه تامًّا ؛ لأنَّ تمام الكلام بقوله ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾ ، ومن حيث هو معطوف عليه باعتبار المعنى ، أي : (بالصبح وبالليل) فيكون قبيحًا .

(١) في س : مستأنفة .
(٢) سورة الفاتحة : [٢] .
(٣) سورة النمل : [٢] .
(٤) سورة النمل : [٣٤] .
(٥) سورة الحجر : [٨٣] .
(٦) سورة الصافات : [١٣٨] .

واعْلَمْ : أنَّه قد يكون الوقف تامًّا على قراءة ، وحسنًا (ق ٨١/أ) على غيرها ، نحو : ﴿صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[1] ، فإنَّه تامٌّ على قراءة مَنْ رفع الجلالة بعده ، وحسن على قراءة من جرَّها على البدل .

وقد يحتمل الموضع الواحد أَنْ يكون الوقف عليه تامًّا على معنًى ، وكافيًا على غيره ، وحسنًا على غيرهما ، كقوله تعالى : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2] .

يجوز أَنْ يكون تامًّا : إذا كان ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[3] مبتدأ ، وخبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ .

ويجوز أَنْ يكون كافيًا ، إذا رفعت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[4] على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره «هم» ، أو نصبته بتقدير (أعني) .

ويجوز أَنْ يكون حسنًا : إذا جعلتَ «الذين» مع صلته نعتًا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

(٧٧) **وَغَيْرُ ما تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ ... ألْوَقْفُ مُضطَرًّا وَيَبْدَا قَبْلَهُ**

(غير ما تمَّ) مبتدأ ، و(الوقف عليه قبيح) اسمية حُذف صدرها ، مرفوعة المحل على أنَّها خبر ؛ و(له الوقف) آخر ، وضمير **(له)** للقارئ ، و**(مضطرًّا)** حال منه ، ويُروى **(يُوقف)** بالبناء للمفعول ، فيكون ضمير (له) عائدًا إلى قبح الوقف على (غير ما تمَّ) .

فإنْ قلتَ : بيِّن لي نائب الفاعل ، وما وقع (مضطرًّا) حالاً منه بالتقدير المذكور .

---

(١) سورة سبأ : [٦] .

(٢) سورة البقرة : [٢] .

(٣) سورة البقرة : [٣] .

(٤) سورة الطور : [٢٢] .

قلتُ : نائب الفاعل ضمير يعود إلى مصدر (ق ٨١ / ب) (يُوقف) .

والمعنى : يقف الوقف ، ومثل هذا ، قيل في تعريف صاحب « تلخيص المفتاح » للمزاوجة ، وأمَّا (مضطرًا) فمفعول له ، بمعنى : اضطرارًا ، ويبدأ بألف بدل همزة سكنتْ أو بهمزة سكنتْ على حدِّ «سبأ» في قراءة ابن كثيرٍ من رواية قُنبل بكون الهمزة وصلاً ، حَمْلاً للوصل على الوقف .

يريد أنَّ الوقف قبيح عل غير ما تمَّ معناه ، وللقارئ أَنْ يقف عليه حال اضطراره لانقطاع نَفَسٍ أو نحوه ، ومِنْ ثَمَّ سُمِّي هذا الوقف وقف الضَّرورة ، لكن إذا وقف يبتدئ من الكلمة التي وقف عليها ؛ ليصل الكلام بعضه ببعض .

قال القسطلاني - رحمه الله - : والذي قرَّروه أنَّه لا يُوقف على الصِّفة دون الموصوف ، ولا على المبتدأ دون الخبر ، ولا على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على الفعل دون الفاعل ، ولا على الفاعل دون المفعول ، ولا على المؤكَّد دون المؤكِّد ، ولا على الظرف دون ما عمل فيه ، ولا على المعطوف عليه نسقًا وبيانًا دون المعطوف ، إلاَّ إذا كثرتْ المعطوفات ، وطال الكلام ، وعجزتْ الطاقة عن بلوغ الوقف لِقِصر النَّفس ، فيجوز في تضاعيف الكلام على التَّسامح (ق٨٢/أ) أوْ كان عطف جملة على جملة ، فيسُوغ أيضًا ، أنَّهما يجريان مجرى الجملتين المستغنية إحداهما عن الأخرى ، فاللاَّحقة كالمنفصلة عن السَّابقة .

ولا على الموصول دون صلته ، لأنَّ الموصول مع الصِّلة بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، فهو كالفصل بين حروف الاسم الواحد ، وهو غير جائز .

ولا على المبدل منه دون البدل ، ولا على أحد مفعولي (ظننت) ، ولا على اسم « إنَّ » وأخواتها دون خبرها ، ولا على خبر « إنَّ »

وأخواتها دون اسمها ، ولا على التمني والشَّرط والاستفهام ، والأمر والنَّهي دون أجوبتها ، ولا على القَسَم دون جوابه ، ولا على حرف دون ما دخل عليه ، ولا على الرافع اللَّفظي دون المرفوع ، ولا على النَّاصب دون المنصوب ، ولا على الجار دون المجرور ، ولا على الجازم دون المجزوم ، ولا على المتميِّز ، ولا على المفسَّر دون المفسِّر ، ولا على الحال دونها ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ، ولا على المشار به دون المشار إليه ، ولا على ذي علَّة وسبب دونهما كلام ، ولا على المجاور دون ما جاوره ، نحو : ﴿يَشْتَهُونَ﴾[1] حتى يقول ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[2] (ق٨٢/ ب) في قراءة الجرِّ .

قال – رحمه اللَّه – : وليس مرادهم تحتُّم ذلك ولزومه ، بل يُحْمل إطلاق مَنْ قال : لا يجوز على جواز الأداء الذي يُحسُن في القراءة ، ويروق في التِّلاوة ، لا الحرمة والكراهة ، وفي كلامه السَّابق نظر :

أمَّا أوَّلاً : فلجواز الوقف على بعض الحروف دون ما دخل عليه «كاللَّام» في قوله تعالى : ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[3] و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[4] و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[5] و﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[6] حيث يقف عليها بعض السَّبعة على ما سنذكره في المقطوع والموصول ، فكان عليه أَنْ يقول إلاَّ فيما استُثني .

وأمَّا ثانيًا : فلأنَّه كان ينبغي ألاَّ يُذكر الوقف على الصِّفة دون

---

(١) سورة الواقعة : [٢١] .
(٢) سورة الواقعة : [٢٢] .
(٣) سورة الكهف : [٤٩] .
(٤) سورة الفرقان : [٧] .
(٥) سورة المعارج : [٣٦] .
(٦) سورة النساء : [٧٨] .

الموصوف لِمَا اشتهر مِنْ أنَّها لا تتقدَّم عليه .

نَعَمْ الوقف على الموصوف دون صفته معدود من الأوقاف القبيحة ، إذا لم يتمَّ معناه بدونها كما جزم به القاضي في شرحه . [قال][1] : وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف ، يعني إذا لم يتم معناه بدونه ، لأنَّه لو تمَّ معناه بدونه لا يكون الوقف قبيحًا ، بل حسنًا ، وبهذا يظهر فساد ما قيل : مَنْ أنَّ الوقف عل نحو قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[2] كافٍ (ق٨٣/أ) وأنَّ الابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها ؛ لكون الموقوف عليه معطوفًا عليه ، مع تمام معناه ، ووجود التَّعلُّق المعنوي أيضًا ، فلا يكون كافيًا ، وأقبح من الوقف على ما ذُكر ، الوقف على قوله تعالى : ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ﴾[4] .

فإنْ وقف عليهما مضطرًا فلا يبتدئ بما وقف عليه ؛ لئلا يستحيل المعنى حالة الابتداء ، وفي حالة الابتداء كما في الأوَّل ، أو حالة الوقف كما في الثَّاني ، فإنْ لم يفعل ذلك فقد أخطأ .

واعْلَمْ : أنَّه قد يكون الوقف تامًّا على (تأويله) وقبيحًا على غيره .

كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[5] ، فإنَّ الوقف عليه تامٌ ، على أَنَّ ما بعده مستأنف وقبيح ، على أنَّ ما بعده معطوفٌ على الجلالة ، لأنَّه إذا كان معطوفًا عليها لا يكون المعنى تامًّا بدون المعطوف ، كما لا يخفى .

---

(١) سقط من ص .

(٢) سورة النساء : [٢٣] .

(٣) سورة آل عمران : [١٨١] .

(٤) سورة البقرة : [٢٥٨] .

(٥) سورة آل عمران : [٧] .

وأصل هذا أنَّ في المتشابه خلافًا : فمنهم مَنْ أوجب التوقف فيه على اعتقاد الحقِّيَّة وهو مذهب أصحابنا - رحمهم الله - وأكثر المفسِّرين .

ومنهم مَنْ قال (ق٨٣/ب) بجواز التأويل ، واختاره ابن الحاجب وغيره ، فعلى الأوَّل يكون الوقف على [قوله][١] ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، والابتداء بقوله : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[٢] وعلى الثَّاني يكون الوقف على قوله : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ .

والابتداء بقوله : ﴿يَقُولُونَ﴾ .

ويُقال للأوَّل : مذهب السَّلف ، والثَّاني مذهب الخلف .

واعْتُرِضَ بأنَّ التَّأويل كان في القَرْن الأَوَّل والثَّاني ، حين نُقل عن الصَّحابة والتَّابعين - رضي الله تعالى عنهم - أجمعين ، فلا وَجْه لنسبة التَّوقف إليهم .

قال التفتازاني في «التلويح» : وقد يُقال : إنّ التَّوقف إنَّما هو عن[٣] طلب العلم حقيقةً لا ظاهرًا ، والأئمَّة إنَّما تكلموا في تأويله ظاهرًا لا حقيقة .

وبهذا يمكن أَنْ يُرفع نزاع الفريقين ، انتهى .

ثُمَّ ما اعتبرناه مِنْ كون الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامًا بالتَّقدير الأَوَّل ، هو ما جزم به النَّاظم في «تمهيده» والحقُّ أَنْ يُعتبر كافيًا لفوات التَّعلُّق اللَّفظي مِنْ حيث استئناف ما بعده ، ووجود التَّعلُّق المعنوي مِنْ حيث أَنَّ كلًّا من الكلامين مسُوق في حقِّ المتشابه والمتشابه فيه بضميره .

(١) سقط من س .
(٢) سورة آل عمران : [٧] .
(٣) في س: على .

(٧٨) **وليس في القرآن من وقف يجب ولا حرامٌ غيرُ ما لهُ سَببْ**

أخبر أنّه ليس في القرآن منْ وقفٍ واجب إذا تركه (ق٨٤/أ) القارئ أثم ، وإلاّ حرام إذا فعله أثم ، لأنّ الوقف والوصل لا يدلان على معنى يختلّ بذهابهما .

فلا يكون الوقف واجبًا ولا حرامًا ، إلاّ أنْ يكون له سبب يستدعي تحريمه فَيحرُم ، كأنْ يقصد الوقف على : ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾[1] ، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾[2] ، من غير ضرورة .

فإنْ لم يقصد ذلك لم يَحْرُم مع عدم القصد .

فالأحسن أنْ يتجنّب الوقف على مثله بالتّيقظ ، وعدم الغفلة ، دفعًا لإيهام أنّه وقف على مثل ذلك قصْدًا .

وقوله : **(ولا حرام)** يجوز فيه الرفع على أنّه معطوف على محلّ وقفٍ ، لأنّه اسم ليس ، و(مَنْ) زائدة ، والجر على العطف على لفظه وغيره صفة حرام .

فإنْ رُفع رُفعتْ ، وإنْ جُرّ جُرّتْ ، وبعضهم جوّز نصبها حالاً ، والاستثناء أظهر .

وفي بعض النُّسخ من (وقفٍ يجب) وترجَّح النُّسخة الأولى بسلامتها من سناء التوجيه المعدود مِنْ عيوب القافية ، وهو اختلاف حركة ما قبل الرويّ المقيَّد .

---

(١) سورة المائدة : [٧٣] .
(٢) سورة إبراهيم : [٢٢] .

[باب : المقطوع والموصول]

وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا   فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيما قَدْ أَتَى (٧٩)

اعْلَمْ : أنَّه لا بدَّ للقارئ من معرفة المقطوع والموصول ومعرفة « تاء » التأنيث التي تُكتب تاءً مجرورة (ق٨٤/ب) لا هاءً مربوطة ؛ ليقف على المقطوع في محل قطعه حال انقطاع النَّفَس أو الامتحان وعلى الموصول عند انقضائه ، وعلى المرسومة «تاءً» بالتَّاء مع الخلاف الذي سنذكره ، وعلى المرسومة «هاء» بالهاء بلا خلاف .

ومعنى قطع الحرف : رسمه بتقديره آخِرًا ، ومعنى وصله : أَنْ يُكتب بتقدير توسُّطه .

ولمَّا كان أصل كلّ كلمةٍ مستقلة أنْ يُفصل طرفاها عَنْ سابقها ولاحقها ، وكان وصل أحدهما بأحدهما فرعًا عليه ، قدَّم النَّاظم المقطوع على الموصول في الذِّكر ؛ فقال : (واعرف لمقطوعٍ وموصول) ، و«اللَّام» فيه زائدة ، كما في قوله :

ومَلَكْتَ ما بينَ العِراقِ ويثْرِبٍ   مِـلْـكًـا أجَـارَ لِمُسْـلِـمٍ ومُـعَـاهَـدِ

وقيل : بمعنى : في ، كقوله : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[1] .

وقوله (**في المصحف الإمام**) نعتٌ لهما ، و«للتَّاء» جميعًا .

وقوله (**فيما قد أتى**) بدل اشتمال منه ، أي : في الرَّسم الذي قد أتى فيه ، وقيل : معناه فيما قد أتى رسمه فيه و(مصحف الإمام) بالإضافة البيانيَّة .

---

(١) سورة الأنبياء : [٤٧] .

ووقع في بعض النُّسخ (المصحف الإمام) على البدليَّة ، لأنَّ (الإمام) اسم للمصحف الذي جمع فيه الإمام (ق٨٥/ أ) عثمان - رضي اللّٰه عنه - القرآن ، ثُمَّ نُسخ منه المصاحف ، وكان في حِجْرِه حين أُصيب .

قال صاحب «زاد القُرَّاء» : لمَّا جمع عثمان - رضي اللّٰه عنه - القرآن في مصحفٍ ، سمَّاه : إمامًا ونسخ منه مصاحف ، فأنفذ منها مصحفًا إلى مكة ، ومصحفًا إلى الكوفة ، ومصحفًا إلى البصرة ، ومصحفًا إلى الشام ، واحتبس مصحفًا بالمدينة .

ورُوي أنَّه حمل مصحفًا إلى اليمن ومُصحفًا إلى البحرين .

وقال أبو عبيد القَّاسَم بن سلام ، في كتاب «القراءات» : استخرج بعض الأمراء لي من خزانته مصحف عثمان [ ][1] الموسوم بالإمام ، وكان في حِجْرِه حين أُصيب ، ورأيتُ آثار الدم في مواضع منه ، وأكثر ما رأيتُه في سورة «النجم» .

ويجوز على تقدير الإضافة أنْ كون المراد بـ (الإمام) أمير المؤمنين عثمان - رضي اللّٰه عنه - وبمصحفِه الموسوم بالإمام ، لكنَّ الأوَّل أَوْلى .

واعْلَمْ : أنَّ ما ذكره صاحب «زاد القُرَّاء» مِنَ المصاحف العثمانية ، اتفقوا على خمسة منها في الثلاثة الباقية الآخيرين والمكيّ ولم يكتب عثمان [ ][2] بيده واحدًا منها ، وإنَّما أمر بكتابتها (ق ٨٥ / ب).

(٨٠) **فاقْطَعْ بِعَشرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَا ... مَـعْ مَـلْـجَـإٍ وَلَا إِلَـهَ إِلَّا**

(٨١) **وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثانِي هُودَ لَا ... يُشْرِكْنَ تُشْرِكْ يَدْخُلَنْ تَعْلُوا عَلَى**

(٨٢) **أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولَ إِنْ مَا ... بالرَّعْدِ وَالْمَفْتُوحَ صِلْ وَعَنْ ما**

---

(١) (٢) « رضي الله عنه» : ليست في المخطوطة ، والأَوْلى أَنْ يكون هذا مكانها .

نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا بِرُومٍ وَالنِّسَا خُلْفُ المُنَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسَّسَا (٨٣)

فُصِّلت النِّسَا وَذِبْحٍ حَيْثُ مَا وأَنْ لَمِ المَفْتوحَ كَسْرُ إِنَّ مَا (٨٤)

الأَنْعَامَ والمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعًا وَخُلْفُ الأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا (٨٥)

تعرَّض في هذه الأبيات إلى حكم «أَنْ» [مع][1] «لا» [النافية] بفتح الهمزة ، [و] «إِنْ» [مع] «ما» [الشرطية] بكسرها مع تخفيف النُّون فيهما ، و«أَنَّ» [مع] «ما» [الموصولة[و و«عن» [الجارة] [مع] «ما» [الموصولة] ، و«من» [الجارة] [مع] «ما» [الموصولة] ، و«أم» [مع] «مَنْ» [الاستفهامية] ، و«حيث» [مع] «ما» ، و«أَنْ» [مع] «لم» [الجازمة] بفتح الهمزة ، و«إنَّ» [مع] «ما» [الموصولة] بكسرها مع تشديد النُّون ، و«أَنَّ» [مع] «ما» [الموصولة] بفتحتها .

كذلك فنقول : اتفقتْ المصاحف على قطع نون «أَنْ» النَّاصبة للفعل والنَّاصبة للاسم عن «لا» النافية ، في عشرة مواضع :

١ - [قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[2] في «التوبة» .

٢ - [قوله تعالى] : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[3] في «هود» .

٣ - [قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[4] في «يس» .

ومِنْ ثَمُ أضاف «تعبدوا» إلى «يس» على معنى .

٤ - في [قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ في «هود»[5] أيضًا ، وهو

---

(١) زدتُ ما بين المعكوفين حتى آخر الكتاب ، حيث المقام يقتضي ذلك .

(٢) الآية : [١١٨] .

(٣) الآية : [١٤] .

(٤) الآية : [٦٠] .

(٥) الآية : [٢٦] .

الذي عبَّر عنه (بثاني هود) محترزًا عمَّا في أَوَّلها ، فإنَّه موصول .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[1] في «الممتحنة» .

٦ - [في قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾[2] في «الحج» .

وإليه أشار بقوله : (تشرك) لكنَّه سكَّن كافه للوزن .

٧ - [في قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾[3] في « نٓ » .

(ق ٨٦ / أ) وإليه أشار بقوله : (يدخلن) مقتصرًا على النُّون المدغمة .

٨ - [في قوله تعالى] : ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾[4] في «الدخان» .

٩ - [في قوله تعالى] : ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[5] .

١٠ - [في قوله تعالى] : ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[6] كلاهما في «الأعراف» ، واختلف في قطع ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ ، ووصله بـ «الأنبياء»[7] ، وهي في ماعدا العشرة ، وموضع «الأنبياء» موصولة ، نحو : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾[8] أَوَّل «هود» ، فتكون واجبة الإدغام في الحالين ، ويجري عليها حينئذٍ حكم « نُون » ﴿جَنَّةٌ﴾[9] المدغمة ، مِنْ أنَّها لم تُرسم .

(١) الآية : [١٢] .
(٢) الآية : [٢٦] .
(٣) الآية : [٢٤] .
(٤) الآية : [١٩] .
(٥) (٦) الأيتان : [١٠٥، ١٦٩] .
(٧) الآية : [٨٧] .
(٨) الآية : [٢٦] .
(٩) سورة الإسراء : [٩١] .

وكذلك كلُّ موصولٍ ، والكُتَّاب على تعميم وصل الخفيفة ، نحو : أريد ألاَّ تخرج ، وقطع المخفَّفة ، نحو : علمت أن لا يقوم لئلا يتوالى حرفان ، وهما : حرفا التُّونين خطًّا ، لا كما قيل لقلته لكثرته ، واتفق أيضًا على قطع «إن» الشرطية عن «ما» الزائدة ، في [قوله تعالى] : ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾[1] في «الرعد» ، وهي فيما عداه موصولة ، نحو : ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ «بيونس»[2] واتفقوا أيضًا على وصل «أم» بـ «ما» الاسميَّة ، حيث جاءتْ ، نحو : ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[3] بـ «الأنعام» .

والقول : بأنَّ أصل (أما) في مثله (أنْ) (ما) خطأٌ فاحشٌ ، لأنَّ (ما اشتملت) عطف على ما قبله و«أم» هي العاطفة (ق ٨٦ / ب) .

واتفقتْ أيضًا على قطع «عن» [الجارة] [مع] «ما» [الموصولة] ، في قوله تعالى في الأعراف : ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾[4] .

ووصلها فيما سواه بالاسميَّة مطلقًا والحرفيَّة :

نحو : ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾[5] ، ﴿تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[6] ، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾[7] ، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[8] .

والكتَّاب على تعميم وصل «أمَّا» ، و«عمَّا» .

واتفقتْ أيضًا على قطع «من» الجارة عن «ما» الموصولة ، في : ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ﴾[9] بـ «النساء» .

---

(١) الآية : [٤٠] .
(٢) الآية : [٤٦] .
(٣) الآيتان : [١٤٣، ١٤٤] .
(٤) الآية : [١٦٦] .
(٥) سورة المائدة : [٧٣] .
(٦) سورة القصص : [٦٨] .
(٧) سورة النبأ : [١] .
(٨) سورة المؤمنون : [٤٠] .
(٩) الآية : [٢٥] .

وإليهما أشار بقوله : **(من ما بروم والنسا)** ، وفي بعض النُّسخ (ممَّا ملك روم النسا) بإسكان «كاف» «ملك» وحذف تنوين (روم) للوزن .

واختلف في قطع : ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾[1] بـ«المنافقون» ، وهي فيما سوى المواضع الثَّلاثة موصولة ، نحو : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[2] .

وَوَجْهُ القطع فيه وفيما يأتي ممَّا اختلف فيه كون الأصل انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرى ، ووجه الوصل التَّقوية ، وقصد الامتزاج .

واتفقتْ أيضًا على قطع «أم» المتصلة والمنقطعة عَنْ «مَنْ» الاستفهامية ، في أربعة مواضع :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾[3] في «التوبة» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾[4] في «فصلت» .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾[5] في «النساء» .

٤ - [وفي قوله تعالى] : ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾[6] في «الصافات» .

هي فيما (ق٨٧/أ) عداها موصوله ، نحو : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ﴾[7] .

والكُتَّاب على تعميم وصل [ممَّا][8] «أمن» نحو : هذا خـ ـ أمَّن ذكرت ، وعبَّر (بذبح) عن «الصافات» لامتناع التقاء السَّاكنين في حشو الرجز ، وكون تخفيف المشدَّد خلاف الأصل ، ولو لضرورة .

---

(١) الآية : [١٠] . والقطع أشهر وعليه العمل .
(٢) سورة البقرة : [٣] .
(٣) الآية : [١٠٩] .
(٤) الآية : [٤٠] .
(٥) الآية : [١٠٩] .
(٦) الآية : [١١] .
(٧) سورة يونس : [٣٥] .
(٨) سقط من ص .

وسُمّيت سورة «الذبح» ، لقوله تعالى : ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾[1] .

واتفقتْ أيضًا على قطع «ثاء» حيث عَنْ «ما» ، حيثما وقع ، ذلك في موضعي «البقرة» خاصةً .

١ - [في قوله تعالى] : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ﴾[2] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا﴾[3] .

واتفقتْ أيضًا على قطع «أنَّ» المصدرية عَنْ «لم» [الجازمة] ، أين [ما] وقعتْ ، نحو :﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾[4] بـ «الأنعام» .

واتفقتْ أيضًا على قطع «أنَّ» المكسورة المشدَّدة عَنْ «ما» الموصولة ، في قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾[5] بها .

والوصل في غيره ،نحو ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[6] .

واتفقتْ أيضًا على قطع «أنَّ» المفتوحة المشدَّدة عن «ما» الموصولة ، في :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[7] بـ«الحج» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾[8] بـ «لقمان» .

---

(١) الآية : [١٠٧] .
(٢) الآية : [١٤٤] .
(٣) الآية : [١٥٠] .
(٤) الآية : [١٣١] .
(٥) الآية : [١٣٤] .
(٦) سورة طه : [٦٩] .
(٧) الآية : [٦٢] .
(٨) الآية : [٣٠] .

واختُلف في قطع : ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ﴾[(١)] بـ «الأنفال» .

[في قوله تعالى] : ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[(٢)] بـ «النحل» ، وإليهما (ق٨٧/ب) أشار بقوله : **(وخلف الانفال ونحل وقعا)** ضامًّا «إنَّ» ، «ما» «النحل» المكسورة إلى «أنَّما» «الأنفال» المفتوحة لاتفاقهما في نوع الخلاف . واختصارًا .

وأمَّا ما عدا هذه الثَّلاثة فموصول ، نحو : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[(٣)] .

والكُتَّاب على تعميم وصل «حيث» [مع] «ما» ، وقطع «إن» المكسورة والمفتوحة وقوله : «الأنعام» و«الأنفال» بالنَّقل والاستغناء بحركة اللَّام العارضة عن همزة الوصل ، وألف (وقعا) للإطلاق .

(٨٦) **وكُلِّ ما سَألْتُمُوهُ واخْتُلِفْ   رُدُّوا كَذَا قُلْ بِئسَما وَالْوصْلَ صِفْ**

(٨٧) **خَلَفْتُمُونِي واشْتَرَوْا فِي ما اقْطَعَا   أُوحِيْ أَفَضْتُمْ اشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا**

(٨٨) **ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا   تَنْزِيلُ شُعَرَا وَغَيْرَها صِلَا**

تعرَّض في هذه الأبيات لحكم «كلما» و«بئسما» و«فيما» .

فنقول : اتفقتْ المصاحف على قطع «لام» : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾[(٤)] بـ «إبراهيم» .

اختلف في قطع [المواضع الأربعة الآتية] :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ﴾[(٥)] بـ «النساء» .

---

(١) الآية : [٤١] . والأشهر هو الأصل ، وعليه العمل .
(٢) الآية : [٩٥] .
(٣) سورة فصلت : [٦] .
(٤) الآية : [٣٤] .
(٥) الآية : [٩١] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾(١) بـ «الأعراف» .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾(٢) بـ «المؤمنون» .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾(٣) بـ «الملك» .

لكن النَّاظم لم يتعرَّض للثلاثة الأخيرة ، وما خلا الخمسة فموصولٌ ، نحو : ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾(٤) .

وَجْهُ القطع : الأصل ، وقوة جهة الاسميَّة .

ووجه الوصل : التَّقوية وتحقيقًا للإضافة والتَّركيب (ق ٨٨ / أ) ، والكُتَّاب على الوصل بـ «ما» الحرفيَّة ، نحو : كلما جئتَ أكرمتك .

والقطع عن «ما» الاسميَّة ، نحو : كل ما عندك حسن .

لأنَّهم رأوا الحرف كالتتمَّة للاسم الذي قبله ، فوصلوه به بخلاف الاسم ، فإنَّه مستقلٌّ في الدِّلالة ، فلذلك لم يصلوه .

وما قيل : من أنَّهم على قطع الموصولة كالمثال الأوَّل ، ووصل الحرفيَّة ، كالمثال الثَّاني يقتضي جهالة حكم الموصولة .

إلاَّ أنْ يُقال : يعلم بالمقايسة على الموصولة ؛ لاشتراكهما في الاسميَّة .

قال القاضي : بعد ذكر مواضع الخلاف الأربعة ، وقد نبَّه الزَّجاج على أنَّ « كل » « ما » بعد إنْ كانت ظرفًا ، كُتبتْ موصولة ، أو

---

(١) الآية : [٣٨] .

(٢) الآية : [٤٤] .

(٣) الآية : [٨] . إنَّ المعمول به هو القطع في موضع « النساء » و« المؤمنون » ، وإنَّ الوصل هو المعمول به في موضع « الأعراف » و« الملك » .

(٤) سورة البقرة : [٨٧] .

شرطًا فمقطوعة .

فهي إنْ لَمْ تحتمل الظرفيَّة ، كقوله تعالى : ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[1] ، فمقطوعة ، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفًا .

ففيها خلاف ، وإن تعينتْ للظرفيَّة ، فموصولة .

ومفهوم هذا الكلام أنَّ الوصل دائر على الظرفيَّة المحضة وجودًا وعدمًا ، وأنَّ مداره الظرفيَّة المحضة التي لا شرطيَّة معها ، أو الظرفيَّة ، ولو مع شرطيَّة فعلى الثَّاني يلزم أنْ يكون قوله أو شرطًا وفمقطوعة إشارةً إلى وجوب (ق٨٨/ب) القطع بتقدير كونها شرطًا محضًا ، وهو فاسد كما جزم به « أبو البقاء » في إعراب قوله تعالى : ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[2] ، مِنْ أنَّها ظرف في كلِّ موضعٍ لها فيها[3] جواب .

فإنَّ مقتضى هذا [إنها][4] متى كانت [شرطًا ، كانت ظرفًا][5] فهي لا تكون شرطًا محضًا أصلاً . وعلى الأوَّل يلزم أنْ لا يكون ، نحو : ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ﴾[6] موصولاً ؛ لعدم تمحض الظرفيَّة فيه .

ولذا قال أبو البقاء : إنَّ قوله : « استكبرتم» جواب «كلما» ، ولو كانت لمحض الظرفية مِنْ غير شرطيَّة ، لم يكن لها جوابٌ وجزاءٌ .

واتفقتْ أيضًا على وصل «بئس» بـ «ما» ، في قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ بـ «البقرة»[7] و﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾[8] بـ «الأعراف» .

---

(١) سورة إبراهيم : [٣٤] . وهو الموضع الوحيد المقطوع .
(٢) سورة البقرة : [٢٠] .
(٣) في س : فيه .
(٤) سقط من ص .
(٥) في س : ظرفًا .
(٦) سورة البقرة : [٨٧] .
(٧) الآية : [٩٠] .
(٨) الآية : [١٥] .

واختُلف في قطع [بئس عن ما][١] [في قوله تعالى] : ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[٢] بـ «البقرة» .

وهي فيما عدا ذلك مقطوعة ، سواء كانت مشفَّعة باللاَّم ، وهي خمسة :

١ – [في قوله تعالى] : ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[٣] بـ «البقرة» .

٢ – [في قوله تعالى] : ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[٤] .

٣ – [في قوله تعالى] : ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾[٥] .

٤ – [في قوله تعالى] : ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٦] .

٥ – [في قوله تعالى] : ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٧] بـ «المائدة» .

أو مشفَّعة بـ «الفاء»، وهي واحدة [في قوله تعالى] : ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[٨] بـ«آل عمران» وجه قطع «بئس» [مع] «ما» : الأصل مع [قوة][٩] جهة فعلِّية «بئس» واسميَّة «ما» .

وَجْهُ وصلها : تقوية «ما» ، ولكونها كجزء الفعل ، عند من يجعلها مرفوعة (ق٨٩/أ) المحل على الفاعليَّة لـ «بئس» .

أمّا عند من يجعلها منصوبة المحل على التَّمييز كالفارسي ومن تبعه فلا .

---

(١) سقط من ص .
(٢) الآية : [٩٣] .
(٣) الآية : [١٠٢] .
(٤) الآية : [٦٢] .
(٥) الآية : [٦٣] .
(٦) الآية : [٧٩] .
(٧) الآية : [٨٠] .
(٨) الآية : [١٨٧] .
(٩) سقط من س .

والكُتَّاب على التخيير بين القطع والوصل ، وفي «بئسما» و«نعما» [جميعًا][(١)] .

واتفقتْ أيضًا على قطع في «عن» [الجارة] [مع] «ما» الموصولة ، في موضعٍ واحدٍ ، واختُلف في عشرة مواضع ، والمصنِّف ذكر الأحد عشر غير أنَّه لم يذكر الخلاف ، لا صريحًا ، ولا إشارة .

فالمتَّفق على قطعه [في قوله تعالى] : ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾[(٢)] بـ «الظلة» . وإليه أشار بقوله (ظلة) ، أي : وموضع ظلةَ ، وفي بعض النُسخ شعرًا بالقصْر عل كفِّ مستفعلن الرابع .

والمواضع المختلف فيها :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[(٣)] بـ «الأنعام» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾[(٤)] بـ «النور» .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾[(٥)] بـ «الأنبياء» .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[(٦)] بـ «المائدة» .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[(٧)] آخر «الأنعام» .

٦ - وإليهما أشار بقوله : (ثان فعلن) ، [في قوله تعالى] : ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[(٨)] بـ «الواقعة» .

---

(١) سقط من ص .
(٢) سورة الشعراء : [١٤٦] .
(٣) الآية : [١٤٥] .
(٤) الآية : [١٤] .
(٥) الآية : [١٠٢] .
(٦) الآية : [٤٨] .
(٧) الآية : [١٦٥] .
(٨) الآية : [٦١] .

٧ - [في قوله تعالى] : ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾[١] بـ «الروم» .

٨ - [في قوله تعالى] : ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[٢] .

٩ - [في قوله تعالى] : ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[٣]كلاهما بـ «الزمر» ، وإليهما أشار بقوله : (كلا تنزيل) ، يريد كلا موضعي (تنزيل) ؛ لأنَّ كلا لا يُضاف إلى مفرد ، وأطلق تنزيل على «الزمر» لأنَّه مفتتحها .

وهي فيما عدا الأحد عشر (ق٨٩/ب) موصولة في الخبر والاستفهام بلا خلاف .

كما أشار إليه بقوله : **(وغير ذي صلا)** ، ويروي : وغيرها[٤] صلا ، أي : صِلْنَ ، وكلمة (غير) منصوبة بـ « صل » أو مرفوعة على الابتداء ، والعائد محذوف أي[٥] : صلته .

فالأوَّل : [قوله تعالى] : ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾[٦] أوَّل موضعي «البقرة» .

والثَّاني : [قوله تعالى] : ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾[٧] بـ «النساء» .

وما ذكرناه مَنْ أَنَّ العشرة مواضع محلُّ خلاف ، والواحد محلُّ وفاق ، هو ما صرَّح به المحقِّقون ، فلا التفات إلى ما قيل من العكس .

وَجْهُ القطع : الأصل .

وَوَجْهُ الوصل : الافتقار والتَّقوية ، والكُتَّاب على تعميم الوصل .

---

(١) الآية : [٢٨] .

(٢) الآية : [٣] .

(٣) الآية : [٤٦] .

(٤) سقط من ص .

(٥) في س : والتقدير .

(٦) الآية : [٢٤٠] .

(٧) الآية : [٩٧] .

(٨٩) فَأَيْنَما كالنَّحلِ صِلْ وَمُخْتَلَفْ فِي الشُّعَرا الأَحْزَابِ وَالنِّسا وُصِفْ

اتفقتْ المصاحف عى وصل «نُون» «أين» بـ «ميم» «ما» الحرفية ، في [قوله تعالى] : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[(١)] بموضعي «البقرة» ، و[في قوله تعالى] : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[(٢)] بـ «النحل» .

وإليه أشار بقوله **(فأينما كالنحل صل)** ، أي : صِلْ «نُون» «فأينما» «كـ» «نُون» كلمة «النحل» .

وعُلم كون «فأينما» بـ «البقرة» من «الفاء» التي لم تتصل بـ « أينما » إلاَّ فيها .

واختُلف في :

١ – [قوله تعالى] : ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ بـ «الشعراء»[(٣)] .

٢ – [قوله تعالى] : ﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوا﴾[(٤)] بـ «الأحزاب» .

٣ – [قوله تعالى] : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[(٥)] بـ «النساء» .

فأكثر المصاحف على القطع في هذه المواضع الثّلاثة .

كذا قال ابن النّاظم ، وهو مخالف لِما ذكره الجَعْبَرِيُّ (ق٩٠/أ) مِنْ أَنَّ أكثرها على القطع في الثّالث ، وأنَّ الطرفين مستويان في الأولين .

واتفقتْ على قطع البواقي ، نحو : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا﴾[(٦)] .

وَجْهُ القطع : الأصل مع عدم الإِدغام .

وَوَجْهُ الوصل : شبهة التركيب للجزاء ، ومناسبة «النُّون» «الميم» ، بخلاف «حيث» «ما» ، والكُتَّاب على تعميم وصل «أين» بـ «ما» الحرفيَّة ،

(١) الآية : [١١٥] .
(٢) الآية : [٧٦] .
(٣) الآيتان : [٩٢،٩٣] .
(٤) الآية : [٦١] .
(٥) الآية : [٧٨] .
(٦) سورة البقرة : [١٤٨] .

نحو : أينما تجلس أجلس .

وقطعها متى ، فإنَّهم لم يصلوها بـ «ما» ، وإنْ» كانت حرفيَّة ، نحو أينما تجلس أجل . وقطعها عن «ما» الاسميَّة ، نحو : (أين ما وعدتني) لِمَا مرَّ في كلِّ ما .

بخلاف متى ، فإنَّهم لم يصلوها بـ «ما» ، وإنْ كانت حرفيَّة ، نحو : متى ما قمتَ قمتُ .

قال ابن الحاجب : لما يلزم مِنْ قلب «الياء» «ألفًا» ، يعني : في الخطِّ .

وإنَّما قيَّدنا بالشُّبهة ؛ لعدم كون التَّركيب حقيقةً ، لأجل المجازاة ، بدليل إنَّ «أين» يُجازى بها منفردة من غير أَنْ تُركَّب معها «ما» .

وَصِلْ فَإِنْ لَمْ هُودَ أَنْ لَن نَجْعَلَا نَجْمَعَ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَىٰ (٩٠)

حَجٌ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ عَن مَّن يَشَاءُ مَن تَوَلَّي يَوْمَ هُمْ (٩١)

اتفقتْ المصاحف على وصل «إنَّ» الشَّرطيَّة بـ «لم» [الجازمة] ، في موضعٍ واحدٍ ، [في قوله تعالى] : ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾[(١)] بـ «هود» .

وعلى قطع ما عداه نحو: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ﴾[(٢)] و﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾[(٣)] .

وَجْهُ القطع : الأصل .

وَوَجْهُ الوصل : اتحاد عمل «إنْ» و «لم» ، وهو الجزم ، وإنْ كان عمل «لم» في لفظ الفعل ، وعمل «إن» في محل الفعل و«لم»

---

(١) الآية : [١٤] .

(٢) سورة القصص . [٥٠] .

(٣) سورة المائدة : [٧٣] .

[الجازمة] (ق٩٠/ب) معًا .

والكُتَّاب على عموم القَطْع ، واتفقتْ أيضًا على وصل «إنَّ» المصدرية بـ «لن» النَّاصبة ، في موضعين :

١ – [في قوله تعالى] : ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾(١) بـ «الكهف» .

٢ – [في قوله تعالى] : ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾(٢) بـ «القيامة» .

وعلى قطع ما سواهما ، نحو : ﴿أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾(٣) .

وَجْهُ القَطْع : الأصل مع التَّنبيه على أنَّ العمل للثَّاني .

وَوَجْهُ الوصل : التَّقوية مع مجانسة الإدغام .

واتفقتْ أيضًا على وصل «كي» [النَّاصبة] بـ «لا» [النافية] ، في أربعة مواضع :

١ – [في قوله تعالى] : ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟﴾(٤) بـ «آل عمران» .

٢ – [في قوله تعالى] : ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(٥) بـ «الحديد» .

٣ – [في قوله تعالى] : ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾(٦) بـ «الحج» .

٤ – [في قوله تعالى] : ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾(٧) الموضع الثَّاني من «الأحزاب» .

وعلى قطع ما عداها ، نحو : ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾(٨)

---

(١) الآية : [٤٨] .
(٢) الآية : [٣] .
(٣) سورة الفتح : [١٢] .
(٤) الآية : [١٥٣] .
(٥) الآية : [٢٣] .
(٦) الآية : [٥] .
(٧) الآية : [٥٠] .
(٨) الآية : [٣٧] .

الموضع الأَوَّل من «الأحزاب» .

وَجهُ القطع : الأصل .

وَوَجهُ الوصل : التَّقوية مع تحقُّق عدم اللَّحن .

والكُتَّاب عَلى تعميم القطع ، نحو : أتيتك كي لا تفعل كذا ، وأمّا وصل «كي» بـ «ما» ، في نحو : جئتك كي ما تكرمني ، وقوله :

إذا أنت لم تنفع فضُر فإنَّما يُراد الفتى كَيما يَضُرُّ وينفع

فلزيادتها على ما صرَّح به الجعْبَريُّ ، وهو ناظرٌ (ق٩١/أ) إلى أنَّها كافَّة عن العمل ، لأنَّ الكافَّة معدودة في الماءات[1] الزائدة .

وأمَّا مَنْ جعلها مصدرية كالمرادي وغيره ، فهي على مذهبه غير زائدة .

واتفقتْ أيضًا على قطع «عن» [الجارة] عن «من» الموصولة ، في موضعين :

١ – [في قوله تعالى] : ﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾[2] بـ «النور» .

٢ – [في قوله تعالى] : ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾[3] بـ «النجم» . ولا ثالث لهما .

والكُتَّاب على الوصل في الاستفهام وغيره ، نحو : عمَّن سألت وسَلْ عمَّن أجبتَ .

ووجه قطعها في الآيتين : الأصل .

ووجه وصلها في غيرهما : الافتقار لفظًا ومعنًى .

(١) جمع : ما .
(٢) الآية : [٤٣] .
(٣) الآية : [٢٩] .

واتفقتْ أيضًا على قطع «يوم» عن «هم» المرفوع المحل وحده ، في موضعين :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[1] بـ «غافر» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[2] بـ «الذاريات» ، وعلى وصله بـ « هم » المجرور المحل نحو : ﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾[3] .

وَوَجْهُ القطع : أنَّ هم في الموضعين مرفوع ، منفصل فقُطع تنبيهًا على انفصاله .

وَوَجْهُ الوصل : أنْ هم المجرور ، متصل فوصل تنبيهًا على اتصاله .

والكُتَّاب على التفصيل المذكور .

(٩٢) **ومَـالِ هـذَا والَّـذِيـنَ هَـؤُلَا تَحِـينَ فِي الْإِمَـامِ صِـلْ وَوُهِّـلَا**

اتفقتْ المصاحف على فصل «لام» الجر عن المجرور في (ق ٩١/ ب) أربعة مواضع :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[4] بـ «الكهف» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[5] بـ «الفرقان» .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[6] بـ «سأل»

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[7] بـ «النساء» .

وعلى وصلها به فيما سواها ، نحو : ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[8] .

---

(١) الآية : [١٦] .
(٢) الآية : [١٣] .
(٣) سورة المعارج : [٤٢] .
(٤) الآية : [٤٩] .
(٥) الآية : [٧] .
(٦) الآية : [٣٩] . وهي سورة المعارج ، سمِّيت بذلك ؛ لأنَّ مفتتحها : ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ .
(٧) الآية : [٧٨] .
(٨) سورة يونس : [٣٥] . وما شابه ذلك .

وذلك لأنَّ هذه «اللاَّم» باعتبار أنَّها على حرفٍ واحدٍ ، أصلها أَنْ تُكتب موصولة بما دخلتْ عليه ، وباعتبار أنَّها كلمة أصلها أَنْ تُكتب مفصولة .

لكن رُفض هذا الأصل لتوحُّدها ، وفَصَّلْتُ في تلك المواضع تنبيهًا على الأصل المنْسُوخ ، ولا يلزم مِنْ فصلها عمَّا بعدها أَنْ تتصل بما قبلها كما توهَّم ، لأنَّه يُخلُّ بمقصود فصلها .

وأمَّا الكُتَّاب فإنَّهم على تعميم الوصل عملاً بالاعتبار الأوَّل .

وما ذكره ابن النَّاظم مِنْ أنَّ وَجْهَ وصلها بما بعدها تقويتها ، لأنَّها على حرفٍ واحد ، ولأنَّها غير مستقلة ، لأنَّها تُكتب موصولة بما دخلتْ عليه لا يخلو عن مناقشة ، لأنَّه إذا كان وصلُها في الكتابة معللاً بالتَّقوية ،وهي معلَّلة بكون «اللاَّم» ، غير مستقلة في الدلالة ، كان وصلُها في الكتابة معلَّلاً بكونها غير مستقلة في الدَّلالة ، فلو عُلِّل هذا بأنَّها [تُكتب][1] موصولة (ق٩٢/أ) لزم الدَّور ، لأنَّه عبارة عن وصلها في الكتابة ، واخْتَلف السَّبعة في المواضع الأربعة ، هل الوقف فيها على «ما» الاستفهامية ، أو على «اللاَّم» ، أو عليهما ، فأبو عمرو وقف على «ما» ، وللكسائي وجهان :

أحدهما : الوقف على «ما» ، وبه قطع أكثر النَّقلة .

والثَّاني : الوقف على «اللاَّم» كالباقين اتباعًا للرسم ، وإذا ابتُديء بما بعد «اللاَّم» أُثبتت همزة (الذين هذا) .

والحقُّ أنَّ أبا عمرو وقف على « ما » دون «اللاَّم»[2] فانفرد بجوازٍ ومنع ، بخلاف الباقين ، فإنَّهم أجازوا الأمرين .

(١) سقط من س .
(٢) لأنَّ اللاَّم حرف جر ، ولا يحسن الوقوف عليها دون مجرور .
انظر : شرح «الشاطبية» للإمام السيوطي ، تحقيق : الشيخ /حسن بن عباس ، (قرطبة)

قال الجَعْبَرِيُّ في «شرح الشَّاطبية» ، «تحرير العبارة» منع أبو عمرو الوقوف على «اللاّم» ، وأجازه الباقون ، فلهم ثلاثة ، وله اثنان .

واختلفوا في قوله تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] بـ «ص» .

فذهب الخليل وسيْبَوَيْه والكِسائي ، إلى أنَّ «التَّاء» موصولةٌ لا مفصوله عن «حين» ، وبه قال أبو عبيد وعليه المصاحف .

وقال أبو عبيد : الوقف عندي على «لا» ، والابتداء بـ (تحين) ، لأنّي نظرتُها في الإمام (تحين) ، وإليه أشار بقوله : **(تحين في الإمام صل)** ، أي : صل (ق٩٢/ب) «تاءه» بـ «حائه» .

والضمير في قوله : (وهلا)[2] للوصل والمراد : وهِمَ قائلة : أي : نُسب إلى الوَهْم ، وقيل : مراده : وضُعِّف هذا القول ، وفي بعض النُّسخ : (وقيل لا) أي : لا تصلها بها .

والجَعْبَرِيُّ لم يُنكر على أبي عبيد قوله ، كما أنكر الجماعة ، بل نقل كلامه أَوَّلاً ، فقال : قال أبو عبيد : الوقف عندي على «لا» والابتداء بـ : (تحين) ؛ لأنّي نظرتُها في الإمام (تحين) ، «التَّاء» بأسماء الزَّمان .

ومنه قول السَّعْديُّ :

العاطِفُونَ (تَحِينَ) مَا مِنْ عاطِفٍ والمُطْعِمُونَ زمانَ أينَ المُطْعِمِ

ومنه قول ابن عمر : حين سُئل عن عثمان - رضي اللّه عنهم - فقال شيئًا ، ثُمَّ قال : اذهبْ بهذه الآنَ إلى صاحبك[3] .

ثُمَّ قال : قلتُ : لم يقبْل الجماعة هذ القول من أبي عبيد .

(١) الآية : [٣] .
(٢) في س : وَهِل .
(٣) في س : أصحابك .

والحقُّ أنْ نقول : إنْ كان أبو عبيد قال هذا روايةً ، ووجَّهه بما ذُكر ، فحقٌّ علينا قبولها لصحة نقلها من مثل هذا الإمام ، وموافقة بعض الرُّسوم ، وظهور وجهها في العربية . وإن كان أثبتها بمجرَّد الرَّسم واللُّغة توجَّه عليه الإنكار ، إذ ليس هذا طريق إثبات وجوه القراءات (ق٩٣/أ) كما ذكره في مصنَّفاته .

وأيضًا اتصالها في الرَّسم يُحتمل أنَّ جملة «لات» وُصلتْ بـ «حين» تنبيهًا على افتقار العامل إلى المعمول .

وأختُ ليس (لا) و(لاَت) ، وقوله : المعروف لاَ لاَ لاَت ، بل الأعرف « لا » والمعروف « لات » ، كما نقل سِيْبَوَيْه ، واتصالها بالأزمنة .

دليل جوازه : لا مَنْع (لات) كذا في شرحه «للشَّاطبية» ، فيه اعتراف بأَنَّ «التَّاء» في البيت «تاء» (حين) متصلة بها لا «تاء» (لات) ، وهو الظاهر .

ومنهم مَنِ ارتكب تأويل ذلك بأنَّه أراد (لات حين) ، فحذف (لا) وأبقى (التَّاء) ، دالة عليها كما نقله المرادي في «الجَنى الدَّاني» .

ويظهر لي أنَّه تأويل مفسد للمعنى المراد ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ غرض الشَّاعر مدحهم بالعطف حين لا عاطف وبالإطعام حين لا مُطعم .

ولو أراد (لات) لكان المعنى ليس (الحين) حين عُدم وجود العاطف ، نحو : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، أي : وليس الحين حين فرار ؛ فيلزم من ذلك عطفهم حين وجود العاطف وليس غرضه إلاَّ إثبات أنَّهم يعطفون ويُطعمون وقت الحاجة .

وذلك حين عدم العاطف والمُطعم .

فإنْ قلتَ[١] : كيف يُدلُّ قوله : (أين المُطْعِم) على عدم المُطْعَم (ق ٩٣/ ب) .

قلتُ : يدلُّ عليه على اعتبار معنى الإنكار فيه ، كما تقول لمخاطبك : أين مغيثك ؟ على معنى لا مغيث لك .

واختلفوا في (لات) ؛ فقيل : أصلها ليس ، فَقُلبتْ ياؤها «ألفًا» وأُبدلتْ « سينها » «تاءً» ، ونُسب هذا القول إلى ابن أبي الربيع .

وقيل : هي النَّافية زيدتْ عليها «التَّاء» لتأنيث اللَّفظ ، ك «ربت»[٢] و«نمت» ، ونُسب هذا القول إلى الأكثرين .

واختلف القُرَّاء في الوقف عليها :

فالكِسائي يقف بـ «الهاء» ، والباقون يقفون بـ «التَّاء» اتباعًا للرَّسم .

وهذا متفرِّع على أَنَّ «التَّاء» متصلة بها حكماً ، وعلى قول من قال : إنَّها متصلة بـ (حين) ، يكون الوقف على (لا) ، وعلى احتمال أَنَّ جملة (لات) وُصلت بـ (حين) يكون الوقف على النُّون .

فَوَجْهُ (لات) في الرُّسوم الحجازيَّة والعراقيَّة والشَّاميَّة اللُّغة الكُثْرى .

وَوَجْهُ (تحين) في رسم الإمام الذي هو مصحف عثمان [ ][٣] الخاص .

وقُصد المزج تقويةً وتنبيهًا عل الافتقار ، والكُتَّاب على كلا الرَّسمين بالاعتبارين .

(٩٣) وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنَ الْ وَيَا وَهَا لَا تَفْصِلِ

---

(١) في س : قيل .

(٢) سورة الحج : [٥] .

(٣) «رضي الله عنه» ليست في الأصل ، وإنَّما ذكرتُها حيث المقام يقتضي ذلك .

أمر بوصل (وزنوهم وكالوهم) مِنْ قوله تعالى في «المطففين» : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ ؛ لأنَّهما مكتوبان في المصاحف بغير «ألفٍ» بعد «الواو» ، فكان عدم كتابة (ق٩٤/أ) «الألف» بعدها ، دليلاً على أنَّها موصولةٌ بما بعدها حكمًا .

وإنَّما قلنا : حكمًا ؛ لأنَّها بحسب الحقيقة مفصولة ، بل كلُّ «واوٍ» كُتبتْ ، فهي مفصولةٌ عمَّا بعدها ، كما لا يخفى .

والأصل : كالوا لهم ووزنوا لهم ، فحذفت «اللَّام» كما في (كلتك طعامك ووزنتك دراهمك) وأوقع الفعل على (هم) ، فصار المجموع كلمةً واحدةً اصطلاحًا ، ونُقل عن عيسى بن عمر ، أنَّه كان يقول : (كالوهم ووزنوهم) كلمتان ، وإنَّه كان يقف على (كالوا) و(وزنوا) ، ويبتدئ هم .

يرد عليه : [أنَّه][1] إذا اعتبر كلّ منهما كلمتين ، فإنَّما هو بتقدير (إنْ) ، (هم) ضمير منفصل مؤكِّد لضمير الفاعل .

وحينئذٍ يكون الوقف على ذلك الضَّمير حسنًا ، باعتبار أنَّه وَقْفٌ على المؤكِّد دون المؤكَّد ، فلا يصح الابتداء بهم ، لعدم كون ما قبله رأس آية .

وإن اعتبرتَ أنَّ الوقف على الشَّرط دون جزائه[2] قبيح ، فالوقف على ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ قبيح ، فلا يسوغ الابتداء بما بعده ، وقوله : (ووزنوهم) (ق٩٤/ب) يُقرأ بـ «واو» الصِّلة فيهما لرتِّب الكلمتين على وفق الآية .

ثُمَّ نُهى عن الفصل من (أل) التي للتَّعريف ، و(ها) التي للتَّنبيه ،

---

(١) سقط من س .

(٢) في س جوابه .

و(يا) التي للنداء ، أي : فصل ما بعدها منها[١] ، وإنْ كانت كلمات مستقلَّة لشدَّة الامتزاج .

والمراد: إيجاب الوصل رسمًا ، لأنَّ الكلام في الفصل والوصل بحسب الرَّسم ، ويُعلم من ذلك [وجوب قراءته][٢] حتى لا يجوز الوقف على :(أل) و(ها) و(يا) وفي نحو :﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[٣] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾[٤] ، ونحو :﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾[٥] و﴿يَـٰبُنَيَّ﴾[٦] ونحو : ﴿هأنتم﴾[٧] و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[٨] .

ثُمَّ الابتداء «بسماء» و«أرض» و«يآيها» و«[يا][٩] بني» و«أنتم» و«أولاء» كما يفعله كثير من جهلة القُرَّاء . فإن قلتَ : إذا رُسم (يأ أيها) و(هأنتم) بألفٍ واحدةٍ ، فأي ألفٍ هي ؟

قلتُ : صورة الهمزة المحذوفة «ألف» [و][١٠] «ياء» و«هاء» ، وإنَّما رَسم هؤلاء بـ «الواو» بناءً على أنَّ ألف «هاء» المنبهة ، و«ياء» الندائيَّة إذا حُذفتْ بقي الكلمتان على حرفٍ واحدٍ ، فيتصلان بتاليهما ، فإن اتفق أَنْ تكون همزة اتصلا بصورتها ، سواء كانت صورتها صورة «ألف» كما في ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ أو صورة «واو» كما في «هؤلاء» .

وممَّا لم يذكره المصنِّف من (ق ٩٥/أ) الموصول ﴿نِعِمَّا﴾[١١] [في][١٢] «البقرة»[١٣] و«النساء»[١٤] ، و﴿مَهْمَا﴾[١٥] بـ «الأعراف» ،

---

(١) في س : بها .
(٢) رُسمت في الأصل «وجوب قرأه» ، ولعل الصحيح ما أثبت .
(٣) سورة النساء : [١٥٣] .
(٤) سورة الأعرف : [١٤] .
(٥) سورة الأنفال : [٢٩] .
(٦) سورة هود : [٤٢] .
(٧) سورة المائدة : [١٠٦] .
(٨) سورة الإنسان : [٢٧] .
(٩) سقط من س .
(١٠) سقط من س .
(١١) سورة النساء [٥٨] .
(١٢) في س : مِنْ .
(١٣) الآية : [٢٧١] .
(١٤) الآية : [٥٨] .
(١٥) الآية : [١٣٢] .

و﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[١] بـ «الحجر» ، و﴿مِمَّن﴾[٢] حيث وقع ، و﴿حِينَئِذٍ﴾[٣] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾[٤] و﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾[٥] و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٦] و﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[٧] و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[٨] بوصل «ياء» (وَيّ) بالكاف «فيهما» ، وكلاهما في سورة «القصص» .

وقد اتفق السَّبعة على جواز الوقف على «نُون» «ويكأن» ، و«هاء» و«يكأنَّه» واختلف في الوسط ، فأجاز أبو عمرو الوقف على «الكاف» ومنعه الباقون ، وأجاز الكِسائي الوقف على «الياء» ، ومنعه الباقون .

ومن المفصول : [في قوله تعالى] : ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾[٩] و﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ﴾[١٠] بـ «الأعراف» ، وأمَّا : ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[١١] بـ «طه» فموصول ، وفيه وصل حرف النِّداء بـ «الياء» أيضًا .

واعْلَمْ : أنَّ في المنفصلين[١٢] وقفين ، آخِر كلٍّ منهما ، وفي المتصلين[١٣] وقفٌ واحدٌ آخر الثَّانية .

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ في القرآن العظيم مواضع ، وقع الاتفاق فيها على الحذف والإثبات ، والقارئ مفتقر إلى معرفتها .

فإنْ كنت قارئًا فعليك بها من باب «الوقف على مرسوم الخطِّ» من كتاب : «كنز المعاني» .

---

(١) الآية : [٢] .
(٢) سورة البقرة : [١٤٠] .
(٣) سورة الواقعة : [٨٤] .
(٤) سورة القيامة : [٢٢] .
(٥) سورة البقرة : [٢٠٠] .
(٦) سورة هود : [٢٨] .
(٧) (٨) سورة القصص : [٨٢] .
(٩) سورة البقرة : [٢٨٢] .
(١٠) الآية : [١٥٠] .
(١١) الآية : [٩٤] .
(١٢) في : المنفصلتين .
(١٣) في س المتصلتين .

[باب : التاءات]

(٩٤) وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ ‍ ‍ ‍ الاَعْرَافِ رُومِ هُودَ كافِ الْبَقَرَهْ

(رحمت) مبتدأ إلى **(الزخرف)** بمعنى : في ؛ أو بمعنى : اللاّم ، وعلى أنَّ الإضافة لأدنى ملابسة (ق ٩٥ /ب) ، و(بالتّاء زبره) بالهاء ، أي : كتبه بها خبره ، والفاعل : ضمير عثمان - رضي اللّه تعالى عنه - مجازًا ، لأنَّه لم يكتبْ بنفسه ، وإنَّما كان سببًا للكتابة ، و**(الاعراف)** بالنّقل والاكتفاء بحركة اللاّم عن همزة الوصل ، و**(روم)** و**(هود)** و**(كاف)** و**(البقرة)** معطوفات بـ «الواو» المحذوفة و(هود) مجرور بالفتحة على أحد وجهين ، نحو : هندَ أو بالكسرة مع حذف التّنوين للوزن على الآخر و(كاف) مكسورة الفاء للوزن ، والمراد به ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾[1] .

اعْلَمْ أنَّ «هاء» التّأنيث الاسمية في المصحف الكريم ، تنقسم إلى : ما رُسم بـ «الهاء» ، وإلى ما رُسم بـ «التّاء» .

فأمَّا ما رُسم بـ «الهاء» ، فإنَّه متفقٌ على الوقف عليه بـ «الهاء» .

وأمَّا ما رُسم بـ «التّاء» فقد اختلف السَّبعة في الوقف عليه :

فابن كثير وأبو عمرو والكِسائي يقفون بـ « الهاء » إجراءً لـ « تاء » التّأنيث على سُننٍ واحدة ، وهي لغة قريش ، والباقون يقفون بـ «التّاء» اتباعًا للرّسم ، وهي لغة طيء وحمير وعليها قول الراجز :

اللّه نَجَّاك بِكَفَّي مَسْلَمَتْ ‍ ‍ ‍ مِن بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدَمَتْ
صارتْ نُفوس القَوم عِنَد الغَلْصَمَتْ ‍ ‍ ‍ وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدعى أَمَتْ

ويُحكى (ق ٩٦/أ) أنَّ رجلاً من العرب دخل على ملك حِمْيَرَ ،

(١) سورة مريم : [١] .

فقال له الملك : ثِبْ ، يريد بذلك : اقعُد ، لأنَّه بمعناه في لغتهم ، وبمعنى : أُطفُرْ في اللُّغة المشهورة ، فظنَّ الرجل أنَّه أمره بالوَثْبَة ، وهي : الطَّفْرة ، فوثَبَ فتكسَّر ، فقال له الملك : ليس عندنا عِرَبيَّت مَنْ دخل ظفار حَمَر .

قال صاحب « الصحاح » ، قوله : عرَبيَّت ، يريد عربية ، فوقف على «الهاء» بـ «التّاء» ، وكذلك لغتهم .

فإنْ قلت : فما وَجْهُ قول الراجز : (بَعْدمَت) وليس هناك «هاء»[١] تأنيث .

قلتُ : أراد (بعدما) ، فأبدل في التَّقدير من «الألف» «هاء» ، ثُمَّ أبدل «الهاءَ» «تاءً» ليوافق بقيَّة القوافي : نصَّ على ذلك الجاربردي .

فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يعتبر إبدال «الألف» «تاءً» من أوَّل الأمر .

قلتُ : كأنَّه رأى أنَّهم قد يُبْدلون «الهاء» «ألفًا» في الوقف لمناسبة بينهما ، فقال : بإبدال «الألف» «هاء» في التَّقدير لتلك المناسبة ، ليكون إبدال «التّاء» ممَّا يناسبها في الهمس ، وهو «الهاء» لا ممَّا يخالفها فيه .

قال صاحب « الصحاح » ، في قوله :

وقد وسَطت مالكًا وحنظلا

أراد : وحنظلة ، فلمَّا وقف جعل «الهاء» «ألفًا» ، لأنَّه ليس بينهما إلاَّ الهمسيَّة[٢] ، وقد ذهبتْ عند الوقف ، فأشتبهتْ الألف .

فإن قلتَ : (ق ٩٦ / ب) قول الحِمْيَري ليس عندنا عرَبيَّت ، يقتضي أنَّهم من غير العرب ، فلا ينبغي عدُّهم في سلك العرب الذين يقفون بـ

(١) في س : «تاء» .

(٢) في س : الهمسة .

«التَّاء» .

قلتُ : بل هم من العرب كيف وقد عدَّهم مِنْ جملتهم ابن دريد في كتاب «الاشتقاق» وأنشد لبعضهم الأشعار العربية ، كقول أبي[١] رُعَين :

ألا مَنْ يشتَري سَهَرًا بنوم سعيدٌ مَن يَبيتُ قَرِيرَ عَيْنِ
فإنْ تكُ حمير غَدَرتْ وخانتْ فمعذرة الإلهِ لذي رُعَيْنِ

لكن لمَّا خالفتْ لغتهم لغات سائر العرب ، لم [يُسمُّوا][٢] لغاتهم عربية ، فقال ملكهم : (ليس عندنا عربيَّت من دخل ظفار حمر) أي : فليحمر ، أي ، فليتكلم بلغة حمير ، واللَّه أعْلَم .

ولا بدَّ للقارئ مِنْ معرفة ما رُسم بـ «التَّاء» و«الهاء» ، ليُعْلَم محلَّ الوفاق والخلاف .

وقد حصر النَّاظم - رحمه اللَّه - ما رُسم بـ «التَّاء» ليُعْلَم أنَّ ما عداه مرسوم بـ «الهاء» اختصارًا ، أو خصَّ المرسوم بـ «التَّاء» بالحَصْر ؛ لأنَّه الأقل .

فمن ذلك (رحمت) رُسمتْ[٣] بـ «التاء» [المفتوحة] ، في سبعة مواضع :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[٤] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٥] بـ «الزخرف» .

---

(١) في س : ذي .
(٢) في س : سَمُّوا .
(٣) رُسمت في المخطوطة «رسم» في س ، ص ، ولعلَّ ما أثبته هو الصحيح .
(٤) (٥) الآية : [٣٢] .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[١] بـ «الأعراف» .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾[٢] بـ «الروم» .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾[٣] بـ «هود» .

٦ - [في قوله تعالى] : ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[٤] بـ «مريم» .

٧ - [في قوله تعالى] : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾[٥] (ق ٩٧/ أ) بـ «البقرة» .

واختلفوا في «التَّاء» الموجودة في الوصل ، و«الهاء» الموجودة في الوقف ، أيّتهما أصلٌ للأخرى .

فقال سِيْبَوَيْه وابن كيسان : «التَّاء» ، هي الأصل لجريان الإعراب عليها ، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل .

قال سِيْبَوَيه : وإنَّما أُبدلتْ «هاء» في الوقف فرقًا بينهما وبين «تاء» ، نحو : ﴿مَلَكُوتَ﴾[٦] و﴿عِفْرِيتٌ﴾[٧] . ممَّا هو زائدٌ لغير التَّأنيث ، وهما مهموسان .

وقال ابن كيسان : فرقًا بين الاسميَّة والفعليَّة التي لا يُوقف عليها بـ «الهاء» في نحو : ضَرَبَت .

وقال ثعلب في آخرين : «الهاء» هي الأصل ؛ لإضافتها إلى

---

(١) الآية : [٥٦] .
(٢) الآية : [٥٠] .
(٣) الآية : [٧٣] .
(٤) الآية : [٢] .
(٥) الآية : [٢١٨] .
(٦) سورة يس : [٨٣] .
(٧) سورة النمل : [٣٩] .

التَّأنيث ، حيث يُقال : «هاء» التَّأنيث ، لا «تاء» التَّأنيث ، ولرسمها «هاء» غالبًا في المصاحف ، ودائمًا في غيرها وفرقًا بين الاسميَّة والفعليَّة لئلا يلتبس ، نحو : شجرت بشجرة وقفًا ، وإنَّما جعلوها «تاءً» في الوصل ، لأنَّها تتعاقَبها الحركات ، و«الهاء» ضعيفة تشبه حروف العلَّة لخفائها فقلبوها إلى حرفٍ يناسبها ، وهو أقوى منها بالشِّدَّة ، وهو «التَّاء» .

(٩٥) نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ إِبْرَهَمْ مَعًا أَخِيرَاتٌ عُقُودُ الثَّانِ هَمْ

(٩٦) لُقْمَانُ ثُمَّ فاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ

(نعمتها) مبتدأ أضافه إلى ضمير « البقرة » آخر البيت السَّابق ، [وثلاث نحل عطف عليه وإضافته كإضافة (رحمت) الزخرف وإبراهم ، أي : نعمتاه عطف على][1] **(ثلاث نحل)** و**(معًا)** ظرف ذكره للتَّنبيه (ق٩٧/ب) على إرادة موضعي (إبراهيم) ، و(أخيرات) خبر هي المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل) ، ونعمتي إبراهيم لا صفة لها ، لأنَّها نكرة دون ما قبله ، وانتزاع (أل) من « النحل » لا ينافي بقاء تعريفه ، لأنَّ مفهومه لم يتغيَّر ، فصار كما في قولهم :

هذا عيوقٌ طالعًا وهذا يوم اثنين مباركًا فيه

فإنَّ العَلَميَّة في هاتين الكلمتين باقيَة مع انتزاع (أل) كما صرَّح به ابن هشام في بعض كتبه مستدلاً بمجيء الحال منهما ، وعدم تغيُّر مفهومهما .

وقال : **(أخيرات)** للاحتراز عن أوائل « النحل » وأوَّل « إبراهيم » ، و**(عقود الثَّاني)** بمعنى : ثاني العقود على القلب مرفوع على أنَّه عطف على المرفوع قبله .

---

(١) سقط من س .

وكذا **(لقمان)** و**(فاطر)** و**(عمران)** بتقدير (نعمت) مضافاً إليها ، وكذا **(لعنت)** بالرفع ، و**(هم)** بدل كلّ من (الثّاني) بتقدير : ذي هم ، لوقوع كلمة (هم) بجواره في الآية ، وفي بعض النُّسخ بدل (هم) « ثَمَّ » بمعنى : هناك .

و(كالطور) صفة (فاطر) ، و(بها) صفة (لعنت) ، والضمير لـ (عمران) و المراد به : سورة «آل عمران» ، **(والنور)** عطف على الضمير المذكور ، على حدّ :

فاذهب[1] فما بك والأيام من عجب ....

وخبر المبتدأ مع معطوفاته محذوف تقديره : زبرها بـ «التّاء» ، والجملة عطف على الاسميَّة السَّابقة ، كما تقول : زيدٌ أكرمته ، وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ ، أي : أكرمتهم (ق٩٨/أ) و(إبْرهم) بفتح «الهاء» مع ترك «الألف» و«الباء» لغةٌ : في (إبراهيم) ، أخبر أنَّ لفظ (نعمت) مرسوم بـ «التّاء» في أحد عشر موضعًا :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[2] في «البقرة» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ﴾[3] .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾[4] .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾[5] بـ «النحل» .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾[6] .

٦ - [في قوله تعالى] : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾[7] بـ

---

(١) في س : فاعجب .
(٢) الآية : [٢٣١] .
(٣) الآية : [٧٢] .
(٤) الآية : [٨٣] .
(٥) الآية : [١١٤] .
(٦) الآية : [٢٨] .
(٧) الآية : [٣٤] .

«إبراهيم» .

٧ - [في قوله تعالى] : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾(١) بـ «العقود» ، وهي «المائدة» .

٨ - [في قوله تعالى] : ﴿فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾(٢) بـ «لقمان» .

٩ - [في قوله تعالى] : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣) بـ «فاطر» .

١٠ - [في قوله تعالى] : ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾(٤) بـ «الطور» .

١١ - [في قوله تعالى] : ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾(٥) بـ «آل عمران» .

وما عداها بـ «الهاء» ، نحو : ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾(٦) بـ «إبراهيم» .

ثُمَّ أخبر أنَّ لفظ (لعنت) مرسوم بـ «التَّاء» ، في موضعين :

١ - [في قوله تعالى] ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٧) بـ «آل عمران» .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾(٨) بـ «النور» .

وما سواهما [مرسوم](٩) بـ «الهاء» ، نحو : ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾(١٠) .

(٩٧) وامْرأَتْ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصْ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصْ

---

(١) الآية : [١١] .
(٢) الآية : [٣١] .
(٣) الآية : [٣] .
(٤) الآية : [٢٩] .
(٥) الآية : [١٠٣] .
(٦) الآية : [٦] .
(٧) الآية : [٦١] .
(٨) الآية : [٧] .
(٩) سقط من ص .
(١٠) سورة الرعد : [٢٥] .

شَجَرَتُ الدُّخانِ سُنَّتْ فاطِرِ كُـلًّا والأنـفَـالِ وأُخـرى غـافِـرِ (٩٨)

أخبر أنَّ لفظ المرأة المذكورة مع زوجها مرسوة بـ «التَّاء» في سبعة مواضعِ :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ﴾[1] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٔـٰنَ﴾[2] بـ «يوسف» .

٣ - [في قوله تعالى] ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾[3] بـ «آل عمران» .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾[4] بـ «القصص» .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ﴾[5] .

٦ - [في قوله تعالى] : ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ﴾[6] .

٧ - [في قوله تعالى] : ﴿ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ﴾[7] بـ «التحريم» .

(ق ٩٨/ب) وما سواها بـ «الهاء» ، نحو : ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾[8] .

ثُمَّ أخبر أنَّ لفظ (معصيت) مخصوصٌ بـ ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ وله فيها موضعان[9] ، كلاهما بـ «التَّاء» :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[10] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[11] .

---

(١) الآية : [٣٠] .
(٢) الآية : [٥١] .
(٣) الآية : [٣٥] .
(٤) الآية : [٩] .
(٥) الآية : [١٠] .
(٦) الآية : [١٠] .
(٧) الآية : [١١] .
(٨) سورة النساء : [١٢٨] .
(٩) لا ثالث لهما اتفاقًا عند جميع القرَّاء .
(١٠) (١١) سورة المجادلة [٩،٨] .

ثُمَّ أخبر أنَّ لفظ «شجرة» مرسوم بـ «التَّاء» ، في موضعٍ واحدٍ .

[وهو في قوله تعالى] : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بـ «الدخان»[1] .

وما عداها بـ «الهاء» ، نحو : ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ﴾[2] .

ثُمَّ أخبر أنَّ لفظ (سنت) مرسوم بـ «التَّاء» ، في خمسة مواضعٍ :

١ - [في قوله تعالى] : ﴿إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[3] .

٢ - [في قوله تعالى] : ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[4] .

٣ - [في قوله تعالى] : ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[5] بـ «فاطر» .

٤ - [في قوله تعالى] : ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[6] بـ «الأنفال» .

٥ - [في قوله تعالى] : ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ﴾[7] آخر «غافر» .

وما عداها بـ «الهاء» ، نحو : ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾[8] .

وقوله (**بقد سمع**) بالإسكان للوزن على حدِّ :

فلمَّا تبيَّن غِبُّ امري وأمرها ... ...

وكذا قوله (**معصيت**) و(**سنت**) ، والأَوْلى أَنْ يجعلا محكيين بالإسْكَان على وقف مَنْ يقف عليهما ب، «التَّاء» ، وقوله (وحرف غافر) أراد به آخرها ، وفي بعض النُّسخ (وأخرى غافر) .

---

(١) الآية : [٤٣] .

(٢) سورة الصافات : [٦٤] .

(٣) (٤) (٥) الآية : [٤٣] .

(٦) الآية : [٣٨] .

(٧) الآية : [٨٥] .

(٨) سورة الإسراء : [٧٧] .

قُرَّتْ عَيْنٍ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ بَقِيَّتْ وابْنَتْ وَكَلِمَتْ (٩٩)

أَوْسَطِ الأَعْرَافِ وكُلُّ ما اخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بالتَّاءِ عُرِفْ (١٠٠)

اتفقت المصاحف على «تاء» : ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾[1] بـ «القصص» .

و«هاء» ما عداها ، نحو : ﴿قُـرَّةَ أَعْيُـنِ﴾[2] ، ممَّا لم تضف فيه ﴿قُـرَّةَ﴾ (ق ٩٩ / أ) إلى ﴿أَعْيُنٍ﴾ بالإفراد .

وعلى «تاء» : ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[3] بـ «الواقعة» .

و«هاء» ما عداها ، نحو : ﴿مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾[4] .

ولذا قيَّد (جنت) بقوله (في وقعت) .

وعلى «تاء» : ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾[5] بـ «الروم» .

وعلى «تاء» [قوله تعالى] : ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6] بـ «هود» .

و«هاء» : ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ﴾[7] بـ «البقرة» .

وقد أخلَّ بتقييد (بقيت) بـ «هود» .

وعلى «تاء» [قوله تعالى] : ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾[8] بـ «التحريم» .

---

(١) الآية : [٩] ، وقعتْ في موقعٍ واحدٍ فقط - اتفاقًا- في القرآن الكريم .

(٢) سورة السجدة : [١٧] .

(٣) الآية : [٨٩] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط - اتفاقا- في القرآن الكريم .

(٤) سورة الشعراء : [٨٥] .

(٥) الآية : [٣٠] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط - اتفاقًا- في القرآن الكريم .

(٦) الآية : [٨٦] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط - اتفاقًا في القرآن الكريم .

(٧) الآية : [٢٤٨] .

(٨) الآية : [١٢] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط - اتفاقًا في القرآن الكريم .

وعلى «تاء» [قوله تعالى] : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[١] أوسط سورة «الأعراف» .

و«هاء» غيرها مِنْ «متَّفق التَّوحيد» ، نحو : ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾[٢] .

وعن عبد الوارث ويُونس والأزرق أنَّهم جمعوها ها هنا عن أبي عمرو ، لكنْ النَّاظم ذكرها في «متَّفق التَّوحيد» كالشَّاطبي ، ولم يدرجها في قاعدة ما اختلف فيه جمعًا وفردًا ، باعتبار طرقه .

وقوله : **(وكل ما اختلف)** شروع في بيان تلك القاعدة ومحصلها :

أنَّ كلَّ ما اختلف القُرَّاء في إفراده وجمعه ، فهو مكتوبٌ بـ «التَّاء» على صورة المفرد .

إذا تقرَّر هذا ، فنقول : اختلف القُرَّاء ، في [قوله تعالى] : ﴿ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٣] بـ «يوسف» ، فقرأها ابن كثير «بالتَّوحيد» .

وفي [قوله تعالى] : ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[٤] وفي [قوله تعالى] : ﴿وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[٥] [بها أيضًا][٦] فقرأهما به السَّبعة إلاَّ نافعًا .

وفي [قوله تعالى] : ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٧] بـ «العنكبوت» ، (ق ٩٩/ب) فقرأها به ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي .

---

(١) الآية :[١٣٧] .وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط - اتفاقًا في القرآن الكريم .
(٢) التوبة [٤٠]. (٣) الآية : [٧] .
(٤) الآية : [١٠] .
(٥) الآية : [١٥] . وهذا الموضع الثَّاني ولا ثالث لهما .
(٦) سقط من ص .
(٧) الآية : [٥٠] ، وهذا الموضع الثَّاني ولا ثالث لهما .

وفي [قوله تعالى] : ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[١] بـ «سبأ» ، فقرأها به حمزة .

وفي [قوله تعالى] : ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ﴾[٢] بـ «فاطر» ، فقرأها به ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة .

وفي [قوله تعالى] : ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[٣] بـ «المرسلات» ، فقرأها به حفص وحمزة والكسائي .

ولا بدَّ من إثبات «الألف» التي بعد «الميم» في الرَّسم ، وقال ابن القاصح : ذكر أبو عمرو أنَّها ثابتةٌ في بعض المصاحف ، ومحذوفةٌ في بعضها ، وفي [قوله تعالى] : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾[٤] بـ «الأنعام» ، فقرأها به الكوفيون ، وفي [قوله تعالى] : ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[٥] بأوَّل «يونس» ، فقرأها به الكوفيون وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالجمع في ذلك كلِّه .

واختلفوا في [قوله تعالى] : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾﴾[٦] في الثَّاني بـ «يونس» .

[وفي قوله تعالى] : ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[٧] في «غافر» ، فقرأهما الكوفيون وابن كثير وأبو عمرو بالتَّوحيد ، وغيرهم بالجمع .

لكن اختلفت المصاحف فيهما ، فرُسم الأوَّل بـ «التَّاء» في الشَّاميَّةِ والحجازية ، وبـ «الهاء» في العراقيَّة ، ورُسم الثَّاني بـ «التَّاء» في أكثر

---

(١) الآية : [٣٧] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط – اتفاقًا في القرآن الكريم .
(٢) الآية : [٤٠] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط – اتفاقًا في القرآن الكريم .
(٣) الآية : [٣٣] . وقعتْ في موضعٍ واحدٍ فقط .
(٤) الآية : [١١٥] .
(٥) الآية : [٣٣] .
(٦) الآية : [٩٦] .
(٧) الآية : [٦] .

المصاحف ، وبـ «الهاء» في أقلّها .

والقياس فيهما «التّاء» ، لأنّها مقتضى القاعدة السّابقة .

[باب : همزة الوصل]

وابْدَأْ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ إنْ كانَ ثالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ (١٠١)

(ق١٠٠-أ)

واكْسِرْهُ حالَ الكَسْرِ وَالفَتْحِ وفِي الاَسْماءِ غَيْرَ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي (١٠٢)

إبْنٍ مَعَ ابْنَةِ امْرِئٍ واثْنَيْنِ وامْرَأَةٍ واسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ (١٠٣)

اعْلَمْ : أنَّ للمتكلمين حالتين : حاله ابتداء ، وحالة وقف .

والحرف المبتدأ به لا يكون إلاَّ متحركًا ، والحرف الموقوف عليه لا يكون إلاَّ ساكنًا أو في حكمه ، كالموقوف عليه بالرَّوْم على ما يأتي .

إلاَّ أنَّ الابتداء بالمتحرِّك ضروري عند مَنْ يقول باستحالة الابتداء بالسَّاكن مستدلاًّ على ذلك بالتَّجربة .

والوقف على السَّاكن استحساني عند الكُلِ ، وذهب جماعةٌ إلى إمكان الابتداء بالسَّاكن في غير حروف المدِّ واللِّين ، قالوا : وما ذكره المانعون من التجربة فهو حكايةٌ عن ألسنتهم المخصوصة ، فلا يقوم حُجَّة على غيرهم .

وأشهر القولين : الأوَّل ، وبه جزم ابن النَّاظم ، لا يُقال : الابتداء هو الأخذ في النُّطق بالحرف السَّاكن أو غيره بعد ذهاب الذي قبله ، فيكون الابتداء بالسَّاكن حينئذٍ ممكنًا ، لأنَّنا نقول : الابتداء هو الأخذ في النُّطق بعد الصَّمت لا ما ذكرت ، وإذا تقرَّر هذا ، فنقول : من الكلمات ما يكون أوَّله متحركًا سواء كان همزة قطع أو غيرها فلا (ق ١٠٠/ب) يكون محتاجًا إلى أمرٍ به يمكن الابتداء ، ومنها ما يكون أوَّله ساكنًا فيكون محتاجًا إلى أمرٍ به يمكن الابتداء ، وذلك همزة الوصل .

ثُمَّ همزة القطع : تثبت في الدَّرج ، فينقطع بالتَّلفُّظ بها الحرف الذي قبلها عن الحرف الذي بعدها ، [ولذا][١] سُمِّيتْ همزة قطع .

وهمزة الوصل : تسقط في الدَّرج ، فيتصل الحرف الذي قبلها بالحرف الذي بعدها ، ولهذا سُمِّيتْ همزة وصل .

وقيل : إنَّما سُمِّيتْ همزة الوصل ؛ لأنَّه يُتوصَّل بها إلى النُّطق بالسَّاكن ، ولهذا سمَّاها الخليل ، سُلَّم اللِّسان .

والأوَّل أَوْلى ؛ لأنَّ مقتضى هذا إذا رُعيتْ المقابلة بين الوصل والقطع ، أنْ يكون وجه تسميتِهِ همزة القطع بها ، أنَّه ينقطع بها عن النُّطق بالسَّاكن .

وليس الأمر كذلك ، فما ذكرناه أوَّلاً أَوْلى ، وعليه النَّاظم في «التَّمهيد» .

ولمَّا كانت معرفة همزة الوصل من همزة القطع أمرًا مُهمًّا لِمَا ذكرنا من اختلاف حكمها ، تعرَّض [النَّاظم][٢] لبيان مواضع همزة الوصل ليُعلم أَنَّ ما عداها مواضع همزة القطع ولم يعكس لأنَّ وقوع همزة القطع في الكلام أكثره هكذا .

قيل : والتَّحقيق الذي هو بالقبول حقيقٌ أنَّ المصنِّف لم (ق١٠١/أ) يتعرَّض لبيان ما ذكره من مواضع همزة الوصل ، ليُعلم أنَّ ما عداها مواضع همزة القطع .

كيف وممَّا عداها ما هو مبدوء بهمزة الوصل كالأفعال الماضية المبدوءة بالهمزات الزائدة من غير باب الأفعال ، وكمصادرها .

---

(١) في س : ولهذا .
(٢) في س : المصنِّف .

وإنَّما تعرَّض لبيان حكم همزة الوصل من الضمِّ والكسر وغيرهما في مواضع معدودة .

فقال (وابدأ) إلخ ، إشارة إلى أنَّه يجب ضمها [من](١) فعل الأمر إذا كان ثالثه مضمومًا ، ضمًّا لازمًا غير عارض ، نحو : [انْصُر](٢) واغْدُ ، ونحو : أُغْزي يا هند ، فإنَّ أصله : اغزوي بالضمِّ ، نُقلتْ كسرة «الواو» إلى «الزَّاي» بعد سلب حركتها ، ثُم حُذفت «الواو» لالتقاء السَّاكنين ، فهو مضموم «العَيْن» ضمًّا لازمًا ، ومكسورها كسرًا عارضًا .

ويجب كسرها إذا كان ثالثه مكسورًا كسرًا لازمًا أيضًا ، أو مفتوحًا ، نحو : اضرب ، واعْلَمْ ، ونحو ﴿ٱمْشُواْ﴾(٣) فإنَّ أصله : امْشِيُوا بالكسر ، نُقلتْ ضمة «الياء» إلى «الشين» بعد سلبها حركتها ، ثُمَّ حُذفت «الياء» ، لالتقاء السَّاكنين ، فهو مكسور «العَيْنْ» كسرًا لازمًا ، ومضمومُها ضمًّا عارضًا ، ويجوز في همزة (ق١٠١/ب) ما كان ثالثه مكسورًا كسرًا عارضًا ، من نحو : « اغزي » ، وجهان :

(١) الضمُّ الخالص كما عرفتَ .

(٢) وإشْمَامه الكسر ، بأنْ تنحو بالضمَّة نحو الكسرة .

وأمَّا همزة القطع ، فتكون مفتوحةً ، نحو : ما كان أبوك .

ومكسورةً : نحو : اصبري ، ومضمومةً : نحو : أُخت هارون .

ويُلفظ بها في الوصل ، كما يُلفظ بها في الابتداء .

وقول النَّاظم في «التَّمهيد» : تبتدي بها [كما تصل يريد](٤) كما تصل بها عبارة مقلوبة ، [إذا](٥) القاعدة في التَّشبيه أنْ يشبَّه المجهول

(١) في : في .
(٢) في س : انظروا .
(٣) سورة ص : [٦] .
(٤) سقط من س .
(٥) في س وإنَّ .

بالمعلوم ، ولا شكَّ أنَّ حكم الابتداء بها معلوم ، وهو القطع ، بخلاف حكم الوصل .

اللَّهمَّ إلاَّ أنْ يُقال : ليس المراد التَّشبيه ، بل معنى الظرفيَّة على رأي من أثبته ، فكون المراد الابتداء بها .

في حين الوصل على حدِّ قولك : صلِّ كلما يدخل الوقت ، أي : في حين دخوله .

ومن النُّحاة من جعل «الكاف» في هذا المثال للمبادرة ، على ما ذكره صاحب «مغني اللبيب» فيه .

فإنْ قلتَ : ما وَجْهُ ضمّ الهمزة فيما ضُمَّ ثالثة ضمًّا لازمًا ؟ وكسرها في غيره .

قلتُ : أمَّا كسرها في غيره ، فعلى الأصل ؛ لأنَّها وُضعت مكسورة .

وأمَّا الضُّم[1] ، فلمناسبة الثَّالث المضموم ، ومِنْ ثَمَّ لا تُضمُّ إذا كان (ق١٠٢/أ) ضمه عارضًا ، إذ لا اعتداد بالعارض على أنَّها لو كُسرتْ للزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، وأنَّه ثقيل .

ولا اعتبار بالسَّاكن ؛ لأنَّه حاجز غير حصين ، وإنَّما ضُمَّتْ في نحو : انطُلق به ، فعل ما لم يسمَّ فاعلهُ ، لأنَّ ضمَّة «الطَّاء» بالنسبة إلى هذا البناء أصلية ، وإنْ كانت عارضةً بالنسبة إلى ما سُمِّي فاعلهُ ، وإنَّما وُضعتْ مكسورةً ؛ لأنَّها جيء بها ؛ لدفع الابتداء بالسَّاكن ، فناسبت الكسرة لِمَا بينها وبين السُّكون مِنَ التَّقابُل .

فإنْ قلتَ : التَّقابُل بينهما من حيث إنَّ الكسرة حركة وبين الحركة

(١) في س : الضمَّة .

والسُّكون تقابُل ، فيَرِد أنَّ التَّقابُل موجود بين الفتحة والسُّكون ، والضمَّة والسُّكون أيضًا .

قلتُ : مَنْ قال بالتَّقابُل بينهما أراد التَّقابُل باعتبار أَنَّ الكسرة سُفليَّة ، والسُّكون أخو الفتحة العلوية .

واختار القاضي : أنَّ وَجْهُ الضمّ في مضموم الثَّالث ، والكسر في مكسوره المناسبة وطلب الخفَّة .

وَوَجْهُ الكسر في مفتوحه : الحمل له على مكسوره ، كنظيره في إعراب المثنى والجمع .

وليس في هذا الكلام ما يدلُّ على أصالة الكسر بالنسبة إلى الضَّمّ ، ومثله قول النَّاظم في «تمهيده» : فإنْ قلتَ . لِمَ (ق١٠٢/ب) كُسِرتْ في ﴿ٱهۡدِنَا﴾[١] ونحوه ؟

قلتُ : لأنَّها مبنيَّةٌ على ثالث المستقبل ، وهو «الدَّال» ، في : ﴿تَهۡدِي﴾ .

لكنَّه قال بعد ذلك ، فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يبنها على الأَوَّل أو على الثَّاني أو على الرابع ؟

قلتُ : لأنَّ الأَوَّل ، زائد يُبنى عليه لزيادته ، والثَّاني ، ساكن لا يُبنى عليه لسكونه ، والرابع لا يثبت على إعرابٍ واحدٍ .

وما قبل الآخر لا تتغير حركته ، وفيه بحث .

لأنَّ اجتلاب الهمزة ، إنَّما هو بعد حذف الأوَّل الذي هو حرف المضارعة ، ورعاية المناسبة في الحركة ، إنَّما يكون مع الثَّابت[٢] ،

---

(١) سورة الفاتحة : [٦] .

(٢) في س : ثابتٍ .

لا مع المحذوف .

وأيضًا إنَّما يكون مع المتحرِّك بحركةٍ مستمرةٍ ، وحركة آخر المضارع غير مستمرة عند بناء الأمر ، فلا ينبغي أنْ تجعل متبوعة .

وإنْ فرض أنَّ آخر المضارع ثابتٌ عليها .

ويجب كسر همزة الوصل أيضًا في سبعة أسماء : ابْن وابْنة وامْرِيء واثْنَيْن واسْم واثْنَتين .

كما أشار إليه بقوله : **(وفي الاسماء غير اللَّام كسرها وفي ابن)** إلخ .

فإنَّه أراد بذلك أَنَّ كسرها في الأَسماء تامٌّ ، ثُمَّ بيَّن تلك الأسماء بقوله : (ابن) إلخ ، وقوله : (غير اللَّام) استثناء من الأسماء ، قُصد به بيان أَنَّ «الهمزة» غير مكسورةٍ في «لام» التَّعريف مع كونها همزة وصل ، ذلك لكثرة (ق١٠٣/أ) دورها في الكلام المقتضيَة لفتح همزتها طلبًا للخفَّة .

وقال ابن النَّاظم : ليس هذا الاستثناء من الأسماء ، لأنَّ «لام» التَّعريف ليست من الأسماء ، بل من قوله (واكْسِرْهُ) يعني : مِنْ ضميره العائد إلى همزة الوصل ، على معنى غير همزة «اللَّام» بتقدير مضاف .

وجوابه : أنَّ هذا الاستثناء منقطع لا متصل ، وفيما ذكره بعد مِنْ حيث اللَّفظ ، إذْ لو كان الاستثناء ممَّا ذكره لكان مقدمًا على قوله وفي الأسماء على أنَّ المفهوم ممَّا ذكره أَنَّه كان الاستثناء مِنْ ضمير (واكسِرْه) فإنَّ الاستثناء يكون متصلاً وهو فاسد ، لأنَّ ضميره عبارة عَنْ همزة الوصل مِنَ الفعل ، فلا يكون همزة «لام» التَّعريف داخلاً فيه .

فإنْ قلتَ : إذا كانت «اللَّام» مستثناه من الأسماء ، كان محصَّل العبارة : أنَّ همزة الوصل لا تُكسر في «اللَّام» ، مع أنَّ اللائق أنْ

يُقال : إنّها لا تُكسر في (ألْ) .

قلتُ : نحن لا نحمل في الداخلة على الأسماء على الظرفيّة ، بل على المصاحبة ، نحو : ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم﴾[1] ، أي : مع أممٍ .

وقد أخلَّ النّاظم بذكر ثلاثة أسماء همزاتها همزات وصل :

الأوّل : بفتح الهمزة . وهو «ايمن» المستعمل في القَسَم ، نحو : ايمن اللَّه لأفعلن .

والثّاني والثّالث : بكسرها ، وهما : «ابنم» ، بمعنى (ق ١٠٣/ب) ابن ، بزيادة الميم للتّأكيد والمبالغة .

و«است» : وهو العَجُز ، وأصله : سته ، بدليل جمعه على أستاه ، على أنَّ السته مستعمل في كلامهم ، بمعنى : الاست ، على ما ذكره صاحب « القاموس » ، حيث قال : والسته ، ويحرك .

والاست والسَّه والسُّه : مخفضة العَجُزْ ، أو حلقة الدُّبُر .

والتحريك في اصطلاحه حيث يقول : ويحرّك عبارة عن فتح «العَيْن» ، وإنّما أخلَّ بها ؛ لعدم وقوعها في القرآن العظيم .

بخلاف السَّبْعة السَّابقة ، فلا يرد ، أنَّه لو قال : مكان كسرها ، وايمُن وفي لوفَّى .

وما قيل : من أنَّ إهمال (است) لأنَّ البيت لم يسَعْه ، مردودٌ بأنْ يسَعَه ، ويسَع ابنم أيضًا .

بأنْ يُقال :

ابن امرئٍ وامرأةٍ واثنين ... واسم ابنةٍ واستٍ ابنم اثنتين

(١) سورة الأعراف : [٣٨] .

ولا يُرد أنَّه يلزم ترك ثلاث تنوينات للوزن ، لأنَّ النَّاظم ترك أربعًا في قوله : **(في الظعن ظل الظهر)** البيت .

قال ابن الناظم : كأنَّ النَّاظم، لم يذكرْ «ايمن» للاختلاف في همزتها، يعني : من حيث إنَّها همزة وصل ، كما هو مذهب البصريين ، أو همزة قطع سقطتْ في الوصل ؛ لكثرة الاستعمال ، كما هو مذهب الكوفيين .

ولابن النَّاظم في هذا المقام فوائد نقلها من شرح «الشَّافيَة» للجاربردي (ق ١٠٤/أ) وغيره .

منها بيان الاختلاف في أنَّ الحركة مع الحرف أو قبله أو بعده مع بيان أدلة الجميع ، [و] منها بيان أَنَّ همزة الوصل في الأسماء ، على قسمين : سماعيٌّ وقياسيٌّ .

وبيان أنَّ القياسي ماذا ، لأنَّ النَّاظم قد تعرَّض لغالب السَّماعيَّة ، ولم يخلُ منها إلا بثلاثة فقط ، أو بمجموع «الألف» و«اللاَّم» مع بيان أدلة الجانبين .

ومنها بيان الاختلاف في «ايمن» ، هل هو مفرد ، وهمزتُه للوصل ، أو جمع وهمزته للقطع ، وإنَّما سقطتْ لكثرة الاستعمال ، مع بيان أدلة الجانبين .

ومنها بيان أصل الكلمات السَّبعة[1] قبل دخول همزة الوصل ، وقد طوينا عنها كشح[2] المقال ، حذرًا من السآمة والإملال .

وفي البيت الأَوَّل : الجناس المشَّوش بالتَّصحيف والتَّحريف بين (بِضَم ويُضم) على طريقة قول الحريري :

زُيِّنت زَينتٌ بقدٍّ يَقُدُّه

---

(١) في س : التسعة . وهذا هو الصحيح .

(٢) الكشح : يُقال : طوى كَشحه على الأمر : أضمره وستره .
انظر : «المعجم الوجيز» ، مادة «كشح» .

وفي الثَّاني : الجناس المركب (وفي) المركب من «الواو» وفي ، ووَفَّى ، بمعنى : تامٌّ على أسلوب قوله :

إذا ملك لم يكن ذاهِبَهْ فدَعه فدَوْلته ذَاهِبَهْ

[باب : الوقف على أواخر الكَلِم]

(١٠٤) وحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ
(ق١٠٤/ ب)

(١٠٥) إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وأَشِمْ إِشارَةً بالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمْ

لمَّا فرغ من الابتداء شرع في الوقف ، وحَذَّرك من الوقف بجميع الحركة في جميع الأوقات ، لأنَّ قوله : **(إلَّا إذا رُمْتَ)** استثناء منقطع ، ولو كان متصلاً لكان الوقف بالرَّوْم بكلِّ الحركة .

والغرض أنَّه ببعضها كما نبَّه عليه بقوله : **(فبعض حركة)** ، يريد فهناك بعض حركة .

وقول ابن النَّاظم أنَّه عرَّف الرَّوْم : بالإتيان ببعض الحركة .

خلاف الواقع ، مع أنَّ تعريفه به غير مانع لدخول الاختلاس المشارك له في بعض تبعيضها ، ونبَّه بقوله (إلا بفتح أو بنصب) على جريان الرَّوْم في جميع الحركات البنائية والإعرابية ، إلاَّ في الفتح من البنائية التي هي : الضمُّ ، والفتح ، والكسر .

والنَّصب من الإعرابية التى هي : الرَّفع والنَّصب والجر .

وأراد بالنَّصب وما حمل عليه فيندرج ، نحو : ﴿لِإِبْرَٰهِيمَ﴾[1] وبـ ﴿إِسْحَٰقَ﴾[2] فلا يجوز رَوْمه ثُمَّ أمرك أَنْ تشم الحرف في الرَّفع والضمَّ خاصةً مشيرًا بضمِّ الشَّفتين إلى الضمَّة المحذوفة من الحرف الموقوف عليه .

---

(١) سورة الصافات : [٨٣] .
(٢) سورة هود : [٧١] .

وتوضيح هذا المقام ، أنْ نقول : لا يجوز الوقف على المتحرّك بكلّ الحركة ، ويجوز (ق١٠٥/أ) على السّاكن ، أو ما في حكمه ، وهو المتحرّك ببعض الحركة .

والوقف على السّاكن : إمّا بالسُّكون المجرّد عن الإشْمَام ، وهو الأكثر الأغلب أَوْ بالسُّكون مع الإشْمَام .

والوقف على المتحرّك ببعض الحركة : إمّا بالرَّوْم والاختلاس ، وإسْكَان الحرف الموقوف عليه ، هو الأصل وغيره فرعٌ عليه ؛ لأنَّ الواقف غالبًا طالب الاستراحة ، فأُعِيْن بما هو الأخفُّ وتوفيرًا لأصله ، ومعادلة للمقابل بالمقابل ، وإن اختلفتْ الجهة ، كذا في شرح « الشّاطبية » للجَعْبَريِّ .

لا يُقال : إنَّ كلَّ حرفٍ ساكن خفيف إلاَّ الهمزة ، فإنَّها إذا سكنتْ ثَقُلَتْ ، وإذا تحرّكتْ خَفَّتْ .

ولذا قال النّاظم في «تمهيده» : ينبغي للقارئ إذا وقف على الهمزة المتَطرّفة بالسُّكون أَنْ يظهرها في وقفه ، لبُعد مخرجها وضعفها بالسُّكون ، وذهاب حركتها ، لأنَّ كلَّ حرفٍ سكنَ خفَّ إلاَّ الهمزة .

لأنَّها إذا سكنتْ ثَقُلَتْ ، لا سيما إذا كان قبلها ساكن ، سواء كان السّاكن حرف علَّة أو صحة ، نحو قوله تعالى : ﴿دِفْءٌ﴾[1] و﴿ٱلْخَبْءَ﴾[2] (ق١٠٥/ب) ﴿وَٱلسَّمَآءَ﴾[3] و﴿شَىْءٍ﴾[4] فعلى هذا كان الأَوْلى بالجَعْبَرِيِّ ، أَنْ يُقيّد بالأغلبيّة ، ويقول : فأُعِين بما هو الأخفُّ غالباً .

---

(١) سورة النحل : [٥] .

(٢) سورة النمل : [٢٥] .

(٣) سورة غافر : [٦٤] .

(٤) سورة الروم : [٥٠] .

لأنَّنا نقول : ما ذكره صاحب «التَّمهيد» غير صحيح عنده ، وإنَّما الصَّحيح أَنَّ الهمزة السَّاكنة أخفُّ مِنَ المتحرِّكة ، كَما جزم به في فَرْش حروف «فاطر» من شرحه المذكور .

وحقيقة الإشْمَام : أَنْ تضمَّ شفتيك بُعَيْد الإسكان ، إشارة إلى الضمَّة البنائيَّة ، نحو: ﴿مِن قَبْلُ﴾(١) ، أو الضمَّة الإعرابية ، نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾(٢) ، وتدع بينهما بعض انفراجٍ ، ليخرج منه النَّفَسُ ؛ فيراهما المخاطب مضمومتين .

فيَعلم أنَّك أردتَ بضمِّهما الإشارة إلى حركة الحرف الموقوف عليه .

وإنَّما قلنا : بُعَيْد بالتَّصغير ، ليفيد ما هو المعتبر مِنْ إيصال ضمِّ الشَّفتين بالإسْكان ، فلو تراخى فإسْكان مجرَّد لعدم التبعية واشتقاقه من الشَّمِّ ، كأنَّك أشْمَمْتَ الحرف رائحة الحركة ، بأن هيأت العضو للنُّطق بها .

والغرض منه : الفرق بين ما هو متحرِّك في الوصل وأسْكِنْ للوقف ، وبين ما هو ساكن في كلِّ حالٍ ، لكن لا يجري إلاَّ في المرفوع والمضموم .

لأنَّك لو ضممتَ الشَّفتين في غير الرَّفع والضَّم (ق١٠٦/أ) لأَوْهَمتَ خلافه فرفضوه . لئلا يؤدِّي إلى نقض ما وُضع له .

هكذا قال ابن النَّاظم تبعًا للجاربردي ، وفيه نظر ، لأنَّ ضمَّ الشَّفتين بُعْيد الإسْكان ، إشْمَام الضمَّة ، ولو كان للفتحة أو الكسرة إشْمَام ، لكان عبارةً عن رفع الشَّفة العُليا بعده أو حطِّ السُّفلى بعده ، يُفهم من كلام الجَعْبَرِيُّ ، حيث يقول : وجه امتناع إشْمَام الكسرة : أنَّ إشْمَامها يكون بحطِّ الشَّفة السُّفلى .

---

(١) سورة الروم : [٤٢] .

(٢) سورة الفاتحة : [٥] .

ولا يتأتى غالبًا إلاَّ برفع [الشَّفة][1] العليا ، فيوهم الفتح ، وبعين هذا امتنع إشْمَام الفتحة ، لا لأنَّه ضمُّ الشَّفتين ، فيختصُّ بالضمَّة ، ولأنَّ ذلك إشْمَام الضمَّة ، وأمَّا غيرها فبعَّضوه .

وأمَّا الرَّوْم والاختلاس ؛ فلأنَّهما يشتركان في تبعيض الحركة ، ويختلفان من جهةٍ أنَّ الرَّوْم لا يكون في فتحٍ ولا نصبٍ ، ولا ما حُمِل عليه لخفَّة الفتحة ، وسرعتها في النُّطق .

فلا تكاد تخرج إلاَّ على حالها في الوصل ، ويكون في غيرهما من الرَّفع والضَّمِّ والجرِّ والكسر في الاسم والفعل .

نحو : ﴿مِن قَبْلُ﴾[2] ، و﴿مِنْ بَعْدِ﴾[3] و﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[4] و﴿نَسْتَعِينُ﴾[5] ، ونحو : ﴿بِٱلْأَمْسِ﴾[6] ، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[7] ، ﴿وَٱلنَّاسِ﴾[8] ، ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾[9] .

ويكون في الوقف (ق١٠٦/ب) دون الوصل ، ويكون الثَّابت فيه من الحركة ، أقلَّ مِن الذاهب .

فهذا يُضعف فيه صوت الحركة لقصر زمانها ، ويسمعه القريب المصْغي دون البعيد بخلاف الإشْمَام ؛ فإنَّه شيءٌ يَختصُّ بإدراكه العَيْن دون الأُذُن ، فلا يدركه الأعمى ومِنْ ثَمَّ ، قيل :

وقد يدرك الرَّوْم البصير وغيره ... ولا يدرَك الإشْمَام غير بصير

والاختلاس يكون في الحركات كلِّها ، كما في [قوله تعالى] : ﴿أَمَّن

---

(١) ليست في س ، ص . زدتها ليستقيم المعنى .
(٢) سورة التغابن : [٥] .
(٣) سورة الروم : [٤] .
(٤) سورة الزخرف : [٥١] .
(٥) سورة الفاتحة : [٥] .
(٦) سورة القصص : [١٨] .
(٧) سورة الإسراء : [١٠٢] .
(٨) سورة آل عمران : [٨٧] .
(٩) سورة المائدة : [٣]

﴿لَا يَهِدِّيٓ﴾[١] و ﴿نِعِمَّا﴾[٢] ، و﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾[٣] عند بعض القُرَّاء ، ويكون في الوقف وغيره .

ويكون الثَّابت فيه من الحركة أكثر من الذَّاهب ، كأنْ يأتي بثلثيها ، فيكون الذَّاهب أقل .

وفرَّق النَّاظم في «التَّمهيد» ، بين الرَّومْ ، والإشْمَام ، والاختلاس ، فقال : وأمَّا الرَّوْم : فهو عبارةٌ عن النُّطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها ، فتُسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سَمْعِه ، دون الأصم .

وأمَّا الإشْمَام فهو عبارةٌ عن ضمِّ الشَّفتين بعد[٤] سكون الحرف من غير صوتٍ ، ويدرك ذلك الأصمُّ دون الأعمى .

ويعبَّر عنه ويُراد به : خلط حركة بحركةٍ ، نحو : ﴿قِيلَ﴾[٥] في قراءة مَنْ أشمَّ ويُطلق أيضًا ، ويُراد به : خَلْطُ حرفٍ بحرفٍ ، في نحو : ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[٦] و﴿أَصۡدَقُ﴾[٧] .

(ق ١٠٧/أ) .

وأمَّا الاختلاس : فهو عبارةٌ عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السَّامع له أنَّ الحركة قد ذهبت ، وهي كاملةٌ في الوزن .

وكان عليه ألاَّ يقول : بعد سكون الحرف ، بل بعد إسكانه ، كما قلنا ليُفهم منه اختصاص الإشْمَام بالمتحرِّك .

وقوله : إنَّ الحركة كاملة في الوزن ، لا ينافي كونها ناقصةً في اللَّفظ

---

(١) سورة يونس : [٣٥] .
(٢) سورة النساء : [٥٨] .
(٣) سورة البقرة : [١٦٩] .
(٤) في س : بُعَيْد .
(٥) سورة البقرة : [١١] .
(٦) سورة الفاتحة : [٦] .
(٧) سورة النساء : [٨٧] .

على ما قررنا لجواز اعتبارها في الوزن بحركةٍ كاملةٍ ، بناءً على أنَّ الثَّابت منها أكثر ، وللأكثر حكم الكلّ .

ومن شواهد الاختلاس ، وما أنشده الجوهري ، مِنْ قول الشَّاعر :

أنا ابنُ كلابٍ وابنُ أوسٍ فمن يكن قِناعُه مَغطِيًا فأين[1] المجْتَلي

وأنشد في موضع آخر ، قول الآخر :

إنه لا يبرئُ داء الهُدَبِد مِثل القَلايا من سَنام وكَبِدْ

ثُمَّ قال قوله : إنه بضمَّةٍ مختلسة .

فإنْ قلتَ قد عُلم أنَّ الحركة المختلسة جاريةً مجرى الكاملة في الوزن ، وإنْ لم تكن بقدْرها ، فهل للحركة الكاملة مقدار في الوزن بالنِّسبة إلى نفس حرفها المتولدِّ منها .

قلتُ : نعم ، ذكر القسطلاني ، أنَّ وزنها في التَّحقيق نصف (ق١٠٧/ب) الحرف المتولِّد منها .

ثُمَّ قال : ولذلك سموا الفتحة «الألف» الصغرى ، والكسرة «الياء» الصغرى ، والضمَّة «الواو» الصغرى .

هذا والمفهوم من كلام الجَعْبَري أنَّ الاختلاس لا يجري في الوقف ، لأنَّه قال في شرح قول الشَّاطبي :

ورومك اسماع المحرك واقفًا بصوتٍ خفيٍّ كلّ دانٍ تنولا

أي : **الرَّوْم** : هو الإتيان ببعض الحركة في الوقف .

فقوله : (إسماعك) قَيْد خرج به الإشْمَام والإسْكان ، وقوله : الحرف (المحرك) : بيان أَنَّه يختصّ بالمتحركات .

وقوله : واقفًا ، أخرج الاختلاس ، لأنَّه كذلك في الوصل .

---

(١) في س : فإنّي .

وقوله : بصوتٍ قصيرٍ جهرًا كان أو سرًّا ، أخرج الحركة التَّامَّة .

وقوله : يناله القريب ، بيان لا قَيْد .

لكنْ مِنَ العجبِ أنَّه ذكر قبل ذلك ، أنَّ (واقفًا) حال ، [من] فاعل رَوْمُك ، فيلزم ألاَّ يكون أحد قيود التَّعريف ، مع أَنَّ كلامه الرَّوْم والإشْمَام ، في ثلاثة أمور :

١ – فلم يقفوا إلاَّ بالسُّكون ، فمنعوه في الضمَّة والكسرة اللَّتين على «هاء» التَّأنيث .

٢ – وفي الضمَّة والكسرة[1] العارضتين على (ق١٠٨/أ) ما سنفصّل ، فنقول : أمَّا «هاء» التَّأنيث» : فإنَّها تنقسم إلى :

١ – ما رُسم «بالهاء» .   ٢ – وما رُسم «بالتَّاء» .

١ – فأمَّا ما رُسم بالهاء ، فلا يُوقف عليه إلاَّ بالهاء السَّاكنة .

إذ المراد من الرَّوْم والإشْمَام : بيان حركة الحرف الموقوف عليه [في] الوصل ، ولم يكن على «الهاء» حركة في الوصل ، إذْ هي مبدلة من «التَّاء» التي كانت عليها الحركة في الوصل .

أَوْ لأنَّها مشبهة «بألف» التَّأنيث ، فلزمها السُّكون كما لزمها .

٢ – وأمَّا ما رُسم بالتَّاء : فلانَّ الرَّوْم والإشْمَام يدخلان في مذهب مَنْ وقف «بالتَّاء» ؛ لأنَّها «تاء» محضة ، وهي «التَّاء» التي كانت في الوصل ، فيدخلان فيها كما يدخلان في «تاء» «أخت» و«بنت» ؛ لعدم إبدالها في الوقف عند أحدٍ من العرب .

وأمَّا «ميم» الجمع ، فإنَّها تنقسم إلى :

---

(١) في س : والكسرتين .

١ - إلى ما يحرَّك في الوصل للجميع :

نحو : ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾[١] ، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[٢] ، ممَّا تقع فيه «ميم» الجمع قبل السَّاكن .

٢ - وإلى ما يحرَّك بالضَّمِّ موصولاً لبعض القُرَّاء ، وسُكن من غير وصلٍ لبعضهم ، نحو : ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾[٣] ، ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ﴾[٤] و﴿خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[٥] .

فأمَّا الأوَّل : فلا يدخله رَوْم ولا إشْمَام عن المُسكن ؛ لأنَّ حركته عارضة ، فلا يجريان فيها ، كما لم يجريان ، في نحو : ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[٦] ، على ما يأتي ، ومن وصلِ احتمل أنَّه وافق المُسكن عند السَّاكن ، ويُحتمل أنَّه جرى (ق١٠٨/ب) على أصله ؛ ثُمَّ حُذفت للسَّاكنين ، فيجوز له الرَّوْم والإشْمَام ، كما نصَّ عليه الجَعْبَريُّ .

وأمَّا الثَّاني : فمن قرأه بالإسْكان لم يدخلا فيه على قراءته ؛ لأنَّ الغرض منهما بيان الحركة الأصلية للموقوف عليه حالة الوصل ، وليس ثمة حركة فضلاً عن حركة أصليَّة .

ومَنْ قرأه بالضمِّ والصِّلة لم يدخلا فيه أيضًا على قراءته عند الدَّاني ؛ لأنَّ «ميم» الجمع لا حركة لها في الأصل ، وإنَّما حركتها لأجل «واو» الصِّلة ، فهي عارضةٌ .

وقال مكيٌّ : يدخلان ؛ لأنَّ «الواو» صلة وحركة «الميم» بنائية كهاء الكناية ، نحو : ﴿خَلَقَكُمْ﴾[٧] ، ﴿وَيَرْزُقْهُ﴾[٨] .

---

(١) سورة آل عمران : [١٧٣] .
(٢) سورة محمد : [٣٥] .
(٣) سورة الفاتحة : [٧] .
(٤) سورة البقرة : [٤٤] .
(٥) سورة الأنعام : [٩٤] .
(٦) سورة إبراهيم : [٤٤] .
(٧) سورة يس : [٧٨] .
(٨) سورة الطلاق : [٣] .

وفرّق الدَّاني بين «ميم» الجمع ، وهاء الكناية :

بأنَّ «الميم» حركتها عارضة للصلة ، بدليل إسْكان مَنْ لم يصلْ ، وليست «الهاء» كذلك ، بدليل حركتها بعد حذف الصّلة ، فعلى هذا تُعامل حركة «الهاء» في الوقف معاملة سائر الحركات ، وتُعامل «الميم» بالسُّكون ، كالمحرّك لالتقاء السَّاكنين .

وقال المُحقق الجَعبَرِيُّ : قد تنازع الشَّيخان في هذه المسألة ، ولا روايةَ مع أحدهم .

ويردُّ على مكيّ : أنَّ «الواو» ليست صلة «للميم» مِنْ جملة المضمر كـ ﴿عَلَيْهِنَّ﴾[1] ففارقتْ «الهاء» .

نعم ، تكون ضمَّتها ضمة بناء لغوي على حدِّ : يا مال .

ويحصل الغرض ويرد على الدَّاني ، أنَّه ليس كلُّ عارضٍ ممتنعًا ، وإنَّما يكون ممتنعًا إنْ لم يكن مقصود الدلالة ، وهذا قد دلَّ على لغة القارئ .

والحقُّ أَنْ يقف عادم الرِّواية بالإسْكان ، لأنَّه جائزٌ على التَّقديرين بخلافهما .

وأمَّا ما ضمَّته وكسرته عارضنان فحركته العارضة ، إمَّا للسَّاكنين أو النقل .

والأوَّل : قسمان :

(١) ما علَّة تحريكه باقية في الوقف (ق١٠٩/أ) [وهو ما حُرّك لساكنٍ قبله نحو : ﴿حَيْثُ﴾[2] ﴿بِٱلْأَمْسِ﴾[3] وما علَّة تحريكه معدومة فيه][4] .

---

(١) سورة الطلاق : [٦] . (٢) سورة ص : [٣٦] .

(٣) رُسمتْ في س ، ص «أمس» وهو خطأ ، ولا يوجد في القرآن الكريم نصٌّ كذلك ، والصحيح ما أثبته والآية : (سور القصص : [٨٢]) .

(٤) سقط من ص .

(٢) وما هو حُرِّك لساكنٍ بعده متصل أو منفصل ، نحو : ﴿يَوْمَئِذٍ﴾(١) ، ﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ﴾(٢) ، ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾(٣) .

والثَّاني : قسمان :

(١) **ما همزته متصلة** ، نحو : ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾(٤) و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾(٥) و﴿دِفْءٌ﴾(٦) و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾(٧) .

(٢) **ما همزته منفصلة** ، نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾(٨) ، و﴿وَٱنْحَرْ﴾(٩) .

فالأوَّل : مِنْ قسمي كلّ منهما ينزل منزلة اللاَّزم في جواز الرَّوْم والإشْمَام .

لا يجوز فيه رَوْم ولا إشمام أصلاً ، لكون العرض فيه محضًا ؛ لأنَّ الحركة إنَّما عُرضتْ لساكنٍ لقيه حالة الوصل وزالتْ في الوقف لذهاب المقتضي ، فلا يعتُّد بهما(١٠) .

وأمَّا هاء الكناية ، وأعني بها : ضمير المفرد المذكر المتصل ، فقد وقع قبلها «واو» مدِّيَّة أو لينية أو ضمَّة ، أو «ياء» مدِّيَّة او لينية ، أو كسرة .

فبعضٌ يُجيز الرَّوْم والإشمام ، وبعضٌ يمنع .

نحو : ﴿عَقَلُوهُ﴾(١١) ، ﴿وَشَرَوْهُ﴾(١٢) و﴿ٱسْمُهُۥ﴾(١٣) و﴿فِيهِ﴾(١٤) و﴿وَإِلَيْهِ﴾(١٥) و﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾(١٦) .

---

(١) سورة الزلزلة : [٦] .
(٢) سورة البقرة : [٢٣٧] .
(٣) سورة إبراهيم : [٤٤] .
(٤) سورة آل عمران : [٩١] .
(٥) سورة عبس : [٣٤] .
(٦) سورة النحل : [٥] .
(٧) سورة الزمر : [٦١] .
(٨) سورة الجن : [١] .
(٩) سورة الكوثر : [٢] .
(١٠) في س : بها .
(١١) سورة البقرة : [٧٥] .
(١٢) سورة يوسف : [٢] .
(١٣) سورة مريم : [٧] .
(١٤) سورة يونس : [٣٧] .
(١٥) سورة هود : [١٢٣] .
(١٦) سورة القلم : [٤٩] .

وفُهِم مِنَ القَيْدين أنّ المفتوح ما قبلها والسّاكن ما قبلها ، غير «واوٍ» ولا «ياء» جاز على عمومه في الرّواية ، والاختيار للكلّ .

نحو : ﴿خَلَقَهُۥ﴾[1] و﴿عَنْهُ﴾[2] و﴿ٱجْتَبَنٰهُ﴾[3] .

وَجْهُ الرَّوْم والإشْمَام في حركتي «الهاء» بعد أحد[4] المذكورين واستثقال الخروج من ثقيلٍ إلى مثله ، والإشارة إليه في موضع الاستراحة .

ووَجْهُ الجواز : إجراؤه على القاعدة .

---

(١) سورة السجدة : [٧] .
(٢) سورة الأنعام : [١٦] .
(٣) سورة طه : [٢٢] .
(٤) في ص : إحدى .

[الخاتمة]

(١٠٦) وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرَانِ تَقْدِمَهْ

(١٠٧) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

أي : وقد انقضى وانتهى نظمي لهذه المقدِّمة ، وهي مِنِّي لقارئ القرآن تحفة وهديَّة والنَّظم في الأصل : جمع الأشياء على هيئة متناسبة ، وغلب على نظم الشِّعر (ق ١٠٩ /ب) وأطلق على الشِّعر نفسه بمعنى المنظوم .

ولمَّا مَنَّ اللَّه تعالى على النَّاظم بنعمة التَّوفيق لإتمام هذه المقدِّمة ، حمد اللَّه تعالى ، وصلى وسلَّم على نبيه محمد - صلى اللَّه عليه وسلَّم - .

ثُمَّ أخبر أنَّ حمد اللَّه والصَّلاة على نبيِّه بعد الحمد والسَّلام بعد الصَّلاة ختام لها تنبيهًا على أنَّها صارت ميمونة الافتتاح والاختتام .

فقوله **(الحمد)** مبتدأ موصوف بقوله : **(اللَّه)** و**(الصَّلاة)** عطف عليه ، و(بعد) نعتها و(السلام) عطف عليها أو عليه ، **(وختام)** خبر .

وفي بعض النُّسخ : (عَلَى النَّبِي الْمُصْطَفَى وآله وصَحْبِهِ وتَابِعي مِنْواله) أي : طريقته ومِنْ ثَمَّ[1] قيل : إنَّ عدَّة أبيات المقدِّمة : مائة وسبعة ، على ما في أكثر النُّسخ . ومائة وثمانية على ما في أقلها ، لكنْ لا يخفى أنَّ هذا البيت مع من ما يتلُوه خارج عن المقدِّمة بقرينة قوله في صدرهما : وقد تقضى نظمي المقدِّمة .

وها هنا انقضى الكلام في شرح هذه المقدِّمة الميمونة بتوفيق اللَّه

(١) في س ، ص : «ثمة» ، ولعلَّ الصحيح ما أثبته .

تعالى ، والحمد للّه الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا اللّه ، وصلى اللّه وسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه [وتابعيهم بإحسان][1] .

ولا حول ولا قوة إلاَّ باللّه العلي العظيم ، وحسبنا اللّه ونعم الوكيل ، والصَّلاة والسَّلام على الأمين وآله وصحبه الطَّاهرين . آمين.

---

(١) في س : أجمعين .

* في آخر صفحة من «س» من أسفلها :

وكان الفراغ منه في العشر الأوسط من صفر الخير سنة إحدى وأربعين وتسعمائة .

وكان الفراغ من هذه في العشر الأوسط من شهر ربيع الأول سنة سبع وتسعين وتسعمائة .

* في آخر صفحة من «ص» ، من أسفلها :

قال مؤلّفه عفا اللّه عنه : كما وُجد بالأصل الذي بخطه .

وكان الفراغ من تأليفه في العشر الأوسط من شهر صفر الخير من شهور سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة . هـ .

الكتب التي وردت في مخطوطة الفوائد السرية

(١) «رياض الطالبين» لجلال الدين السيوطي .
(٢) «روضة الناظر في علم الأوائل والأواخر» لشيخ الإسلام أبي الوليد بن الشحنة الحنفي .
(٣) «جلاء الأفهام» شمس الدين الزرعي الحنبلي .
(٤) «شرح النخبة» كمال الشميني .
(٥) «تلخيص السيرة» للحافظ مغلطاي .
(٦) «إرشاد القاضي» الخطيب أبو الفضل الكازروني .
(٧) «شرح الشّاطبية» للجَعْبَري .
(٨) «حاشية شرح العقائد النسفية» لشيخ الإسلام كمال الدين ابن أبي شريف .
(٩) «لطائف الإِشارات» للقسطلاني .
(١٠) «التمهيد»لابن الجزري .
(١١) «المفتاح» للسكاكي .
(١٢) «المفصل» الزمخشري .
(١٣) «الرعاية» مكي بن أبي طالب القيسي .
(١٤) «النهاية» ابن الأثير .
(١٥) «حاشية المطول» للسيد الجرجاني .
(١٦) «شرح الشّافية» للرضى .
(١٧) «الدُّرة الألفية» البدر ابن النحوية الحموي .
(١٨) «درر الأفكار» .
(١٩) «الارتشاف» أبو حيان .
(٢٠) «المصابيح» .
(٢١) «النّشر» لابن الجزري .
(٢٢) «الذخيرة» لأبي الحسن علي بن بسام .
(٢٣) «التيسير» لأبي عمرو الدّاني .
(٢٤) «درة الغواص» للحريري .
(٢٥) «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» .
(٢٦) «العمدة» .
(٢٧) «قصيدة ابن مالك في الفرق بين الظاء والضاد» .

(١) «التلويح» التفتازاني .

(٢) «كنز المعاني» للإمام الجعبريّ .

(٣) «زاد القُرّاء» .

(٤) «تلخيص المفتاح» .

(٥) «الهداية» لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي .

الفهرس

* * *